د. عزمي محمد عيال سلمان



لسانيّات النّصّ وتحليل الخطاب

النشأة والتطور







الدكتور عزمي محمد عيال سلمان

باحث أردني، حاصل على الدكتوراة في الدراسات اللغوية سنة 2010م، أستاذ مشارك بقسم اللغة العربية/ جامعة نجران بالمملكة العربية السعودية، صدرت له مجموعة من المؤلفات والدراسات في مجال اللغة واللسانيات منها: **حق الصدارة في النحو العربي بين النظرية والتطبيق** – عمان2011م، **جوانب التفكير النحوي لدى الأصوليين (الشاطبي أنموذجًا)**. عمان 2012م، فلسفة اللغة ونظرية التواصل، سيرورة اللغة، اللغة والزمن.

د. عزمي محمد عيال سلمان

لسانيات النص وتحليل الخطاب (النشأة والتطور)

لسانيات النص وتحليل الخطاب (النشأة والتطور)

إنَّ لسانيات النص وتحليل الخطاب من أحدث اتجاهات البحث في علم اللغة وأكثرها إثارة، وقد بدأ يظهر تطوُّرها بشكل لافتٍ للنظر في الثُّلث الأخير من القرن العشرين، ومنذ ذلك الحين أخذ دورها يزداد أهمية في دراسة اللغة في كثير من بلدان العالم بترسيخ حضورها في الدراسات العلمية والأكاديمية. وتقوم فكرتها المركزية على أن (النص/ الخطاب) هو البُعد الأساسيّ للّغات، والموضوع الرئيس في تحليلها. ومنذ ذلك الوقت بدأت أصوات تظهر منادية باستقلال لسانيات النص لتكون من أحدث فروع اللسانيات المعاصرة، وكانت أولى مُهمّات هذه الفئة من الباحثين المؤسِّسة للسانيات النص في تلك المرحلة هي تتبّع التصوّرات النصيّة في جميع المعارف والعلوم، الحديثة منها والقديمة. ولسانيات النص بوصفها من أحدث فروع علم اللغة قد انطوت على اتجاهات بحثية متعددة، قامت بتحديد (النص/ الخطاب) تحديداً متبايناً، نَتَج عنه تطوير أهداف متنوعة. وتعدّ الاتجاهات الوظيفية المنبثقة عن البنيوية من أكثر الاتجاهات اللغوية عناية بالجانب الاستعمالي والتواصلي للغة، بل إنه كان لها الدور الأكبر في ولادة اللسانيات النصية والمقاربات الذرائعية التي التفتت إلى المادة الحقيقية للتواصل البشري، تلك المادة المتمثلة في نصوص اللغة وخطاباتها. ويعدّ هذا بدوره انتقالًا بالدرس اللغوي من إطاره الشكلي الصوري إلى إطاره الوظيفي التواصلي، وبالتالي يُنظر إلى هذه الآفاق الجديدة التي ارتادتها اللسانيات على أنها مرحلة انتقالية اقتضتها ظروف الدرس اللغوي؛ لوضع الورود الطبيعي للغة والتواصل البشري ضمن أُطره البحثية.







دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع
عمان - وسط البلد - شارع الملك حسين
ص.ب 712577 عمان (11171) الأردن
هاتف 4655 877 فاكس 875 4655 6 962+
www.darkonoz.com
dar_konoz@yahoo.com info@darkonoz.com
darkonoz.almarefa darkonoz darkonoz
لوحة الغلاف: سامية حلبي (فلسطين)

Text Linguistics and Discourse Analysis



Dr. Azmi Mohammed Eyal Salman



لسانيّات النّص
وتحليل الخطاب

النّشأة والتّطوّر

لسانيّات النّص وتحليل الخطاب

النّشأة والتّطوّر

د. عزمي محمد عيال سلمان

الطبعة الأولى
2020 م 1441هـ



لسانيّات النّصّ وتحليل الخطاب
تأليف: عزمي محمد عيال سلمان
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: 2019/2/980
ردمك: ISBN 978-9957-74-854 -8
الطبعة الأولى 2020م 1441هـ



دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع
وسط البلد - شارع الملك حسين - مقابل بنك الإسكان
عمان - الأردن Amman - Jordan
هاتف Tel: 00962 6 4655877
فاكس Fax: 00962 6 4655875
خلوي Mobile 00962 79 5525 494
www.darkonoz.com
E-mail: info@darkonoz.com
dar_konoz@yahoo.com

تصميم الغلاف والإشراف الفني: محمد أيوب

الإهداء

إلى الأستاذ الدكتور

سامح رواشدة

في رحاب الله...

عزمي

فهرس المحتويات

مقدمة

تُعدُّ (لسانيات النص وتحليل الخطاب) من أحدث اتجاهات البحث في علم اللغة وأكثرها إثارة، وقد بدأ يظهر تطوُّرها بشكل لافتٍ للنظر في الثُّلث الأخير من القرن العشرين، ومنذ ذلك الحين أخذ دورها يزداد أهمية في دراسة اللغة في كثير من بلدان العالم من خلال ترسيخ حضورها في الدراسات العلمية والأكاديمية. وتقوم فكرتها المركزية على أن النص / الخطاب هو البعد الأساسيّ للّغات، والموضوع الرئيس في تحليلها. ومن أجل ذلك يُعدُّ وصف اللغات المُنبني على أُسس (لسانيات الجملة) مرحلة أولى لها ما بعدها لتمييز النصوص والخطابات بجميع أشكالها وأصنافها. ولهذا مثَّل ظهور لسانيات النص – ومن ثَمَّ استقرارها علماً له مُحدِّداته وأدبياته – تحوّلاً واسعاً في الفكر اللغويّ على حدِّ تعبير أكثر أعلامها وروَّادها؛ فالانشغال السابق بالجمل التوضيحية المنعزلة عن مواقف الاتصال يتحوَّل إلى اهتمام جديد بالتحقيقات الطبيعية للغة؛ المتمثلة في النصوص والخطابات والمحاورات التفاعلية. ودلالات هذا التحول في منهجية البحث لها أثر بالغ في جهاز الوصف اللغويّ. فالتحول لا يكون عن وصف البنية الضيقة إلى البنية الموسعة من نماذج اللغة فحسب، وإنما يضاف إلى ذلك اهتمام كبير بإجراءات الاستعمال اللغوي بدلاً من التركيز على الصيغ الكلية المجردة في الذهن.

ومنذ ذلك الوقت بدأت أصوات تظهر منادية باستقلال (لسانيات النص) لتكون من أحدث فروع اللسانيات المعاصرة. وكانت أولى مُهمّات هذه الفئة من الباحثين المؤسِّسة لـ(لسانيات النص) في تلك المرحلة هي تتبّع التصوّرات النصيّة

في جميع المعارف والعلوم، الحديثة منها والقديمة. وتبيّن لها بعد البحث والتتبّع أن هنالك علوماً كثيرة تضمنت مثل هذه التصورات، إلا أنَّ أغناها في هذا الباب هي: البلاغة الكلاسيكيّة، والأسلوبيّة، والدراسات الأدبيّة، واللسانيات الحديثة ممثلة بعلمَيْ اللغة: (البنيوي) و(التوليدي التحويلي)، وقد تكفَّل الفصل الأول من هذه الدِّراسة بالوقوف على العلم الأخير منها (اللسانيات الحديثة)، وبيان مدى إسهامه في نشأة لسانيات النص.

ولسانيات النص بوصفها من أحدث فروع علم اللغة في العصر الحديث قد انطوت على اتجاهات بحثية متعددة، قامت بتحديد (النص / الخطاب) تحديداً متبايناً، نَتَج عنه تطوير أهداف متنوعة. وبنظرة إجمالية يمكن إرجاع هذه الاتجاهات النَّصية المتعددة إلى نمطين رئيسين، أحدهما يُسمَّى: (لسانيات النص القائمة على أساس النظام اللغوي)، ويُمثِّل المرحلة المبكِّرة في تطور الدراسات اللغوية المعنية بمقاربة النص. والنمط الآخر يُسمَّى: (لسانيات النص المُوجَّهة على أساس نظرية التواصل)، ويُمثِّل المرحلة اللاحقة المُتطوِّرة التي سيطرت على معظم الدراسات المتعلقة بنظرية النص. وسيسعى الفصل الثاني من هذه الدراسة إلى تناول النمط الأول مُبيِّناً الأصول الإبستمولوجية التي ينطلق منها في دراسته للنصوص، من خلال عرض بعض منجزات أعلامه الذين أَسَّسوا له. ويروم هذا الفصل أيضاً بيان التطوّر المنهجيّ الذي لحق هذا الاتجاه في نظرته لمفهوم النص، ابتداءً بكونه: (متتالية من الجمل المترابطة)، ووصولاً إلى إدراكه على أنه: (بنية كلية موحَّدة).

وأما الفصل الثالث من هذه الدراسة فيهدف إلى الوقوف على النمط الثاني: (لسانيات النص المؤسسة على نظرية التواصل)، وقد تبيّن للباحث أن اللغة تُعدّ النظام الأكثر كفاءة تواصلية في المجتمعات الإنسانية؛ لشيوعها ومرونتها وتكيُّفها المستمر لتلبية الحاجات التواصلية المتعددة لمتحدثيها، وقد جعل هذا الأمرُ المشتغلين بقضايا اللغة وتحققاتها هم الأكثر تسلحًا من غيرهم في معالجة مدارات

التواصل بين بني البشـــر، وتعدّ الاتجاهات الوظيفية المنبثقة عـــن البنيوية من أكثر الاتجاهـــات اللغوية عناية بالجانب الاســـتعمالي والتواصلي للغة، بـــل إنه كان لها الدور الأكبر في ولادة اللســـانيات النصية والمقاربات الذرائعيـــة التي التفتت إلى المادة الحقيقية للتواصل البشري، تلك المادة المتمثلة في نصوص اللغة وخطاباتها، ويعدّ هذا بـــدوره انتقالًا بالدرس اللغوي من إطاره الشـــكلي الصـــوري إلى إطاره الوظيفي التواصلي، وبالتالي يُنظر إلى هذه الآفاق الجديدة التي ارتادتها اللســـانيات على أنها مرحلة انتقالية اقتضتها ظروف الدرس اللغوي لوضع الورود الطبيعي للغة والتواصل البشري ضمن أطره البحثية.

الفصل الأول

لسانيات النص وتحليل الخطاب

(الإرهاصات الأولى وبدايات النشأة)

تمهيد

إنَّ اللســانيات الحديثة في بواكير نشأتها قد اشــتغلت بمجال محدود للغاية ينحصر في استكشــاف الوحــدات الصغرى، ووصفها بالنســبة لكلّ مســتوى من مستويات اللغة، وأدّى عزل هذه المكونات الصغرى المُستكشَفة، وعدم الاستعداد لتجاوز حــدود الجملة إلى صــرف الاهتمام عن الواقــع الفعليّ للغــة، وأثّر هذا البحث المُتصدِّر (نحو الجملة) - وكثيراً ما كان الوحيد - ســلباً في تطور مســيرة علم اللغة عبر عقود من الزمن، واســتُبعدت من البحث اللغــوي جوانب جوهرية ما كان يمكن الوقوف عليها إلا بالانطلاق من نصــوص اللغة وخطاباتها، وبجعلها المحور الأســاس الذي تدور حوله بحوث اللغة ودراساتها. وقد أفضى هذا التقليد الذي أرســاه (دي سوســير)، وتبعته بإحكام معظم المدارس، والاتجاهات البنيويّة والتوليديّة تقريباً إلى مجــال بالغ الضيق والانعزال، لم يُعثــر فيه على بحوث حول النظام اللغويّ في واقعه الفعليّ في مجتمع معيّن في أيّ مكان. وإن وُجدت بحوث من هذا النوع - وذلك نادر - فإنَّها ظلت بلا صدى إلى حدّ بعيد.

وأدّى تجاهــل اللســانيات الحديثة، فــي بواكيرها، للواقع الفعلــيّ للنظام اللغويّ المُنبثِق من نصــوص اللغة وخطاباتها إلى عدم اكتمال المشــروع الفكريّ الذي اضطلعــت به مدارســها واتجاهاتهــا، ويذهب (فــان دايك) إلــى أنَّ أحد الأســباب الرئيســة لهذا التجاهل هو أنَّ البنى الكبرى لا تزال أجســاماً غريبة في النظريّة النحويّة، أي لا تزال بنى تحتاج إلى تفســير مختلــف عن بنى معنى الجمل أو العلاقة بين الجمل. والحقيقــة أننا لا يمكننا أن نتصوّر وصفاً للبنى (الســرديّة) أو (الحِجاجيّة) أو (المُحادثيّة) تقوم علــى قواعد النحو وحدها. وبهذا المعنى فإنّ

اللسانيات الحديثة نفسـها لم تطوّر على الإطلاق في اتجاهها السائد نظريّة حقيقيّة لاستعمال اللغة تقوم على الخطاب؛ ذلك أنَّ النماذج النحويّة في اللسانيات الحديثة ظلّت في جوهرها نماذج نحويّة تتابعيّة أو خاصّة بالجمل، وينطبق الأمر نفسه على جزء كبير من اللسانيات النفسيّة واللسانيات الاجتماعيّة، وهذا سبب آخر من الأسباب التي تُفسِّر لماذا أصبح تحليل الخطاب علماً بَيْنِيّاً، يتقاطع مع العديد من فروع علم اللغة بدلاً من أن يكون تخصصاً من التخصصات اللغويّة، ويكشف لنا هذا التطوّر أيضاً كيف أنَّ نتائج أحد العلوم (الفرعيّة) قد تتطلّب عقوداً من الزمن قبل أن تدخل إلى علم (فرعي) آخر، وتُقبل فيه، بل وربما لا تدخل إليه أصلاً لكونها أجساماً غريبة عن هذا العلم[1].

وانبعثت دوافع للاهتمام المتزايد ببحث النصوص ومبادئ بنائها، من اللسانيات الحديثة نفسها، ومن علوم متاخمة أيضاً، وجعلت هذه العلوم من الجوانب النصيّة التي تناولتها إشارات متناثرة تكتنفها عزلة شديدة داخل الحقل المعرفيّ الواحد، بَلْه الحقول المعرفيّة المتجاورة؛ ومن هنا دعت الحاجة إلى وجود علم شامل يجمع شتات ما تفرّق من هذه الإشارات في الحقل المعرفيّ الواحد، وفي غيره من الحقول المعرفيّة التي أعطت للنص أهميّة ضمنيّة، وهذا ما وقع بالفعل عندما ظهرت (لسانيات النص) فرعاً حديثاً من فروع علم اللغة.

ومن هنا تنبثق أمام الباحث مجموعة من الأسئلة التي تتعلق بالإرهاصات الأولى لهذا العلم، وبدايات نشأته، ولعلّ من أبرزها: هل كانت هنالك علوم ومعارف مُتضمِّنة لتصوّرات نصيّة قبل ظهور (لسانيات النص) بوصفها علماً جديداً ومستقلاً بداية سبعينات القرن الماضي؟ وما هي القيمة العلميّة التي توليها لسانيات

---

(١) يُنظر: فان دايك، تون إيه: "**من نحو النص إلى تحليل الخطاب النقدي (سيرة ذاتية أكاديمية موجزة)**"، ترجمة: أحمد صديق الواحي، مجلة النقد الأدبي فصول، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، العدد٧٧، ٢٠١٠م، ص٢٣.

النص لمثل هذه التصوّرات القديمة؟ وهل ارتبطت لسانيات النص في نشأتها ببلد محدّد أو اتجاه معيّن؟ وهل هنالك علاقة بين هذا العلم الجديد وبين اللسانيات المعاصرة؟ وما هي طبيعة هذه العلاقة إنْ وجدت؟ وهل تجاوزت لسانيات النص الاتجاهات الحديثة للسانيات في تلك المرحلة المبكّرة، أم هي تطوير وامتداد لها؟ وما هو موقف أبرز علماء اللغة المعاصرين من قضيّة تجاوز لسانيات الجملة؟ وهل كانت لبعضهم إسهامات في نشأة لسانيات النص وتطويرها؟ تسعى هذه الدراسة للإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها لاستجلاء بعض جوانب النشأة الأولى لهذا العلم.

١ - العلوم المُؤسِّسة لـ(لسانيات النص وتحليل الخطاب):

لقد جعل علماء لسانيات النص أولى مهمّاتهم في مرحلة التأسيس لهذا العلم هي التتبُّع التأريخيّ للمعارف والعلوم التي تناولت جوانب من نظريّة النص والخطاب، وبعد الاستقصاء والتتبُّع، وجد هؤلاء الباحثون أنَّ تلك الجوانب قد تقسّمتها تخصصات متنوّعة، وكُلّ شيء يوحي بأنَّ هناك فرقاً وتعدّداً في هذه الاختصاصات المتعلِّقة بالنص والخطاب، ويُلاحَظ أنَّ هذه المعارف لم تظهر في الحقبة نفسها، فبعضها يبدو عريقاً، والبعض الآخر حديث النشأة (مائة سنة). فقد تجاورت البلاغة والنحو في الألفي سنة الماضية ضمن الحقل المعرفيّ الذي يُسمّى الثلاثي (*Trivium*): (النحو، والمنطق، والبلاغة). أما الأسلوبيّة واللسانيات - على سبيل المثال - فيرجع تاريخ ظهورهما إلى القرنين الماضيين.

ويبدو أنَّ الاختصاصات المتّصلة بالنص متجاورة في الحقل الإمبريقي نفسه، لكنها تختلف إنْ على مستوى الوضع الإبستمولوجيّ - الأكاديميّ أو الأهداف والمناهج وإجراءات التصديق، وأخيراً فهي تختلف على مستوى تطوّر النص الذي تدرسه وتتحدّث عنه، فلا يوجد مجال معرفيّ يمكن أن يدَّعي الهيمنة، واللسانيات ليست أكثر حظّاً من الحقول المعرفيّة الأخرى، فالعلاقة غير المباشرة التي تربط النصوص بالميادين الموضوعيّة المختلفة لا تؤدّي إلى استنتاج قد يفيد

بأن اللســانيات تتبوّأ مكانة العلم الكُلِّــي[1]. ويرى الباحثــون أنَّ القدر الأوفر من الدراســات المهمّة المتعلِّقة بالنص قد أجري خارج نطاق اللســانيات، خاصّة في علوم مثل: الأنثروبولوجيا (دراسة الإنسان)، وعلم الاجتماع، والخطابة، والآداب، فضلاً عن البلاغة الجديدة والشعريّة.

ثُمَّ التفت علــم الأنثروبولوجيا أخيــراً من خلال أنموذج مثالي إلى دراســة الثقافة الماديّة للشــعوب البدائيّة؛ مما أغنى (إثنوجرافيا الــكلام)، فدرس الأنماط المختلفــة للخطابات المســتعملة في الثقافــات المتباينة مثل: القَــصّ والروايات والألغاز واللعــب بالكلمات والســباب وغيرها، واعتنى بنظريّة السَّــرد في تحليل الأســطورة. أما علم الاجتماع في صورته: (منهجيّة دراسة الشعوب)، فقد تركّزت بحوثه في مجال التحليل المســتفيض للحوارات اليوميّة، وقواعد متتاليات الجمل، وأفعال الحديث ومحتواه المتعلِّق بالمعتقدات، وأنماط سلوك الأفراد في المجتمع، خاصّة في إطار تحليل الرســائل في وســائل الاتصال الجماعيّ. وأما علم النفس الاجتماعــيّ، فاهتمامه بالتحليــل المنظم للخطــاب كان أقلّ مــن اهتمامه بالآثار المترتبة عن الخطاب ومن مضمونه على اعتقادات الأفراد وسلوكهم في المجتمع، وخاصّة في إطار تحليل وسائل الإعلام وضروب أقاويلها الخطبية المرسلة[2].

ونحن نرغب هنــا أن نتتبَّع الإشــارات التأريخيّة التــي تناولت الإرهاصات الأولى وبدايات النشأة المتعلِّقة بـ(لســانيات النص وتحليل الخطاب) داخل حدود اللســانيات الحديثة. فنحــن وإنْ كنّا قد اســتطعنا أن نرى ظهور عــدد من الكتب المُختصَّة في مجال علم النص في الدراســات العربيّة فإنَّه لا يوجد فيما نعلم سوى عدد محدود من المداخل الجيدة التي وقفت على ومضات يســيرة فيما يتعلق بهذا الجانب من جوانب بحث لســانيات النص، وما احتفاء روّاد هــذا العلم في الغرب

(١) يُنظر: راستيي: **فنون النص وعلومه**، ص٢١، ٥٤.

(٢) يُنظر: فان دايك: **النص والسياق**، ص٣١؛ فضل: **بلاغة الخطاب وعلم النص**، ص١٢.

بهذا التتبُّع البعيد للنشـأة الأولى إلا لأنهـم (أوّلاً): يرغبون عن البـدء من الصفر المنهجيّ؛ حتى لا يتمّ إهدار نتاج متميّز لقرون تطاول عليها العمر، وهم بهذا التتبُّع (ثانياً) يعيدون الحياة إلى هذه المسـاهمات باعتبار أنَّ فيها نظـرات صائبة لا تقل أهميّة وخصوبة عما قُدِّم في لسـانيات النص في الآونة الأخيـرة. وقد وجد هؤلاء العلماء بعد الاسـتقصاء أنَّ كثيراً من النتائج التي توصَّلت إليها الدراسـات النصيّة الكلاسـيكيّة تتفوَّق في كثير من نواحيها علـى ما توصَّلت إليه الدراسـات النصيّة المعاصرة، والاختلاف بين الدرسـين النصيين القديم والمعاصر يُشْبه إلى حد كبير - وفقاً لـ(دي بوجراند) - الاختلاف بين الألسـنيّة الحديثة والدراسـات اللغويّة القديمة، وهو اختلاف في منهجيّة البحث ومجـال التركيز أكثر من كونه اختلافاً في النتائج[1]، وهم (أخيراً) بهذا التتبُّع يقارنون بين حصاد البحوث النصيّة القديمة وبين أحدث ما آلت إليه البحوث النصيّة في عصرنا، لا لتغليب الثانية على الأولى، وإنما لتصحيح النظرة التأريخيّة إلى مثل هذه الجهود.

وتعتمد مثل هذه الدراسة الرّاصِدة التي نقوم بها اعتماداً كُلّياً على ما أنجز من بحوث ودراسـات متخصصة ودقيقة جعلت من صلب اهتماماتها تتبُّع التصوّرات النصيّة التي وجدت ضمناً في كلّ علم من العلـوم القديمة والحديثة حتى منتصف سـتينات القرن الماضي. وقـد وجد الباحث أنَّ هـذا الجانب مـن جوانب تاريخ لسـانيات النص المُتعلِّق بالتراث العربيّ لا يزال مُعتِماً لندرة الدراسات والبحوث التي أنجزت بهذا الشـأن، فالنظريات الأدبيّة واللسانيّة العربيّة الحديثة - إنْ وجدت - لم تُؤسَّـس على قاعدة علميّـة تؤمن بالتراكـم المعرفيّ والانطـلاق من تراث الأجداد، لذلك لـم يكن بدّ من أنْ يتّخـذ حديثنا عن تاريخ لسـانيات النص طابعاً برامجياً يسـتقي مُحدِّداته من جهود علماء غربيين اسـتفرغوا وسـعهم في تسليط الضوء على هـذا الجانب، فالتراث الغربـيّ من هذه الناحية يُعـدّ موفور الحظ بما

(١) يُنظر: عوض: **علم النص ونظرية الترجمة**، ص١٢.

أُتيح له من دراسات مُفصَّلة شــاركت في إنجازها جميع المدارس اللسانيّة الحديثة وغيرها أيضاً من العلوم المعاصــرة، لذلك تَكُون مهمَّة الباحــث الذي يَرُوم وضع إطار نظريّ لأيّ جانــب من جوانب التراث الغربيّ أيســر حــالاً، مقارنة بالباحث العربيّ الذي تبــدو مهمّته أكثر تعقيداً؛ ذلــك أنَّ تراث أُمّته الغنــيّ والخالد لا يزال بحاجة ماسّة إلى أنْ يُعاد ترتيبه وتصنيفه من جديد، فهو جدير بأنْ يضيف أشياء كثيرة إلى المقترحات الغربيّة فيما يتعلّق بلســانيات النص وتحليل الخطاب، وغيرها من العلوم والمعارف الحديثة.

وبعدَ أن أجال الباحث النّظر طويلاً فيما وقع عليه من بحوث ودراسات وجد أنَّ معظم العلماء في حديثهم عن نشــأة لســانيات النــص يربطون هذه النشــأة بعلوم وفنون كثيرة، وتكاد تتّفق كلمتهم على أربعــة منها كان لها دور كبير في هذا الباب، وهي: البلاغة الكلاســيكيّة، والأســلوبيّة، والدراســات الأدبيّة، واللسانيات الحديثة. وكلّ علم من هذه العلوم بحاجة إلى تخصيص دراسة مستقلة لتتبُّع هذا الجانب المتعلِّق بالإرهاصات الأولى وبدايات النشأة للســانيات النص. وقد خُصِّص هذا البحــث لتناول هذه المســألة في العلم الأخير منها، وهو (اللسانيات الحديثة) ممثلة باللسانيات البنيويّة واللسانيات التوليديّة التحويليّة.

٢- اللسانيات الحديثة ودورها في نشأة لسانيات النص وتحليل الخطاب:

إنَّ اللغة الإنســانيّة على درجــة من التركيــب في نظامهــا والاختلاف في تجلّياتها، تجعل علم اللســان دائم التطــوّر؛ فاللغويّ يواجه وفــرة عظيمة من مادة البحث تمتدّ بين ما يــدرك بالملاحظة من التخاطب المباشــر وبيــن العويص من التأملات الرياضيّة والفلســفيّة في اللغــة، ولقد اضطرّت اللســانيات في مراحلها الأولى إلــى أن تكــون انتقائيّــة *Selective* واختزاليّة *Reductive* فــي نظرتها إلى حدّ بعيد، ونحن نقترب الآن من زمن يمكن فيه للســانيات أن تستطيع باتّساع آفاق

البحث أن تفي بالمطالب التي يفرضهــا عليها المجتمع[١]. فاللغة تعمل منذ نشــأ الاجتماع البشريّ. وتطوّرت علوم تدرسها كانت وسيلة لغيرها من العلوم، متشابكة معها، ثُمَّ استقلَّت شيئاً فشيئاً إلى أن نشأ علم مستقل جامع لها هو (اللسانيات)، فهو أقدم العلوم موضوعاً وأحدثها نشأة، إذا ربطنا النشأة بالاستقلال.

واعترى الدرسَ اللسانيَّ مع مطالع القرن العشرين عزوفٌ عن المعالجة الفيلولوجيّة للغة النصوص القديمة المدوّنة، وتَــمَّ الالتفات عنها إلى الوظيفة الاجتماعيّــة للغة، وإلى الــدور التواصلي الــذي هو جوهر وظيفــة اللغة في العمليات الاجتماعيّــة، وقد تبع ذلك قيام اللســانيات بــدور الرائد لكثير من العلوم الإنســانيّة؛ مما ألقى عليها تبعات منهجيّة كبيرة، ومن هناك أدرك علماء اللسان أنَّ اجتزاء الجمل يُحيل اللغة الحيّة فتاتاً وتفاريق من الجمل المصنوعة المجفّفة أو المجمّدة[٢].

ولا يقتصر الأمر في دراســة اللغة على الوقوف عند مــدى معرفة المتحدِّث باللغة، من خلال اســتعراض الجمل المعزولة والمنبتّة عن سياقها، وإنما يجب أن يتجاوز ذلك إلى البحث في قدرة المتكلِّم على اســتعمال اللغة في مواقف حقيقيّة من مواقف الاتصال العامّة في حياة الناس.

وألمح باختين *Bajtin* قُبيل انتهاء النصف الأوّل من القرن العشــرين إلى أنَّ الدراسات اللسانيّة لم تكشــف بعد عن خفايا الأشــكال اللغويّة الكبرى، كالكلام المُطوّل في الحيــاة اليوميّة، والحــوارات، والخطابات، والمؤلفــات، والروايات ...إلخ، ومثل هذه الأشــكال اللغويّة يجب أن تُدرس هي أيضــاً باعتبارها جانباً من جوانب النظريّة اللغويّة، فتركيبة الأشكال اللغويّة الكبرى لا تزال مجهولة تنتظر من يكشف عنها.

---

(١) يُنظر: دي بوجراند: النص والخطاب والإجراء، ص٧٢.

(٢) يُنظر: مصلوح: العربية من نحو (الجملة) إلى نحو (النص)، ص٤١٠.

والدراسات اللسانيّة لم تتجاوز حدود الجملة المركّبة باعتبارها أكبر الظواهر اللغويّة التي تَمَّ تناولها تنـاولاً علمياً[1]. و(باختين) في هـذا ينطلق من أيدولوجيّة فكريّة ترى أنَّه حيث لا يوجد نـصّ فليس ثَمَّة موضوع للبحـث والتفكير، فالنص عنده سواء كان مكتوباً أو شـفاهياً يعتبر مادّة أوّلية تقوم بتحليلها الألسنيّة والفلسفة والنّقد الأدبيّ وغير ذلك من العلوم المجاورة، على أساس أنَّ النص هو تلك الواقعة المباشـرة التي تتأسَّـس عليها هذه العلوم وتدور حولها، سـواء اصطبغت بالطابع الفكريّ أو العاطفيّ[2].

والنصوص تعمـل منذ نشـأ الاجتماع البشـريّ؛ إذ لا يوجـد كلام خارج ملفوظ منجز هو (نص)، وتطوّرت علوم تدرسـه (علوم الأدب، والنّقد، والبلاغة، والأسلوبيّة، والتفسـير...إلخ)، كانت وسـيلة لغيرها من العلوم متشابكة معها، ثم استقلّ كلّ واحد منها بنفسـه على موضوعه من حيث هو مدلول عليه، والتحق جزء مما كان يجـب أن يكون موضوع علم يدرس (النص) مـن حيث هو نص بالجانب الهامشيّ من اللسانيات، وهو أمر حتّمته شفافيّة ما بين حدود النص وحدود الجملة، ولا يزال عائقاً أمام استقلال (لسانيات النص) بنفسها، ولعلّ هذا العلم الجديد أقدم العلوم موضوعاً مثل اللسانيات، وأحدثها على الإطلاق[3].

والمُتصفِّح لعينات مـن مؤلفات النحو الغربيّ الكلاسـيكيّ يجد أنَّ كلمة نص/ خطاب لم تسـتعمل فيها، لا مـن حيث هي مصطلـح، ولا من حيث هي مفهوم تمّ التعبير عنه بتسـميات أخرى، كما يلاحظ ضحالـة المباحث المتناولة للظواهر اللغويّـة المتجاوزة للجملـة، والتي اعتبرت مجسـمة لمظاهر الترابط والاتسـاق النصيّ، كمبحث العلاقات بين الجمل. أما المباحـث التي من قبيل

---

(١) يُنظر: الشاوش: **أصول تحليل الخطاب**، ج١، ص٧٥.

(٢) يُنظر: فضل: **بلاغة الخطاب وعلم النص**، ص٢٣٣.

(٣) يُنظر: الزناد: **نسيج النص**، ص١٨؛ عوض: **علم النص ونظرية الترجمة**، ص١٤.

أدوات الربط أو مباحث التعريف والحذف والإضمـــار والتنقيط، فإنَّ تناولها كاد يقتصر على نطـــاق لا يتعدّى حدود الجملة الواحدة[1]. ولهذا فقد ظلّت شـــرعيّة اللسانيات بخصوص تمديد الوصف إلى النصوص مصدر خلاف متعدِّد الوجوه، وهذا ما أكَّده (مولينو) حين شـــكّك في وجود علم أوحد يخصّ تباين النصوص، وسخر من العلم العجيب للنصوص[2].

وإذا كانت هذه هي الحال التي آلت إليها دراسة النص / الخطاب في الغرب، فقد استدعى ذلك حاجة ماسّة إلى تضافر العلوم اللسانيّة والنقديّة على دراسة النص الأدبيّ دراسة علميّة.

وإذ التقت تطلّعات المشتغلين باللسانيات وبغيرها من العلوم الإنسانيّة على ضرورة التوفّر على دراســة (النص) أو (الخطاب)، وآنس علماء اللسان في أنفسهم أنهم ربما كانوا أبرز المؤهلين للإســهام بنصيــب متميِّز في هذا المجال - اتســع مفهوم الدرس اللسانيّ لما يُسمّى بمصطلح لويس هيلمسليف *Louis Hjelmslev*: (اللسانيات المُوسَّعة *Extended linguistics*)، التي هي في مذهبه: النظريّة الخاصّة بجميع التجليــات الفعليّة أو الممكنة للغــة الطبيعيّة. لقد فطن المشــتغلون بعلوم اللسان إلى أن اللغة ليست مجرد نماذج وأنماط للجمل، ولكنّها مرآة وأداة وسلاح، ومن ثَمَّ فإن الفهم الحــقّ لنظريتها لا يمكن أن يتحقّق باجتزاء الجمل من الســلوك القوليّ في شموله وتكامله، والتزام حدود نحو الجملة[3].

وقد نشأ عن ذلك أنْ التفتت بعض الاتجاهات اللسانيّة إلى دراسة النصوص والخطابــات العامّة، حتى تلك التــي تجاهلت النصوص في بواكير نشــأتها، وهي بذلك تعيد الاعتبــار للنص الذي يمثّل بنيــة نحويّة تحقّق نمطاً تواصليــاً تفتقر إليه

---

(١) يُنظر: الشاوش: **أصول تحليل الخطاب**، ج١، ص٢٥.

(٢) يُنظر: راستيي: **فنون النص وعلومه**، ص٥٤.

(٣) يُنظر: مصلوح: **العربية من نحو الجملة إلى نحو النص**، ص٤١٤.

الجمل وأجزاؤها، "فإنتـاج النص لا يمكن علاجه إلا بواسـطة علـم اللغة الذي يختصّ بالتفعيل. ذلك أن المناهج اللغويّة الأسـبق في الوجـود والمهيّأة للتعرّف والتعميم والوصف كانت تحليلية خالصة على حين نرى علم اللغة المعنيّ بالتفسير وإعادة الصياغة والتوجيه كالذي نحتاج إليه في دراسـة إنتـاج النصوص يجب أن تكون له نظرة تركيبيّة"[١].

ويتّفق علماء لسـانيات النص علـى أنَّه توجـد مداخل أولـى داخل إطار الدراسات اللغويّة لتوسـيع أنحاء الجملة (وأنحاء متجاوزة للجملة) قبل نشأة فرع علمي هو (علم النص) بزمن طويل، ويذهب (دي بوجراند) إلى أنَّ الاهتمام الأوّل بالدراسـات النصية كان في مجال الدراسـات الفيلولوجية التي سـبقت الألسنيّة الحديثة، حيث تركّز الاهتمام على دراسة الأصوات والأشكال اللغويّة من المنظور التاريخيّ، إضافة إلى دراسـة نظام ترتيـب الكلمات في الجمل، ويـرى أنَّ هنري ويل *Henery Weil* (١٨٤٤-١٨٨٧) قد لحـظ أنَّ علاقات الكلمات في الجمل لا تخضع فقط لقوانين النحو، وإنما تتبع قوانين نظم الأفكار، وهو المنحى نفسه الذي ذهبت إليه مدرسـة براغ الوظيفيّة فيما بعد في النظريّة التي تعـرف بـ(إطار الجملة الوظيفيّة)، وهي النظريّة التي تـرى أنَّ الدور الوظيفيّ للجمـل يتركّز على المعرفة الجديدة التي تحملها هذه الجمل داخل النص[٢].

فطرائق التحليل اللغويّ للنص بناء على ذلـك ترجع إلى أبعد مما افترض في عدد كبير من المؤلفات التي تحـاول أن تقوم بتأريخ بدايـة البحوث اللغويّة النصيّة. ويبدو أنَّ هذه الأعمـال لا تَعْرِف - كما يرى فيهفجر - "ذلك الإسـهام في الوصف اللغـويّ للنصوص وتحليل بنية النص الذي أنجزه ما نشـره (ف.م. جرمونسكي، ١٩٢١م) و(أ.م. بشكوفسـكي، ١٩٢٧م) من أعمال، أُقيمتْ على

(١) دي بوجراند: **النص والخطاب والإجراء**، ص٤٢١.

(٢) يُنظر: عوض: **علم النص ونظرية الترجمة**، ص١٤.

أساسها في الدراسات الروسيّة في الاتحاد السوفيتيّ منذ الثلاثينات والأربعينات بحوث كثيرة، اندرجت تلك (البنية) في علم اللغة تحت مفاهيم مثل: وحدة نحويّة موسَّعة لدى (فيجوروفسكي)، وكُلّ نحويّ مُعقَّد لدى (بوسيلوف)، ووحدة الجملة العليا لدى (بولاشوفسكي)، وفقرة لدى (لوسيفا)، ومقطع نثريّ/ فقرة نثريّة لدى (سولجانك) وآخرين.

ولهذا ينبغي أن يوضَّح بأنَّ رصداً للأعمال اللغويّة النصيّة يظلّ حتى الآن غير تامّ دون هذه الأبنية المفهوميّة، ويغفل نظرات جوهريّة في بناء نصوص لغويّة ووظيفتها"(١).

وليس من قبيل المصادفة أنْ تتّفق الإيضاحات المبدئية الأولى، بأنَّه من الضروريّ أن تحلّل كليّات النص - وليس الجمل أو مركّبات الجمل فقط - تحليلاً دقيقاً مع تلك التغييرات الجوهريّة في علم اللغة، تلك التي تندرج تحت مفهوم جامع هو (التحوّل الاتصالي - البراجماتي)، ويفهم بشكل عامّ في إطار ذلك تحوّل النماذج من علم اللغة الذي يكاد يخلص للنظام اللغويّ (من دي سوسير حتى تشومسكي) إلى علم لغة يركِّز على التوجّه الاتصاليّ والوظيفيّ(٢).

ولو أردنا أن نتتبع المنابع الأولى للدراسات النصيّة في اللسانيات الحديثة لوجدنا لها حظاً وافراً في (اللسانيات البنيويّة)، و(اللسانيات التحويليّة التوليديّة) خصوصاً لدى أتباع تشومسكي الذين اجتهدوا في تطوير نظريّته وتوسيعها لتشملَ ظواهر لغويّة تتجاوز حدود الجملة مُقارِبةً أفق النص وتجلياته.

ومثل هذه الإشارات النصيّة يمكن أن تُشكّل المرحلة الأولى من نشأة لسانيات النص داخل إطار اللسانيات المعاصرة، وهذا ما سنقوم بإيضاحه وشيكاً.

---

(١) يُنظر: فيهفجر: **سمات دلالية وبنية النص**، ص٢٨٤.

(٢) يُنظر: فولفجانج وفيهفجر: **مدخل إلى علم لغة النص**، ص١٤.

فلســانيات النص القائمة على النظــام اللغويّ يرجع هدفها في اكتشــاف مبادئها العامّة ووصفها وصفاً منظّماً ســواء من الناحية النظريّــة - المفهوميّة أو المنهجيّة إلى حدّ بعيد إلى تحديدات لســانيات الجملــة ذات الأصل البنيويّ أو التوليديّ - التحويليّ. ويعبّر عن هذا الترابط بوضوح خصوصاً في مفهوم النص، فيُعرِّف هذا الاتجــاه القائم على النظام اللغويّ (النصَّ) بأنَّه: تتابع متماســك من الجمل، غير أنَّ هذا يعني أنَّ الجملة كما كانت الحال من قبل يُنظر إليها على أنها مَعْلم رئيس في تدرّج وحدات لغوية، أي تعدّ وحدة بنــاء النص، والنتيجة الأهمّ لهذا التصوّر هو أنَّ مفهوم التماســك النصيّ المركزيّ بالنســبة للسانيات النص قد فهم فهماً نحوياً محضاً، فهو لا يَسِــم في هذا الاتجــاه البحثيّ اللغويّ النصيّ إلا العلاقات النحويّــة - الدلاليّة بين الجمــل، أو بين عناصــر لغويّة (مفردات وضمائم...إلخ) في جمل متعاقبة[1].

٢-١ اللسانيات البنيويّة:

لن نسرد هنا تاريخ اللسانيات البنيويّة، فليس هذا مجال دراستنا، وإنما سنبيّن الدور الكبير الذي مارسته بعض الدراســات التي أُنجزت في تلك الآونة وكان لها تأثيرٌ واســع في لســانيات النص وتحليل الخطاب، فما زالت تلك الدراسات كما هي لم تفقد من قيمتها أيّ شــيء، بل زاد الاهتمام بها وعرفت أهمّيتها العلميّة بعد أن نُشرت بعشــرات الســنين، وعلى الرغم من أنَّ هذه الأعمال المُضيئة قد قُلِّدت وطــوِّرت إلا أن هناك مــن الباحثين من ينكر قوّتهــا أو قوّة كُتَّابهــا بعد أن صارت لسانيات النص في العقود الأخيرة أشــدّ تعقيداً بصورة لا تقبل المقارنة، وأكثر دقّة من الناحية التجريبيّة.

وجرت العادة أن يُؤرِّخ للبنيويّة انطلاقاً من دي سوســير (١٨٥٧ - ١٩١٣م) إلى حدّ حصر هذا التيار فيما تولَّد عن دروســه من اتجاهات، ومع أنَّ معظم الذين

(١) يُنظر: برينكر: **التحليل اللغوي للنص**، ص٣٠.

تناولوا (دي سوســير) بالدرس يرون أنَّه ينطلق في مباحثه اللغويّــة من منظور عامّ سُمِّي بـ(البنيويّ)، إلا أنّه لم يســتعمل مطلقاً هذه الكلمة، التي غالباً ما تُذكَر تعبيراً عن الانتهاء إلى نهجه في البحث، فالمفهوم الأساســيّ عنده هــو مفهوم (النظام)، واللغة هي نظام لا يعرف سوى تنظيمه الخاص.

أما مصطلح (البنيويّة)، فقد ظهر فيما بعد في أعمال (حلقة براغ اللســانيّة)، وهو يعني: جملــة المناهج التي نتجت عن مفهوم اللغة نظامــاً تُبرِّر صحته المبادئ التي طرحها دي سوســير: (يجب الانطلاق من الكلّ المتكامل للتوصّل عن طريق التحليل إلى العناصر التي يتضمّنها)، ولكي نتفادى ما تعرَّض له مصطلح (البنيويّة) من تضخم لا يمكن الســيطرة عليه، نرى أنّه من الأفضل التذكير بغرض البنيويّة كما حدّده كلود ليفي شــتراوس *Cl. Levi-Strauss*: غرض العلــوم البنيويّة هو كلّ ما يتّسم بطابع النظام[١].

ويُلخِّص لنا (إميل بنفينيست) في مقالته (البنية في اللسانيات) تاريخ البنيويّة ومنهجها في بضعة أســطر، فيرى أنّه قد كان مفهوم اللسان كنسق مقبولاً من أولئك الذين تلقّوا تعاليم سوسير في النحو المقارن أوّلاً، ومن ثمّ في الألسنيّة العامّة ثانياً، إذا ما أضفنا إلى ذلك مبدأين آخرين، هما: أوّلاً: اللســان هو شــكل وليس جوهراً، وثانياً: أنّه لا يمكن التعرّف على وحدات اللسان إلا عبر علاقاتها. فإنّنا بذلك نحدّد أســس المذهب الذي سيوضّح بعد عشر ســنوات (بنية الأنســاق اللغويّة). المبدأ الأساســيّ إذاً هو أنَّ اللسان يُشــكّل نســقاً تتحد أجزاؤه ضمن علاقة من التضامن والارتباط، ويقوم هذا النســق بتنظيــم وحدات، هي عبارة عــن علامات متمفصلة تختلف عن بعضها وتحــدّد بعضها بالتناوب. ويعلمنا المذهب البنيويّ بأنَّ النســق يســيطر على نظام العلامات، ويهدف إلى اســتخلاص البنية مــن خلال العلاقات القائمة بين العناصر، ويبيّن الطابع العضويّ للتبدّلات التي تطرأ على اللســان، فإذا

(١) يُنظر: فالانسي: **النقد النصي**، ص١٦٨.

استبدلنا (عمل أدبي) بكلمة (لسان)، فسنرى على الفور كيف يمكن تطبيق منهج من هذا النوع على الأدب لا سيّما إذا عرفنا بأنَّ العمل الأدبيّ هو لغة[1].

ويُعدّ التحليل الوظيفيّ أو الشكليّ المجال الامتيازيّ الذي أثبتت فيه النظريات البنيويّة قيمتها وإمكاناتها مما أهّلها لتكون منافساً قوياً لـ(الوجوديّة). ومع ذلك فالمنهج البنيويّ تقنيّة بحث لا فلسفة. ولا شكّ في أنَّ ذلك الجو من الحماس والافتتان الذي استطاع إثارته هذا المنهج منذ الستينات راجع إلى قدرته على التحليل والتركيب على نحو سابق ومستقلّ عن كلّ قصد تأويليّ؛ فهو كإجراء تحليليّ يهتمّ بالأنساق المركّبة مثل القصة القصيرة والرواية والمحكيّ الشعبيّ والخرافات الواجب تصنيفها. وكإجراء تركيبيّ فهو يدرس الظواهر البنيويّة التكراريّة انطلاقاً من متون شفهيّة أو مكتوبة مختلفة.

وتحدّد البنيويّة لنفسها غاية الكشف عن وحدات دالّة على أساس مبدأ واضح (هو إثبات لا فرضيّة)، وهو أنَّ موضوع التحليل غير قابل للاختزال إلى مجرّد مجموع أجزائه، وتطابق هذه الوحدات المكشوف عنها وظائف متميّزة، بحيث لا تكون ذات دلالة إلا باندراجها في نسق معيّن، وتُعدّ قواعد التركيب والتنظيم ما يحدّد قيمة هذه الوحدات وليس سماتها الذاتيّة[2]. ولهذا فالاتجاه العام للبنيويّة باعتبارها مناقضاً ومناهضاً للتفكير القائم على التجزئة والتفتيت، هو النظرة الكُليّة التي تبحث عن النظم الكامنة في الظواهر مجتمعة لا منفصلة، وتفسر لنا علاقاتها بعضها ببعض. ولهذا يمكن القول بأن الخطابات النقدية بعد دي سوسير قد انتعشت وتشكلت عن طريق النقاش حول البنيوية وانعكاساتها الأدبية[3].

---

(١) يُنظر: تادييه: **النقد الأدبي في القرن العشرين**، ص٢٦٧.

(٢) يُنظر: فاليط: **النص الروائي (تقنيات ومناهج)**، ص٨٣.

(٣) فالانسي: **النقد النصي**، ص١٦٩؛ المهيري: **اللسانيات الوظيفية**، ص٣٩؛ عناني: **المصطلحات الأدبية الحديثة**، ص١٠١.

والبنيويّة في أوربا جاءت بمثابة ردّ على المدرسة التاريخيّة وإعادة النظر في منطلقاتها المبدئيّة والمنهجيّة، وعلى الرغم من أن البنيويّة الفرنسيّة ليست بنيويّة لسانيّة، فإنَّها تشتمل على نظريّة في الاتصال، وتُعدّ نظريّة دي سوسير اللغويّة جزءاً بارزاً في خلفيّة البنيويّة الفرنسيّة الشكليّة جاعلة (أي النظريّة) من استخدام المفاهيم اللسانيّة شيئاً أساسيّاً[1].

في حين نجد أنَّ البنيويَّة الأمريكيَّة ظهرت وازدهرت بمعزل عن التفكير السوسيريّ، وهي قد صدَرت أساساً عن مشاغل عمليّة متّصلة شديدة الاتصال بعلم الأجناس، وهذه المشاغل تتمثّل خاصّة في إيجاد منهج لدراسة لغات القبائل الهنديّة الأمريكيّة الرائجة في أمريكا الشماليّة، وتبيَّن أنَّها لغات لا يمكن دراستها باعتماد المقولات النحويّة الخاصة باللغات الهنديّة الأوربيّة.

ولكن مما لا ريب فيه أنَّه توجد وجوه شبه بين التيارين - البنيويّة الأمريكيّة والبنيويّة الأوربيّة - يمكن إيجازها في وجوب دراسة اللغة باعتبارها نظاماً تتحرّك به الألسنة بطريقة معيّنة لتتمكّن من التواصل، وعلى هذا الأساس يجب دراسة هذا النظام في ذاته ولذاته لتفهّم كيفيّة تحقيقه لهذه الغاية.

ولذا لا يجدي المنهج التاريخيّ نفعاً في هذا المجال؛ لأنَّه لا يعدو أن يطلعنا على أكثر من تطور اللغة وتغيُّر شتات عناصرها عبر التاريخ، دون أن يمدَّنا بما نفهم به نظامها. فإذا كان العمل اللسانيّ هو دراسة اللغة في ذاتها ولذاتها، فإنه يقتضي أن نعتبر اللغة نظاماً لا يمكن أن يفصل عنصر من عناصره عن الآخر، ولا يمكن أن يُنظر إليه معزولاً؛ ذلك لأنّه لا دور له إلا من أجل علاقته ببقيّة العناصر، ولا تُحدّد قيمته إلا بغيره[2].

---

(١) فاولر: **اللسانيات والرواية**، ص٢٢.

(٢) المهيري: **اللسانيات الوظيفية**، ص٣٩، ٤٠؛ وانظر للمؤلف نفسه: **نظرات في التراث اللغوي العربي**، ص٢٣١.

ويذهب أحد كبار النّقاد البنيويين في القرن العشرين - رولان بارت - إلى أن البنيويّة على وعي حادّ بالطبيعة اللسانيّة للأعمال الإنسانيّة، ولمّا كانت هي كذلك فإنَّها الوحيدة التي تستطيع اليوم أن تعيد فتح قضيّة المكانة اللسانيّة للعلم. وبما أن موضوعها هو اللغة - كلّ اللغات - فقد توصّلت سريعاً إلى تعريف نفسها بوصفها اللغة الواصفة لثقافتنا[(١)].

ويبدو أنَّ بعض الاتجاهات البنيويّة المتمحورة حول الفكر السوسيريّ لم تهمل المستويات المتجاوزة للجملة، كإجالة النظر في النصوص والخطابات الأدبيّة وتحليلها بأدوات وصف علميّة، وهذا ما لم يحدث لتحليل الخطاب في عصور ما قبل البنيويّة إلا نادراً، وقد ألمح إلى ذلك (رولان بارت) مُبشِّراً بميلاد علم جديد (لسانيات الخطاب) من رحم اللسانيات البنيويّة بقوله: "وبما أن البنيويّة ناتجة عن اللسانيات، فإنَّها تجد في الأدب موضوعاً ناتجاً عن اللغة. وإذا كان هذا هكذا فإنَّنا نفهم أنَّ البنيويَّة تستطيع أن ترغب في تأسيس علم للأدب، أو في تأسيس لسانيات للخطاب بصورة أدق. ويكون موضوع هذا العلم (لغة) الأشكال الأدبية، أي الأشكال التي تَمَّ الوقوف عليها في مستويات عديدة. ويعدّ هذا الأمر مشروعاً جديداً جدّاً؛ لأنَّ الأدب حتى الآن لم يقارب علمياً إلا مقاربة هامشيّة للغاية. وقد قام بهذا تاريخ الأعمال والمؤلفين، أو قامت به المدارس أو مدارس النصوص (فقه اللغة)"[(٢)].

ولهذا فإنَّ النص بفضل البنيويّة تمتع بحياة ثانية؛ لأنَّه أصبح مفهوماً تقنياً عالياً وخصباً في النظريّة الثقافيّة الأكاديميّة، وهذا المنعطف اللغويّ يُميِّزه اهتمامٌ متزايد بالنصيّة *Textuality*، التي كانت تعني في بواكير القرن التاسع عشر شيئاً مثل الأسلوب الأدبيّ. ومن الناحية التاريخيّة دخل هذا الاستعمال التقني الجديد الحقول

(١) يُنظر: بارت: **هسهسة اللغة،** ص٢٢.

(٢) المرجع السابق، ص١٨.

المتنوّعة والمتداخلة بتأثير من البنيويّة، حيث كانت بؤرة الدراسة تُركِّز على النص بوصفه صيغة مكتوبة أو منطوقة. وما كان يهم هو أن تُفهَم المظاهر النسقيّة للبنية النصيّة التي تسهل التماسك النصيّ، وتمكّن الاتصال النصيّ بالتفصيل اللغويّ الدقيق. واستند هذا العمل إلى نظريات اللغة والمعنى التي طوّرها مع بواكير القرن العشرين اللغويّ (دي سوسير)، وفي أواسط القرن العشرين الأنثروبولوجي (كلود ليفي شتراوس)، والأعمال الأولى للناقد الأدبيّ (رولان بارت). فقد رأى هؤلاء العلماء أنَّ الاستعمال اللغويّ يحكمه مبدأ أو منظومة من القواعد يستخدمها المتكلمون لا شعورياً، ولا يمكن أن تتغيَّر بحسب المشيئة. فهذا الاستعمال يريد إزاحة المؤلف ومفاهيم الابداع الفرديّ لصالح فهم الأنظمة المجرّدة التي جعلت إنتاج المعنى ممكناً. ويريد كذلك أن يتَحرَّر القارئ من أصل المؤلِّف الحاكم والعمل المؤلَّف، بحيث يصير بوسعه الآن أن يفاوض المعاني مباشرة مع النصوص. علاوة على ذلك ذهب ليفي شتراوس وبارت إلى أنَّ هذا المنظور يمكن تطبيقه بمعزل عن اللغة (بمعناها اللغويّ الضيِّق) على نطاق واسع من الأنظمة السيميائيّة[1].

وعملت البنيويّة منذ ظهورها على النظر إلى النص بوصفه بنية مغلقة، وكان ذلك بهدف إنجاز وصف علمي له تحت تأثير اللسانيات. وتمّ بذلك استبعاد كلّ ما هو خارج نصي؛ لأنَّه كان موضوع النقد الأدبيّ المتأثر بالعلوم الإنسانيّة (علم اجتماع الأدب، علم النفس الأدبيّ...)، وأتاح هذا التحديد معاينة النص من خلال التركيز على بنياته الداخليّة التي يتشكّل منها[2]. ولهذا يمكن القول بأنَّ البنيويّة قد أعطت للنص بعده اللساني مركّزة على الاهتمام به من الداخل، وتبعاً لذلك انطلقت من كون قيمة النص لا تكمن في ما يُعبِّر عنه، ولكن في طريقة التعبير، وفي ما يدل عليه في حقبة أخرى.

---

(١) يُنظر: طوني: **مفاتيح اصطلاحية جديدة**، ص٦٨٨.

(٢) يُنظر: يقطين، سعيد: "**الترابط النصي والخطاب الروائي العربي**"، جامعة البحرين، مجلة العلوم الإنسانية، العدد ١٨ / ١٩، ٢٠١٠م، ص١٨٢.

وقد جــاءت البنيويّة رد فعل علــى التصورات الســائدة، ودعت إلى فهم مختلف وجديد للأدب والنص. وأدّى هذا التحــول إلى معاينة النص من خلال السمات التالية:

أوّلاً: الانفتاح: لم يبق النــص مع البنيويّة منتوجــاً للمؤلف، ولكنّه صار عمليّة إنتاجيّة يتمّ التركيز فيها على الدال بــدل المدلول، وأدّى التحليل الجزئيّ الذي انتهجته إلى التعامل مع مختلف عناصــره ومكوناته ووحداته من أصغرها إلى أكبرها. ومن ثمّ ســمح لها المســتوى التحليليّ الذي تميّزت به إلى جعل النظام الخطيّ للنص موضع اســتفهام، وذلك على اعتبــار أن دالاً ما يُحيل إلى آخر وفق سلســلة من التركيبات والوحدات الشــذرية والمتشــظية، وكان هذا المســتوى يتيح إمكان النظر في احتمــالات دلالية متعدّدة لم يكــن يحلم بها الكاتب أو يتوقّعها، كما أنَّ القول باستقلالية الدال عن المدلول فتح آفاقاً جديدة للتفكير في النص في ضوء نصوص من أجناس مختلفــة، ومن أنظمة علامات متعدّدة، الشــيء الذي كشــف عن مفهوم التداخل بين النصــوص والعلاقات المتعدّدة التي تتخذها فيما بينها.

ثانياً: التعدّد: ســمح القول بانفتاح النص بالكشــف عن تعدّد دلالاته وتعدّد قراءاته، وليس على امتلاكــه دلالة واحدة يختزنها، ومعنى ذلــك أنَّ كلّ قراءة تتيح إمكان الكشــف عن دلالة مختلفة. هذا التعــدّد جعل القراءة إعــادة إنتاج للنص، ولم تبقَ تبعاً لذلك اســتهلاكاً للنص. وبذلك مُحِيت الحــدود التقليديّة بين القراءة والكتابــة، وتجلى هذا التصوّر بجــلاء في مثل هذه المقــولات: (موت المؤلف)، و(التمييز بين الراوي والكاتب)، و(الشــخصيات في الرواية ليست من لحم ودم)، وما شاكل هذه المقولات التي فهمت وقتها فهماً تبسيطياً واختزالياً.

ثالثاً: التنــاص: أدّى الوقوف على انفتاح النص وتعــدّد دلالاته وقراءاته إلى الانتهاء إلى واحدة من أهمّ ســماته التي ســيكون لها دور كبير جداً في تطوير النظر

إليه وإلى أهـــمّ خصوصياته، وهي (تفاعله) مع غيره من النصوص الســابقة عليه أو المعاصرة له. إنَّ كلّ نص يتفاعل مع غيره من النصوص، بل يمكن الذهاب أبعد من ذلك بالقول: إن كل نص تناص. ومع تبلور الســيميوطيقا اتسعت دائرة النص لتمتدّ إلى العلاقات غير اللسانية، فصار إلى جانب الملفوظ المسموع والمرئي.

وبذلك تمّ التوصّــل إلى أنَّ النــص لا يتفاعل فقط مع نصوص شــفاهيّة أو مكتوبة فقط، وإنَّما أيضاً مع نصــوص من أنظمة علامات أخرى غير لســانيّة، وأنَّ النص وهو يتفاعل معها يضمّنها نظامه اللسانيّ بواسطة عمليّة (التلفيظ)، بذلك صار النص لا نهائياً ومتعدّداً من زوايا مختلفة: دلاليّة وقرائيّة وعلاماتيّة.

وبســبب هذا التعدّد لا يمكن لأيّ قراءة أن تســتنفده؛ لأنَّه مفتوح أبداً، كما أنَّه لا يمكن لأيّ منهج ادّعاء أنَّه الواحد الذي يمكنه الكشــف عن دلالته. وكان هذا وراء تعدّد النظريات والمقاربات التي يحــاول كلّ منها أن يحيط بجوانب محدّدة لا يتعدّاها إلى غيرها تاركاً المجال لغيره للنظر فيها من جوانب أخرى[١].

إذن، يمكننــا القول من خــلال ما ســبق: إنَّ علاقة (اللســانيات البنيويّة) بـ(تحليل الخطاب) أو بـ(اللســانيات النصيّــة) يمكن أن تشــكّل أولى مراحل النشــأة لهذا العلم الجديد ضمن دائرة اللســانيات المعاصرة، ففي هذه المرحلة التي استمرت حتى منتصف الستينات نجد إشارات تلمح إلى أنَّه ينبغي للنص أو الخطاب أن يكون أساساً للدراسات اللسانيّة، كما تُجسِّد ذلك ملاحظات (شارل بالي) و(بوهلــر) و(كيوم) و(هيلمســليف) و(هاريس) و(بنفينيســت) و(بايك) و(هارتمان) و(فانرايــخ *Weinreich*)، وغيرهم ممن تحدّثــوا بكيفيّة ضمنيّة أو صريحة عن ضرورة الاهتمام بالنص / الخطاب من خلال الحديث عن لسانيات الكلام، تكون موازية للسانيات اللسان السوسيريّة.

---

(١) يُنظر: يقطين، ســعيد: "**من النص إلى النص المترابط: مفاهيم أشــكال تجليات**"، مجلة عالم الفكر، الكويت، العدد٢، المجلد٣٢، ٢٠٠٣م، ص٧٧، ٧٨.

فعلى سبيل المثال يتميّز هيلمسليف (١٨٩٩ - ١٩٦٥م) بكونه من القلائل الذين لهم الفضل في طرح الفكرة القائلة بأنَّ نظرية اللغة هي نظريّة النص، فهو يرى أنَّه من المؤكَّد أنَّ تحليل النص يُعرَض على اللسانيّ كواجب لا مناص منه، فمعطيات اللسانيّ تتلخص في النص (في كلّيته القصوى وفي كونه غير محلل)، وهذا لديه لا يؤدي إلى افتراض أنَّه بذاته موضوع النظريّة، وبعبارة أخرى يمكن أن يكون موضوعاً إمبريقياً عرضياً، دون أن يكون موضوع معرفة، فالنظريّة الهيلمسليفيّة تفترض وصف اللغة وليس النص.

ويؤكِّد هيلمسليف أنَّ هدف التحليل هو تعيين العلاقات التي تؤسّس لأجزاء الشيء وليس تعييناً لأجزاء شيء ما (وهو النص هنا)، بحيث إنَّ الكليّة لا تتكوّن من أشياء، ولكن من الارتباطات، إذا كان الأمر لا يقتصر فقط على علاقات وارتباطات بين الأجزاء، ولكن أيضاً بين الأجزاء والكلّ، فيتضح مع ذلك أنَّ كلّية الموضوع المدروس ليس إلا جمعاً له، وهذا ما يحدّد نوعاً من التأليفيّة البنيويّة، ويمنع من وصف تأثير المحليّ (العلامات) على الشموليّ (النص)، زد على ذلك أنّ العلاقات البنيويّة الأساسيّة تتوطّد بين أجزاء الشيء، وليس بين الشيء وأجزائه. إجمالاً أخذ هيلمسليف بعين الاعتبار النص، ولكن الإجراءات التي طبقها عليه لا تقيم وزناً للنصيّة، فإذا كان التمييز بين النص بمفهوم الخط التركيبي والنص بمفهوم الوحدة، غير خاضع للإشكالية؛ فلأنَّ النظريّة لا تعالج النصيّة، ولا تستطيع تصوّرها، فالإجراءات الوصفيّة هي في الواقع أصناف صرفيّة - تركيبيّة، وتستعمل في درجة النص مفاهيم ومناهج تعود - بحسب تعبير راستيي - إلى الدرجة السفلى، أي درجة الجملة والكلمة[1].

ونجد أيضاً بايك *Pike* يتناول النص أو الخطاب على أنَّه مبنى فريد قائم برأسه، ولا يجوز النظر إليه على أنَّه تتابع مسلسل من الجمل، ولهذا أوجب أن يتّسع مفهوم النحو ليصبح مكوّناً من مكوّنات نظريّة شاملة تفسّر السلوك الإنسانيّ،

---

(١) يُنظر: راستيي: **فنون النص وعلومه**، ص٨٩، ٩٣.

وكذلك أنكر (بايك) على اللسانيين انصرافهم عن دراسة النص الأدبيّ لصالح نقّاد الأدب مع ما للمعالجة اللســانيّة من أهميّة خاصّة في تقديم الأســاس الموضوعيّ للأحكام النقديّة[(١)].

وتُعدّ أفكار (ت.ك.فريز) استثاءً خاصّاً داخل اللسانيات البنيويّة لِمَا أبداه من إشارات ضمنيّة تنبئ عن التفاته إلى ظواهر نصيّة تسترعي الانتباه، ومن ذلك تأكيده أنّ "كلّ وحدات الجملة التي تتبع الأولى التي تبدأ محادثة تحتوي دائماً من الناحية العمليّة على شكل ما من إشارات التوالي. ولا تحتوي كلّ جمل التوالي داخل كلام متواصل لشــخص ما على إشــارات التوالي هذه فقط، بل تضمها أيضاً (منطوقات الإجابة) لمتكلم ثان مواصلاً المحادثة"[(٢)].

وهذا الذي أتى به هــؤلاء الباحثون - كما هي الحال لــدى بعض معاصريهم من اللسانيين البنيويين - يتعلق بإشــارات عابرة لم تعقبها أيّة اقتراحات حول معالجة نحويّة منظّمة للظواهر النصيّة؛ ولهذا لم تُؤثّر مثل هذه الملاحظات المتناثرة في مسيرة اللســانيات المألوفة (لســانيات الجملة)؛ لأنَّ أصحاب المناهــج المتداولة اتجهوا اتجاهاً معاكســاً لا شــكّ فيه، فالانهماك في النظر إلى الوحــدات الصغرى والجمل المفردة أدّى بطبيعة الحال إلى الانصراف عن دراسة النص / الخطاب الكامل[(٣)].

ويبدو من خــلال ما ســبق أن اللغوييــن المحدثين الذيــن ينضوون تحت اللســانيات البنيويّة، قد اختلفت مواقفهم في مســألة مقاربة النص ودراسته، فهناك فريق لم يتبادر إلى ذهنه إثارة مثل هذه القضيّة، وركن في بحوثه إلى دراســة الجملة

---

(١) يُنظر: مصلوح: **العربية من نحو الجملة إلى نحو النص**، ص٤١١.

(٢) نيكل: **علاقات سياقية بين الجمل في الإنجليزية**، ص٢٤٧.

(٣) يُنظر: دي بوجراند: **النص والخطاب والإجراء**، ص٦٥؛ غلفان، مصطفى: "**اللسانيات وتحليل الخطاب (أية علاقة؟ تساؤلات منهجية)**"، مجلة النقد الأدبي فصول، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، العدد٧٧، ٢٠١٠م، ص٥٧.

ومعطياتها، دونما خوض فيما يتجاوزها مـــن النصوص والخطابات، وهذه الفئة في تناولها للغة تركِّز دائماً علـــى تحليل بنية الجملة ووصفها، ولا ســـيّما على تجزيء وحدات لغويّة وتصنيفها داخل مســـتوى الجملة، وهي بذلك تقـــوم بتفتيت أجزاء نماذجها باصطناع مســـتويات ووحدات صغرى تقوم بتفريعها من خلال التصنيف، أي بخطـــة لتوزيع العناصر بواســـطة الســـمات المميزة، وإذا كان كلّ مســـتوى من مستويات الوحدات الصغرى يُعدّ نظاماً من التقابلات المتبادلة، فإنَّه ينبغي لحصيلة كلّ نظام أن تجمع بأكملها، ومن ذلك مثلاً: الصوتيات والصرف. أما العلاج الشامل للمعاني والمواقف، فقد وُجد مستحيلاً، فنُحِّيت هذه المجالات جانباً[(١)].

وهؤلاء يمثلون الفئة الغالبة من اللسانيين البنيويين، الذين ساروا على خطى (سوســـير) دون أن يطوروا في إجراءاتهم البحثيّة، قانعين بالجملة أكبر وحدة يمكن أن تطالها أدواتهم الواصفة، جاعلين من القضايـــا المُتعلِّقة بالخطاب والحوار أموراً هامشـــيّة لا يتطرّقون إليها إلا بما يخدم غرضهم القريب، وهم بذلك لم يبتعدوا عن أستاذهم كثيراً، "فالنظام اللغويّ يقع دائماً بالنسبة إلى دي سوسير في بؤرة الاهتمام، غير أنَّه ليس وظيفة للذات المُتحدِّثة، بل هو نتاج اجتماعي، ومن ثَمَّ لم تُعطَ الوظيفة الإبلاغيّة لديه إلا أهميّة ثانويّة، فهي تقع بالنســـبة له في مجـــال الكلام / الحديث الذي لا يكون وثيق الصلة بالنسبة له إلا بمقدار ما يتيح له مدخلاً إلى اللغة، ولذلك لم يحلّل عمليّة الاتصال بين فردين إلا تحليلاً ســـطحياً للغاية؛ إذ قسَّـــمها بالنســـبة للمتكلم إلى ثلاث مراحل: مرحلة نفسيّة، ومرحلة فســـيولوجيّة، ومرحلة فيزيائيّة، تتكرر بالنسبة للسامع في تتابع عكسيّ"[(٢)].

وهناك فريق آخر، وخير من يُمثِّله (بلومفيلد)، نَظروا إلى مسألة تجاوز حدود الجملة وبنيتهـــا اللغويّة، واتّخذوا موقفـــاً رافضاً لإمكانيّـــة إدراج النص والخطاب

---

(١) دي بوجراند: **النص والخطاب والإجراء**، ص٧٨.

(٢) يُنظر: كلماير وآخرون: **أساسيات علم لغة النص**، ص٣٣.

ضمـــن دائرة اللســـانيات، فالنص مـــن وجهة نظرهم ليـــس إلا مظهـــراً من مظاهر الاستعمال اللغوي غير قابل للتحديد، وقد تركوا بذلك تناوله لأصحاب الدراسات النقديّة والنفســيّة والاجتماعيّة وغيرها مـــن العلوم والمعارف التـــي تعطي للنص والخطاب أهميّة بالغة في مقارباتها.

وهناك فئة ثالثة راوحت في دراســاتها بين الجملـــة والنص، رافضة الوقوف عند حدود الجملة التي افترضها كثير من اللسانيين أكبر وحدة للوصف القواعديّ، وقد ألمحنـــا إلى بعض من هؤلاء اللســـانيين آنفـــاً، ونرغب هنا فـــي الوقوف وقفة متأنّية عند عالميـــن لغويين من فئة الدارســـين هذه، وهما: زيليـــج هاريس *Zellig Harris* ممثلاً للنموذج البنيوي الأمريكي، وإميل بنفينيســـت *E.Benveniste* ممثلاً للنموذج البنيـــوي الأوربي، لنقوم بإبراز دورهما الفاعل في هـــذا الجانب، فقد قدَّم هذان العالمان الكبيران دراســـات مميّزة، ذات قيمة علميّة عالية في وقتها في دراسة النص وتحليل الخطاب، وكان لها شـــأن أكبر لدى علماء لسانيات النص في العقود اللاحقة، مما يجعلنـــا نعتقد أنَّ هذه الأعمـــال المبكِّرة التي قاما بهـــا يمكن أن تعدّ تتويجاً للدراســـات والبحوث التي تناولت النص / الخطـــاب في هذه المرحلة من مراحل النشأة الأولى للسانيات النص وتحليل الخطاب.

٢-١-١ زيليج هاريس:

تذهب فئة من الباحثين إلـــى أنَّ أجروميّة النص قد وُلدت مـــن رحم البنيويّة الوصفيّة القائمة على أجروميّـــة الجملة في أمريكا، وتُعدّ أعمـــال هاريس (١٩٠٩ - ١٩٩٢م) - تلميذ بلومفيلد وأستاذ تشومســـكي ثُمّ مريده فيما بعد - عن (تحليل الخطاب) من معالم الطريق فـــي هذا الاتجاه[١]، حيث قام بتقديم دراســـتين تحت عنوان: تحليل الخطـــاب *Discourse Analysis* عـــام (١٩٥٢م)، انطلق فيهما من ضربين من المســـائل يمكن أن يُتصوّر أي تحليل للخطـــاب من خلالهما، إحداهما

(١) يُنظر: مصلوح: **في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية (آفاق جديدة)**، ص٢٢٥.

هي: العلاقة بين اللغة والثقافة والمجتمع، أي العلاقة بين السلوك اللغويّ والسلوك غير اللغويّ، حيث ذكر عزوف الدارسين عن الاهتمام بهذه العلاقة؛ لاعتبارهم السلوك من قبيل الظواهر الخارجة عن اللغة.

وأما المسألة الثانية فهي: توسيع حدود موضوع البحث اللسانيّ بجعله يتعدّى (الجملة) إلى (الخطاب)، فاللغة - وفقاً لهاريس - لا ترد في صورة كلمات أو جمل منعزلة، بل في نص مترابط، بدءاً من المنطوق المُكوَّن من كلمة واحدة حتى المؤلَّف المُكوَّن من عشرات المجلدات، من الحوار الفرديّ حتى المناظرة العامّة. ولذا ينبغي ألا تحلّل الجمل إلا في سياق نصوص دائماً، باعتبارها أجزاء من خطاب شامل[1].

وتُعدّ مباحث هاريس في دراسته للخطاب مدخلاً منهجيّاً يصعد في التحليل من (الجملة) إلى (النص)، وذلك خلافاً لنهج كثير من علماء لسانيات النص اللاحقين الذين يرون ضرورة أن يهبط التحليل أساساً من النص، أي استنباط الجمل وكلّ الوحدات اللغويّة الأخرى من النص[2]، ولذلك عُدّ الخطاب لدى هاريس متتالية من الجمل تُكوِّن مجموعة منغلقة، يمكن من خلالها معاينة بنية سلسلة من العناصر بواسطة المنهجيّة التوزيعيّة، وبشكل يجعلها في مجال لسانيّ محض. وبمقتضى هذا التعريف يسعى هاريس إلى تطبيق تصوّره التوزيعيّ على الخطاب، والذي من خلاله تصبح كلّ العناصر أو متتاليات العناصر لا يلتقي بعضها ببعض بشكل اعتباطيّ، وفي مختلف مواطن النص؛ إذ إن التوزيعات التي تلتقي من خلالها هذه العناصر تعبّر عن انتظام معيّن يكشف عن بنية النص. ومحدد هذا الانتظام بين متتاليات الجملة يكمن فيما يسميه بالتوازي. ومن خلال بحثه عن طبقات التوازيات الموجودة بين العناصر (أجزاء النص، المورفيمات...) فيما بينها

(١) يُنظر: هاينه مان وفيهفجر: **مدخل إلى علم لغة النص**، ص١٧.

(٢) يُنظر: المرجع السابق، ص١٨.

وبحسـب الترابطات الموجودة بينهـا يضبط بنية النص، وذلك عن طريق تشـكيل طبقات التوازي الحاصلة في لوحة ذات محورين أفقيّ وعموديّ. تظهر في المحور الأوّل العلاقات بين طبقات التـوازي داخل كلّ جملة في النـص. أما في المحور العموديّ فإنَّنا نجد تتابع الجمل حسب ترتيبها كما هي عليه في النص المتن(١).

لقد جاءت هـذه النتائج التي أتى بهـا هاريس في دراسـتيه مخالفة لما كان متوقَّعاً وسائداً في عصره، فجميع النتائج التي صدرت عن التحليل اللغويّ في تلك الآونة كانت تقع تقريباً ضمن امتداد لغويّ قصير نسـبيّاً، يُسـمَّى (الجملة)، ورأى هاريس أنَّه "لم يكن هناك ما يدعو إلى الوقـوف بمجال التحليل اللغويّ عند حدود الجملة، بل كان ذلك من قبيل العادة التي دأب عليها الدارسون؛ لأنَّهم وجدوا في ما دون الجملة ما يفي بوصف جميع الظواهر اللغوية، فالغرض من الدراسـة الوصفيّة هو وصف مختلف الاستعمالات التي تكون للوحدة اللغويّة في جميع الأقوال مهما كان طولها، لكنّ ذلك الوصف جرى في الغالب في حدود الجملة الواحدة دون أن يُقْلِقَ الدارسين؛ لأنهم وجدوا فيه ما يغني"(٢).

ومن الجديـر بالذكـر أنَّ آراء هاريس فـي تحليل الخطـاب -كما يرى (رايزر)- لـم تُعرف في أوربا بسـبب طغيان الدراسـات الفيلولوجيّـة، وتأثير مدرسة براغ على الدراسات الألسـنيّة فيها، فمن خلال مدرسة براغ عرفت أوربا المداخل الأولى للولوج إلى النصوص وعالمها في الدرس اللغويّ، فقد أشارت هذه المدرسة على سـبيل المثال في موضوعاتها المنشـورة سنة (١٩٢٩م) إلى

---

(١) يُنظـر: يقطين: **تحليـل الخطاب الروائـي**، ص١٧؛ انظـر: *O.Hendrick Wiliam*: **علم اللغة السـيميائي والأدب المـروي**، ص٩؛ مصلـوح: **العربية مـن نحو الجملة إلـى نحو النص**، ص٤٠٧، ٤٠٨؛ الشاوش: **أصول تحليل الخطاب**، ص٣٨؛ طجون، رابح: "**تحليل الخطاب عند سارة ميلز**"، مجلة النقد الأدبي فصول، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، العدد٧٧، ٢٠١٠م، ص٥٧.

(٢) الشاوش: **أصول تحليل الخطاب**، ج١، ص٣٨.

أن الوظيفة الأساسيّة لكلّ نظام لغويّ تكمن في إنتاج منطوقات، أي نصوص ووحدات لغوية[1]. ولهذا فإن المبررات التي أعطيت أخيراً لظهور علم النص في أوربا كانت هي المبررات نفسها التي ساقها هاريس من قبل في أمريكا[2]. ونحن هنا لا نستطيع أن نسحب هذا الأمر الذي يقرّره (رايزر) على لسانيات النص في مرحلة التأسيس والازدهار؛ إذ غزت بحوث هاريس ومقالاته أوربا بجميع لغاتها، وأصبح عُرفاً لدى معظم الباحثين الذين يضطلعون بالتأريخ لمراحل نشأة لسانيات النص وتحليل الخطاب التعرض لهاريس وجهوده في توجيه مسيرة هذا العلم الجديد من فروع علم اللغة.

وجهود هاريس في تحليل الخطاب كانت موضع دراسة ونقد بعض علماء لسانيات النص على اختلاف أجيالهم، وإذا أردنا أن نتتبّع هذه المواقف فإنّنا سوف نجد أنَّ الباحثين قد انقسموا إلى فريقين: فريق يعطي قيمة عالية لهذه الأعمال التي قام بها هاريس، ويرى أنَّها تدلّ على ريادته في هذا المضمار، باعتباره أوّل لسانيّ حاول صراحة توسيع حدود موضوع البحث اللسانيّ بجعله يتعدّى الجملة إلى الخطاب. وهناك فريق آخر يُقلِّل من قيمة هذا الجهد، ويصل الحدّ ببعضهم إلى أن يرى أنَّ هذا العمل لا يمتّ بصلة إلى تحليل الخطاب إلا في النادر. وسنقوم هنا بعرض آراء كلّ فريق منهما مبتدئين بالفريق الأوّل، والذي يمثّله:

١. هانز رايزر *Hannes Reser*: يرى (رايزر) أنَّ محاولة (هاريس) في دراسته الألسنيّة البنيويّة *Structural Linguistics* كانت بداية النهاية للبنيويّة التقليديّة؛ لأنَّه حاول وصف اللغة من خلال جمل أساسيّة متعرِّضاً لما يلحقها من تحويلات تؤدِّي إلى إنشاء سائر الجمل في اللغة. ويمكن بواسطة هذه الطريقة أن تفسّر كثيرًا من الجوانب البنيويّة المعنويّة،

---

(١) يُنظر: فيهفجر: **سمات دلالية وبنية النص**، ص٢٦٣.

(٢) يُنظر: عوض: **علم النص ونظرية الترجمة**، ص٢٣.

إضافة إلى تفسير الغموض بحسب رأيه. ويذهب رايزر إلى أنَّ هاريس قد أشار إلى أنَّ البنيويّة التقليديّة لم تتعرّض إلى الوحدات اللغويّة فوق مستوى الجملة لتبيّن العلاقة فيما بينها، وذلك ما دعاه لأن يقترح ضرورة العناية بتحليل الخطاب من أجل تحقيق هذه الغاية[١].

٢. فان دايك *Van Dijk*: يرى (فان دايك) أنَّ لسانيات النص لم تبدأ فرض وجودها إلا مع بدايات النصف الثاني من القرن العشرين، حين نشر هاريس دراستين اكتسبتا أهميّة منهجيّة في تاريخ اللسانيات الحديثة؛ إذ إنَّه بهاتين الدراستين لم يكن أول لسانيّ معاصر يعتبر الخطاب موضوعاً شرعيّاً للدرس اللغويّ فحسب، بل إنَّه جاوز ذلك إلى تحقيق قضاياه التي ضمنها برامجه بتقديم أوّل تحليل منهجيّ لنصوص بعينها. وقد خرج بذلك عن تقليد أرساه (بلومفيلد) يقضي بأنَّ التعبير اللغويّ المستقل بالإفادة، أو (الجملة)، هو ما يهتمّ به اللسانيّ. أما (النص) فليس إلا مظهراً من مظاهر الاستعمال اللغوي غير قابل للتحديد[٢].

ومع أنَّ هنالك دراسات سابقة لأعمال هاريس يمكن أن تعدّ بحق البدايات الأولى في تحليل الخطاب، هذه الدراسات قدَّمت إشارات نصية متناثرة ذات قيمة عالية، إلا أنه قد غاب عن أصحابها الوعي الكامل بأهمية مثل هذه الإشارات في تغيير دفّة اللسانيات الحديثة صوب النصوص والخطابات، فلم يكن هنالك رؤية جدّية وواضحة لأهميّة مثل هذا المشروع النهضوي الذي يحتاج إلى جرأة في الطرح وعمق في التحليل، ولهذا جاءت هذه الدراسات تحت عناوين متباينة تتفاوت في بعدها عن الخطاب وتحليله، ولم تأت تحت عناوين عامة توحي بالمضمون على غرار ما قام به هاريس في دراستيه.

---

(١) يُنظر: عوض: **علم النص ونظرية الترجمة**، ص٢٣.

*(2) Van Dijk,(**Some Aspects of Text Grammar**), P.26.*

وعلى الرغم من هذه الأهميّـــة التي يوليها (فان دايــك) لأعمال هاريس في مجال تحليل الخطاب، وكون هذا الجهد يمثّل أوّل تحليل منهجيّ لنصوص بعينها، أقول على الرغم من ذلــك إلا أنَّ المرء يمكنه أن يقف علــى تباين واضح لدى فان دايك في تقدير أهميّة مثل هذه الجهود، ذلك أنّنا وجدناه في كتابه (النص والسياق) يقول: "ويصدق نفــس الأمر على أحد المؤسّســين للســانيات البنيويّة وهو زيليج هاريس، وإن كان (تحليله للخطاب) قد لا يمتّ بصلــة إلى تحليل الخطاب إلا في النادر، بل بنظريّة البنية التركيبيّة النحوية للجمل"[1].

فكثير مــن الظواهر الخاصّة باللغــة الطبيعيّة هي لدى (فــان دايك) خواص خطابيّة، وهي من ثَمَّ لا يمكن وصفها بشكل كاف في أشكال النحو الموجودة (نحو الجملة)، وهذا ما وقع فيه هاريس؛ إذ إنَّه لم يســتطع بطريقة أو بأخرى التخلص من التوجه التوزيعيّ في النظر إلى النصوص، فالتعادل - وهو من أكثر ما ألحّ عليه - لا يقوم في الواقع إلا على مبدأ التردّد والتوزيع[2].

٣. هاينه مان *Heinemann* وفيهفجر *Viehweger*: يــرى هذان الباحثان أنَّ هاريس قد نقل مجموعة الوسائل المنهجيَّة المهمّة من وجهة نظره الخاصّة بالتحليل البنيويّ للجملــة (التجزئة والتصنيف والتوزيع) إلى المستوى النصيّ الجديد، وحاول بواســطة إجراءات شكليّة التوصل إلى وصف بنيويّ للنصــوص. كان يهمه هنا في المقام الأول كشــف الأقســام المتكافئة للعناصــر أو مجموعات العناصــر المفردة داخل فقرات كلاميّة مترابطة أو نصوص كاملة. وكذا الكشــف عن توزيعها في النص، ومن ثَمَّ فالنصوص بالنســبة له هي: تتابعات لتلك الأقسام المتكافئــة. ويمكننا أن نعدّ هذه الفكرة الأساســيّة والإجراء المنهجيّ

---

(١) يُنظر: فان دايك: **النص والسياق**، ص٣٣.

(٢) يُنظر: لقاح: **مفهوم النص في الفكر اللغوي المعاصر**، ص٢٠.

لهاريس محاولة من المحاولات الأولــى للاقتراب من وصف ظواهر نصية، لكن الأهمّ من المدخــل المنهجيّ هو حقيقة أنَّ هاريس بوصفه واحداً مــن أولئك اللغويين قد حــدّد النص بأنَّه الموضــوع الحقيقيّ لأوجه الوصف اللغويّ[١].

وأما الفريق الثاني من الباحثين فيرى أنَّ (هاريس) باعتباره توزيعياً، سعى إلى تحليل الخطاب بالتصوّر والأدوات نفســها التي تُحلّل بها الجملة، وبناء على ذلك فقد جاءت نتائج دراســته بلا أهميّة، ولم يقتصر مجال النقد الذي وُجِّه إلى هاريس على هذا الجانب فقط، بل هنالك جوانب أخرى متعدّدة صدرت عن باحثين يقلّلون من قيمة عمله، ويرون أنَّ فيه ثغرات تشــكِّل مدخلاً يتســلّل من خلالــه النقد إلى تحليله للخطاب، ويمكننا هنا الوقوف على بعض من ذلك:

١. روبرت دي بوجرانــد *Robert De Beaugrande*: يذهب (دي بوجراند) إلى أنَّ محاولة هاريس في تحليل الخطاب تمثِّــل المرحلة التالية لمرحلة الدراســات الفيلولوجيّة من حيث الاهتمامُ بالدراســات النَّصية، ويرى أنَّ هاريس في هذه الدراســة قام بإدخال مفهوم التحويــلات التي تؤدِّي إلى معادلات نصيّة. وقد وجد مفهوم التحويلات طريقه إلى (نعوم تشومسكي) في مرحلة تالية، وعلى الرغم من ذلك فــإنَّ (دي بوجراند) يذهب إلى أنَّ نظريّة التحويلات وفق نظريّــة التوزيعات وجدت قليــلاً من الاهتمام في دراســات تحليل الخطاب، ويرى أنَّ نظريّة التحويلات التي تتمخّض عنها التركيبات اللغويّة المماثلة لا تخبرنا بشــيء عن علاقــات المعاني بعضها بعضاً، ويعني ذلك باختصار أنَّ نظرية هاريس لا توضح الأُسس التي تصبح بها الجمل مترابطة من الناحية المعنويّة في داخل بيئة النص[٢].

---

(١) يُنظر: هاينه مان وفيهفجر: **مدخل إلى علم لغة النص**، ص١٧.

(٢) يُنظر: عوض: **علم النص ونظرية الترجمة**، ص١٥.

٢. دريسلر *Dressler* ودي بوجراند *De Beaugrande*: يرى هذان الباحثان في كتابهما (المدخل إلى التحليل النصيّ) أنَّ هاريس قد اشتغل في تحليله للخطاب على متون قصيرة وذات طبيعة إشهاريّة تكثر فيها التوازيات بشكل ملموس. كما أنَّ اختزاله التحليل بحسب المكوِّنات المباشرة يجعل كلّ جملة تعود إلى بنياتها الأوّلية: مركب اسمي + مركب فعلي. وإذا كان كل نص قابلاً لأن يرجع إلى هذه البنية الأساس، فإنَّ هذا النمط من الاختزال يصبح بلا أهميّة في تحليل الخطاب؛ لأنَّه بدل العمل على إبراز البنية الخاصّة لجمل نص ما في تسلسلها، يقف التحليل عند حدّ تقديمه الخطاب متتاليةً من مركبات اسميّة وفعليّة ذات علاقات معيّنة[١].

٣. ويليام هيندريك *Wiliam O. Hendrick*: يقترب النقد الذي وجّهه (هيندرك) إلى هاريس من المأخذ الذي أدلى به (دي بوجراند) آنفاً، فيرى هذا الباحث أنَّ عدم وجود علامات صريحة للربط ليس هو السبب الوحيد الذي يبرّر اللجوء إلى البنية العميقة للخطاب، فالمبرّر النهائيّ للجوء إلى هذه البنية يكمن في العيوب الموروثة في طريقة معالجة مسألة تماسك النص على أساس ربط الجمل (التبعيّة)، فقد قارن (فان دايك) دراسة ربط جملة بأخرى بأمثلة ماركوف المقترحة لدراسة بنية الجملة، وذهب فان دايك إلى أنَّ هذا النمط من الانتقال لا يفسّر سوى وجه واحد من المسألة برمتها، وهو التماسك على مستوى السياق الأصغر (أي السطح)، وللتماسك جانب آخر على مستوى السياق الأكبر (أي المستوى العميق)، وهو يخص الوحدة الكبيرة التجريديّة للنص. وهي لا تعتمد على الانتقال النحويّ وحده، وينبغي التأكيد أنَّ دراسة التماسك

(١) يُنظر: يقطين: **تحليل الخطاب الروائي**، ص١٨.

العميق والتماسك السطحيّ مهمان معاً، ولا يوجه النقد إلا للبحوث التي تدرس بنية النص استناداً إلى الربط السطحي فقط، وهذه في الحقيقة إحدى نقاط الضعف الخطيرة في بحوث هاريس في تحليل الخطاب[1].

٤. شميت *Schmidt*: يوجّه (شميت) نقداً عامّاً لكلّ من اشتغل بالنص والخطاب في الحقبة البنيويّة التي ضمّت هاريس وغيره من الباحثين المعاصرين، ويُشير إلى أنَّه في الواقع قد اعتُرف بأنَّ (هيلمسليف) و(هاريس) و(فريز) وآخرين قد اشتغلوا بالنص بوجه عامّ في أوصافهم اللغويّة، ولكن هؤلاء اللغويين لا يراعون بُعْد النص على وجه الخصوص، فلم يجعلوه مستوى الانطلاق والضابط لدرسهم اللغويّ بأكمله[2].

٥. تودوروف *Todorov*: يُسجّل (تودوروف) أنَّ الدراسة الشاملة للنص كما هو منظور إليها في مقارباته لا تتقلّص إلى ما يسميه (هاريس) وتلامذته بتحليل الخطاب الذي ترتكز منهجيّته على تقطيع النص إلى العناصر (عادة لمركب أو عدد من المركبات المعجمة) المجتمعة في فئات التوازي: فئة مكوّنة من العناصر التي تستطيع الظهور في سياق مطابق أو مشابه. لذلك لا ننشغل لمعرفة ما إذا كان للعناصر المتساوية المعنى نفسه أم لا. بعض الجمل تحتوي على عناصر متساوية وأخرى غير متساوية. عندئذ ستوصف كما لو أنَّ هناك علاقة تحويليّة (مفهوم لتمييز التحويلات التوليديّة والتحويلات الخطابيّة) أنجزت بحوث موازية حول عناصر الجملة التي تحتوي إحالتها على الجملة السابقة: أدوات التعريف، الضمائر...إلخ[3].

(١) يُنظر: هيندريك: **علم اللغة السيميائي والأدب المروي**، ص٦٨.

(٢) يُنظر: فيهفجر: **سمات دلالية وبنية النص**، ص٢٨٣.

(٣) يُنظر: تودوروف: **مفاهيم سردية**، ص٣٣.

٦. جرهارد نيكل *Gerhard Nickel*: يذهب (نيكل) إلى أنَّه يرجع اقتصار التحليل النحويّ على جملة مستقلة داخل البنيويّة التصنيفيّة فيما يرجع إلى (بلومفيلد)، ويرى هذا الباحث أنَّ الدراسات التي تناولت جوانب نصيّة في ظلّ سيادة نحو الجملة في تلك الآونة لم تخرج عن الإطار السائد، ويوجِّه نيكل هنا نقده إلى أعمال (هاريس) و(هيلمسليف)، مُبيّناً أنَّ كتاب هاريس: (تحليل الخطاب) لا يُعدّ في الأصل توسيعاً لمجال النحو، بل أريد به أن يبحث العلاقات بين اللغة والثقافة، ويسجل أيضاً أنَّ مطلب البنيويّ الدنماركيّ (هيلمسليف) بجعل النص نواة بحوث لغويّة ظلّ بلا نتائج تقريباً بالنسبة للواقع اللغويّ[١].

ومهما يكن من أمر هذا النقد الموجّه إلى هاريس وجهوده في تحليل الخطاب، فإنّنا لا نستطيع أن ننكر مدى التأثير الذي مارسته تلك الأعمال التي قدَّمها في سيرورة لسانيات النص وتحليل الخطاب، ومعظم الباحثين الذين يؤرِّخون للنشأة الحقيقيّة للسانيات النص داخل إطار علم اللغة الحديث يبدأون بجهود هاريس في كتابه: (تحليل الخطاب)، ويجعلون منه رائداً لتحليل النصوص والخطابات، وإن كان من هنات قد وقع فيها هاريس في تحليله فتلك هي طبائع الأمور في الأعمال التي تمثِّل البدايات الأولى لنشأة أي علم من العلوم، ولهذا نجد أنَّ أتباع هاريس ومريديه قاموا بتلافي المآخذ التي وقع فيها أستاذهم، ومما يبعث العجب أن يكون الذين يقلّلون من قيمة العمل الذي قام به هاريس هم من علماء لسانيات النص المتأخرين، وكأنَّهم ينتظرون من هذا العلم الذي يمثِّل أحدث علوم اللسان أن يشبّ واقفاً على ساقيه من الوهلة الأولى التي ظهر فيها كتاب هاريس (تحليل الخطاب)، على الرغم من أنَّ كثيراً من الباحثين والنقاد يرون - إلى وقت قريب - أنَّ معظم ما قُدِّم من بحوث ودراسات في مجال لسانيات النص ما زال يمثِّل مقترحات أوّلية لهذا العلم.

---

(١) نيكل: **علاقات سياقية بين الجمل في الإنجليزية**، ص٢٤٧، ٢٤٨.

٢-١-٢ إميل بنفينيست:

يُشير (تادييه) – في حديثه تحت فصل (اللسانيات والأدب) ضمن كتابه (النقد الأدبي في القرن العشرين) – إلى أنَّه "حوالي عام ١٩٦٠م كانت الأمور تسير كما لو أنَّ نهراً جوفياً صعد إلى سطح الأرض ليجرف معه أقدم المناهج بما فيها الظاهراتيّة، وليغرقها في مجراه. والواقع أنَّ اللسانيات البنيويّة قد بلورت تأثيرها بفضل اسمين كبيرين هما: (رومان جاكوبسون) و(إميل بنفينيست)، وقد اكتشفت فرنسا الأوّل عبر مقالة كتبها (كلود ليفي شتراوس)، أما الثاني (بنفينيست) – الذي تناوب في مقالاته منذ عام ١٩٥٠م على فكر (دي سوسير) المتجلّي في كتابه (محاضرات في اللسانيات العامة) بهدف نقده وتجاوزه فيما بعد – فقد نشر كتابه (قضايا اللسانيات العامّة) عام ١٩٦٦م المتضمن أساسيات أبحاثه"[١].

ويذهب رولان بارت إلى أنَّ "مكانة بنفينيست (١٩٠٢– ١٩٧٢م) بين عظماء اللسانيين الذين وسموا بتأثيرهم كل العمل العقلي في عصرنا لتعدّ مكانة أصيلة، فعمله لا يزال إلى اليوم مفارقاً مرتين: إنَّه مفارق إزاء التقاليد، ومفارق إزاء ما نسميه الطليعة السهلة، أي تلك التي تكرّر بدل أن تبحث...، لقد أسّس بنفينيست لسانيات جديدة، لا توجد في أيّ مكان آخر سوى عنده، وإنَّها لا توجد عند (تشومسكي) على وجه الخصوص، إنَّها: (لسانيات التخاطب)، فالعالم كلّه يتمفصل على هذا الشكل: أنا / أنت، وإنّنا لنفهم منذئذ لماذا كان بنفينيست يلحّ طول عمره على الضمائر التي يقال عنها ضمائر شخصيّة. كما نفهم لماذا كان يلحّ على الزمانية وعلى الاستهياء وعلى التأليف (وهو فعل مفضل لاستملاك الألفاظ)، وإنَّنا لنفهم أيضاً لماذا أقام بنفينيست منذ وقت مبكّر جسراً بين اللسانيات والتحليل النفسي، وإضافة إلى ذلك فإنَّنا نفهم من غير جهة

---

(١) يُنظر: تادييه: **النقد الأدبي في القرن العشرين**، ص٢٦٧.

لماذا اســتطاع هذا المختصّ بالفارســيّة القديمة أن يســتوعب البحوث الجديدة للسيميولوجيا، وكذلك عمل الطليعة حول اللغة"[١].

وهنا يُلمح بارت إلى بعض الأفكار التي طرحها بنفينيســت في دراسته التي كتبها حول (الذاتية في اللسان) عام ١٩٥٨م، نجد فيها تحديداً لخصائص الخطاب، حيث يؤكِّد فيها بنفينيســت أنَّ اللغة ليست أداة، أي أنَّها ليست شــيئاً مصنوعاً إنما تكمن في طبيعة الإنسان الذي لم يصنعها، ونحن - كما يرى بنفينيست - لن نتوصّل أبداً إلى معرفة تلك اللحظة الأسطورية التي قد يصنع فيها رجلان اللغة، حتى لو كان الإنســان معزولاً عن الآخرين فإنَّه لن يتمكّن من ذلك أبداً، إنَّ الإنسان الذي نجده في العالم هو إنســان يتحدّث إلى إنســان آخر، واللغة تعلمنا كيف نعرف الإنسان، ويعود الســبب الأســاس في ذلك إلى أنَّه في اللغة ومن خلالها يتشــكّل الإنسان كفاعل، وأنا هو الذي يقول (أنا)، والذاتيّة ليســت ســوى انبثاق خاصية أساسيّة من خصائص اللغة في الكائن، (أنا) يرتبط بـ(أنت)؛ لأنَّــه لا تمكن البرهنة على الذات إلا عن طريق المتضادات، وشرط الحوار هذا هو الذي يُكِّون الشخص؛ لأنَّه يتطلب أن يتحول (أنا) إلى (أنت) بشكل متناوب، ضمن خطاب الشخص الذي يعين نفسه بدوره بواســطة (أنا). هاتان العبارتان هما عبارتان متكاملتان، وتحلّ الواحدة منهما محلّ الأخرى، ويتكشّــف الأســاس اللغويّ للذاتيّة عبر علاقة جدليّة تشمل (أنا) و(أنت)، وتعرفهما عن طريق علاقة متبادلة، وبذلك تنشأ اللغة كلّها من الذاتيّة.

والضمائر الشــخصيّة توجد في كافّة الألسن، واللسان الذي يفتقر إلى التعبير عن الشخص لا وجود له، والضمائر لا تحيل إلى مخلوق مفرد يكون دائماً نفسه ولا إلى مفهوم الـ(أنا)، وإنَّما إلى فعل الخطاب الفــرديّ الذي يُلفظ فيه الضمير ويُحدَّد المتحدث، في اللحظة التي يقول فيها المتحدث (أنا) يمتلك اللســان كلّه، وبالتالي فهو يُلحِق بنفسه بتعبير الزمانيّة. ويختم بنفينيســت حديثه بالقول: إنَّ عدداً كبيراً من

(١) يُنظر: بارت: **هسهسة اللغة**، ص٢٤١، ٢٤٣.

المفاهيم اللغويّة التي تظهر بأشكال مختلفة، إذا أعدناها إلى إطار الخطاب، الذي هو اللسان، الذي ينهض به الإنسان المتكلم، وإلى شرط الذاتيّة المتبادلة، فإنَّ تلك وحدها التي تجعل التواصل اللغويّ أمراً ممكناً[1].

وبناء على ذلك فإنَّ موقف (بنفينيست) في دراسته للغة يأتي من خلال الدعوة إلى ضرورة إيجاد نظريّة لسانيّة أكثر واقعيّة، هي نظريّة القول (نظريّة التلفظ)، تكون قادرة على أن تأخذ في الحسبان بعض القضايا اللغويّة في اللسانيات الخطابيّة، لا سيّما الجوانب الذاتيّة والشخصيّة للفرد المتكلّم التي تجسّد بوضوح وتترك آثار تدخله في كلّ عمليّة القول. وفي اتجاه واضح نحو تجاوز اللسانيات السوسيريّة يُحبّذ بنفينيست دراسة (الجملة) وحدةَ تعبير خطابيّة تسمح بالانتقال من مجال اللسان نَسَقاً من العلامات لنلج عالماً آخر هو عالم اللسان بوصفه أداة تواصل، وحيث التعبير هو (الخطاب)، الذي ينظر إليه بنفينيست باعتباره الملفوظ منظوراً إليه من وجهة آليات وعمليات اشتغاله في التواصل، والمقصود بذلك الفعل الحيوي لإنتاج ملفوظ ما بواسطة متكلم معيّن في مقام معيّن، وهذا الفعل هو عمليّة التلفظ، بمعنى آخر يحدّد بنفينيست الخطاب بمعناه الأكثر اتساعاً بأنَّه: كلّ تلفّظ يفترض متكلّماً ومستمعاً، وعند الأوّل هدف التأثير في الثاني بشكل ما من الأشكال، ويمكن لهذه الخطابات أن تكون شفويّة أو مكتوبة، إذا تعلق الأمر بالبلاغة أو بالرسائل أو بالمذكرات أو بالمسرح أو بالكتب التعليميّة[2].

وإذا كان (هاريس) يُقدِّم تحديده للخطاب انطلاقاً من تعريف (بلومفيلد) للجملة عبر تأكيده على وجود الخطاب رهيناً بنظام متتالية من الجمل تقدم بنية الملفوظ، فإنَّ تعريف بنفينيست للخطاب سيكون له من منظور مختلف أبلغ الأثر في الدراسات الأدبيّة التي تقوم على دعائم لسانيّة، فهو يرى أنَّ الجملة تخضع لمجموعة

(١) يُنظر: تادييه: **النقد الأدبي في القرن العشرين**، ص٢٧٢.

(٢) يُنظر: تادييه: **النقد الأدبي في القرن العشرين**، ص٢٦٩؛ رابح: **تحليل الخطاب عند سارة ميلز**، ص١١٣.

من الحدود؛ إذ هي أصغر وحـــدة في الخطاب. ومع الجملة نترك مجال اللســـانيات نظاماً للعلامات، على اعتبار أنَّ الجملة تتضمّن علامات وليس علامة واحدة، وندخل إلى مجال آخر حيث اللســـان أداة للتواصل نعبّر عنه بواســـطة الخطاب. وبإقامة هذا التمييز يجعلنا بنفينيســـت أمام مجالين يختلف أحدهما عن الآخـــر، وإن كانا يُعانِقان الواقع الواحد، ويقدمان تبعاً لذلك لســـانيتين مختلفتيـــن، وإن كانت طرقهما تتقاطع دائماً. فهناك من جهة: اللسان مجموعةَ علامات مستخلصة بواسطة إجراءات صارمة، ومن جهة أخرى: هناك تجلي اللســـان في عملية التواصل، وتبعاً لذلك تغدو الجملة منتمية إلى الخطاب، ويمكن تعريفها بأنَّها وحدة خطاب[1].

لقد غيّرت دراســـات بنفينيســـت فهمنا للأدب؛ لأنَّه لغة قبل كلّ شـــيء، فإذا كانت اللغة مادّتـــه وأداته، فهي مـــادّة محمّلة بالمعنى، ولهذا كان لتلك الدراســـات دور أســـاس في توجيه تلك الأعمال التي جعلت من اللسانيات أداة فاعلة في تحليل النصوص الأدبيّة، وبوحي من أفكاره في هذا المضمار أنجز (هنري فينريش) دراسته التي بعنوان: (الزمن، الســـرد، والتعليق) عام ١٩٦٤م، لتكمل المبادئ التي طرحها بنفينيســـت، وتطورها لتفهمنا آلية عمل مختلـــف الأجناس الأدبيّة بشـــكل أفضل، وانطلاقاً من بعـــض النصوص، فقد رفـــض (فينريش) الوقوف عنـــد حدود الجملة التي افترضها بعضهم (بلومفيلد وليونـــز): (أكبر وحدة للوصف القواعدي)، واقترح منهجه في الألســـنيّة النصيّة، التي يُفترض أن تكون تطويراً للألســـنيّة البنيويّة، فالأمر - لدى فينريش - يتعلق من بين مجموعة أخـــرى من الأمور بتفجير إطار المقطع في علم وظائف الأصوات، وإطار الكلمـــة في علم المعاني، وتفجيـــر الجملة في علم التراكيب بوجه خـــاص. ويتحدد (النص) لديـــه على أنَّه تعاقـــب دالّ من العلامات اللغويّة بين انقطاعين واضحين في الاتصال (كجزئي غلاف الكتاب مثلاً)[2].

(١) يُنظر: يقطين: **تحليل الخطاب الروائي**، ص١٨.

(٢) يُنظر: تاديه: **النقد الأدبي في القرن العشرين**، ص٢٧٤.

ولقد كوّن بنفينيست الكثير من المريدين والكثير من المنافسين، إلا أنَّه – كما يذهب تادييه – انتصر لصفاء مياهه العميقة. فهذا اللسانيّ الذي عاش على هامش البنيويّة، وقبل أن تعرف اللسانيات النصيّة أولى خطواتها دعا صراحة إلى ضرورة تجاوز تصوّر (دي سوسير) للسان كعلامات، وفتح الباب أمام اتجاهات جديدة للبحث اللسانيّ، تُمكِّن من معانقة مجالات بين – لغوية، تكون أرحب من (الجملة) ذاتها مثل (الخطاب) وصولاً لمجال عبر لغوي يسمح بالوقوف على النصوص في كلّيتها وشموليتها[١].

وبناءً على ما سبق، فإذا ما أردنا أن نُقيِّم الأعمال التي جنحت إلى دراسة الظواهر النصيّة في الحقبة البنيويّة بشكل عام، فإننا سوف نجد أنَّها غالباً لم تخرج عن الإطار العامّ الذي سارت عليه اللسانيات البنيويّة في مقاربتها للجملة وأبنيتها من حيث التصوراتُ وآليات الوصف، وقد أشار إلى ذلك (دي بوجراند) بقوله: "في فترة علم لغة النص المبكّر أحدث علم اللغة الوصفيّ مشكلات صغرى؛ بأنْ أدخل النص (كما قيل) ببساطة بوصفه (وحدة ذات رتبة أعلى) تالية، ذلك مثلاً حين افترضه (كلاوس هجر) وحدة رابعة في طبعة جديدة لكتابه: فقد صار من المونيم والكلمة والجملة (١٩٧١م)، بعد ذلك المونيم والكلمة والجملة والنص (١٩٧٦م)"[٢].

فإدخال النص ضمن هذه المستويات ومحاولة إسقاط أدوات وصف الجملة وتحليلها عليه أثبت عدم كفايتها وجدواها لدى كثير من روّاد لسانيات النص في الحقب التالية (مرحلة نهاية ستينات القرن العشرين وما تلاها)، فبنية النص / الخطاب مختلفة عن بنية الجملة، فالأولى تندرج ضمن وحدات الاستعمال والثانية تندرج ضمن وحدات النظام، والنص/ الخطاب بهذا يمثِّل

---

(١) يُنظر: غلفان: **اللسانيات وتحليل الخطاب**، ص٥٩.

(٢) دي بوجراند: **علم لغة النص: نحو آفاق جديدة؟**، ص٢٣.

التحقيق الأصيل للغة لكونه يمثِّل الوسـيلة الفعليّة للتواصل بين الناس، ولهذا لا يسـتقيم - وفقاً لأحمد المتوكل - الاعتناء بخصائص النص الصوريّة كما فعلت ذلك بعض الدراسـات البنيويّة على أسـاس أنّه نَسَـق من الوحدات والتراكيب المستقلّة والمجرّدة دون أن تهتم بخصائصه الدلاليّة والتداوليّة التي تتفاعل بشكل ملحوظ مع الخصائص الصوريّـة[1]، وبناء على ذلك فإنَّ لبنيـة الجملة مقاربات ووسائل بحث خاصّة لا يمكن تكييفها وتنشـيطها لتنطبق على النص / الخطاب وبنيته مهما بلغت درجة الإعنات.

٢-٢ اللسانيات التّحويليّة التّوليديّة:

كان اللسانيون حتى منتصف الستينات ينظرون إلى الجملة وحدها على أنَّها الوحدة الأساسـيّة في علم اللغة، وهي أكبر وحدة يمكن تعيينها، ومن ثَمَّ متاحة للوصف اللساني، ويتّضح هذا الموقع الأساسـيّ للسانيات الجملة في أجلى صورة في تعريف بلومفيلد للجملة تعريفاً شكلياً صارماً: (الجمل شكل لغويّ مسـتقلّ لا يتضمّنه من خلال أيّ تركيب نحويّ شـكل لغويّ أكبر منه). بيد أنَّ كلّ النماذج غير البنيويّة التوجّه كذلك تنطلق حتى الآن على نحو بدهي من الجملة بوصفها الوحـدة اللغويّة الكبرى، وكذلك حين اسـتنبطت قواعد لتسلسل الجمل عُدَّت الجملة السـابقة السـياقَ الأصغر الذي ترتبط به البنية النحويّة للجملة اللاحقة.

وقد وُسِّـع بذلك تحليل الجملة المفردة إلى تحليل لجملتين، ومع ذلك لم يتغيّر شيء عن بدهية الجملة، بوصفها أعلى وحدة لغويّة. ومما يجب أن يؤكَّد بشدة أنَّه على هذا الأسـاس قد تحقّق قدر كبير للغاية من الدقة فـي وصف أبنية الجمل، وبخاصّة من الأنحاء التحويليّة التوليديّة[2].

---

(١) يُنظر: المتوكل: **الخطاب وخصائص اللغة العربية**، ص٢٨.

(٢) يُنظر: هاينه مان وفيهفجر: **مدخل إلى علم لغة النص**، ص١٦.

واختلف اتجاه الأنحاء التحويليّة التوليديّــة عن اتجاه الأنحاء البنيويّة القائمة على الاتجاه الوصفيّ من حيــث تركيز الاتجاه الأوّل علــى الجوانب المنطقيّة في اللغة، وصار يحدّد موضوعه بأنَّه: قدرة المتكلم المختص للغة ما على بناء عدد كبير غير محدّد من الجمل وفهمه، ويفترض في ذلك الشكل ذاته لنظام قاعديّ أنَّه ينبغي أن يولِّد كمّاً لا نهائياً من جمل لغة ما. محاولاً بذلك أن يُنشــئ نموذجاً لغوياً صارماً ظهرت المفارقة بين شكله المثالي وواقع اللغة التطبيقيّ؛ ذلك أنَّ الألسنيّة التحويليّة قد ركّزت على إيجاد نموذج لغويّ مثاليّ يتحدّثه المتحدّث الأصيل باللغة، وهو أمر لا يتحقّق عادة في الواقع[1].

وفي هذا الصــدد يُبيِّــن (رولان بارت) وجــه المفارقة التــي يمكن أن تقع فيها نظريّة تشومســكي في مقاربتها للجملة في حال اســتمرار صاحب النظريّة في وضع الأطر والبرامج اللسانيّة بعيداً عن الممارســة الفعليّة للغة من خلال نصوص وخطابات، حيث يقول: "فالجملة تراتبيّة، وإنَّها لتســتلزم أنواعاً من التبعيّة والتعليق والتعدية الداخلية، وبهذا يكون تمامها، فكيف يمكن لنظام تراتبيّ أن يبقى مفتوحاً؟ إنّ الجملة قد تمّــت، وإنَّها لعلى وجه التحديد: هذا اللســان عينه الذي اكتمل. غير أنَّ الممارســة في هذا الشــأن تختلف عن النظريّة، ونظريّة (تشومسكي) تقول: إنَّ الجملة انتصاب لا يتناهى (أي قابلة للتنشــيط بشــكل لا يتناهى)، ولكن الممارسة ترغم على إنهاء الجملة دائماً، وإنَّ كلّ نشــاط إيدولوجيّ ليتمثل في شكل الجملة المنتهية تركيبياً. ولنأخذ أيضاً هذه العبارة لـ(جوليا كريســتيفيا) مــن قفاها: إنَّ كلّ عبارة منتهية يتهدّدها الخطــر بأن تكون إيديولوجيّة. وفعلاً فإن ســلطة الانتهاء هي التي تحدّد التمكّن في بناء الجملة، وتُعيِّن - كما لو أنَّ الأمر يتعلق بكيفيّة عمل عليا تمّ الحصول عليها بصعوبة - عوامل الجملة..."[2].

---

(١) يُنظر: برينكر: **التحليل اللغوي للنص**، ص٢٩؛ عوض: **علم النص ونظرية الترجمة**، ص٤١.

(٢) بارت: **لذّة النص**، ص٨٩.

ولقد فضّل علماء النحو التحويليّ التوليديّ أن يبدأوا من الطرف الآخر بالقواعد من حيث هي مجموعة من الضوابط التي تحدّد ما ينتمي إلى اللغة وما لا ينتمي إليها، وتأجّل النظر في مسألة الشمول، بافتراض أنّ كلّ المكوّنات المركّبة (مهما كثرت) يمكن استخراجها من مجموعة محدودة من المكوّنات البسيطة باستعمال الضوابط المناسبة، ولقد وضعت هذه الضوابط بحيث تنتج مجموعات لا نهائيّة من الجمل. وبهذا يكون التناول التوليديّ أكبر في طموحه كثيراً من التناول الوصفيّ؛ لأنه لا يقنع بالاقتصار على تنظيم جميع أشكال الوقائع اللغويّة، وإنما ينزع أيضاً إلى أن ينتج أشكالاً لما لا يقع منها. فإذا أردنا التحديد قلنا - كما يذهب دي بوجراند - إنّه ليس نحواً لأشكال الوقائع بأيّ حال لكونه يعترف باقتصاره على تناول الإمكانات التجريديّة، أما الاستكشاف التجريبي لصدق هذا النحو، فيمكن أن يكون صعوبة كبرى[1].

ومع أنَّ تشومسكي يكرّر تأكيد استقلال النحو عن المعنى، حاول النحو التحويليّ الهرب من مغبّة قصور فكرة التوزيع التي جاء بها هاريس، فشرع تشومسكي في إنشاء نظام من القواعد التجريديّة التي تنتج كلّ التوزيعات المقبولة في اللغة، وهكذا تحوّل الانتباه عن تحليل الكثير من الأمثلة إلى إنشاء القواعد، ولم يؤدّ هذا التحوّل في جوهره إلى تبسيط البحث في اللسانيات؛ لأنَّ كلّ مثال مخالف للقواعد السابقة كان سبباً في نشأة قواعد جديدة، فكان ذلك من عوامل صيرورة النموذج التحويليّ محصناً ضد التخطئة من حيث هو نظريّة.

هذا، ومن الأمور التقليديّة في السيميوطيقا أن يتمَّ تصنيف كلّ نواحي الصورة الشكلية تحت مفهوم النحو، وكلّ نواحي المعنى تحت مفهوم الدلالة، كما يتمّ تصنيف الجانب الاستعماليّ للغة تحت مفهوم التداوليات، ولقد بدأ المنهج التوليديّ التحويليّ بمجموعة حرّة من القواعد النحويّة لعلاج اللغة

(١) دي بوجراند: **النص والخطاب والإجراء**، ص٧٨.

كلّها. أما الدلالة فقد جعلها تفسيراً للجمل التي ينتجها النحو بعد تمام إنتاجها، وأما الأغراض التداوليّة فقد أضيفت في بعــض النماذج بوصفها مرحلة لاحقة من التفســير؛ مما اضطر هذا المنهج إما إلى تجاهل التفاعــل بين هذه العوامل الثلاثة في الإنتــاج والفهم الفعليين للــكلام، وإما إلى إعادة بنــاء ذلك كلّه في قواعد نحويّة اعتباطيّة. وفي عرض بديل لما تقدّم تمَّ إعطــاء المعنى دوراً أوّلياً منذ البداية فيما عرف باســم الدلالــة التوليديّة، ومع صــرف النظر عن القضايا المفصّلة عن بناء القواعد أشار النزاع حول هذه الأمور إلى مسألة أساسيّة تتعلّق ببناء نماذج اللغة[١].

وبناء على ما ســبق تُعدّ صور الجملة في النحو التحويليّ من وجهة النظر العمليّة قالبيّة؛ إذ يجري توليد الجملة لأوّل الأمر بوصفها نمطاً نحوياً، ثُمَّ يجري لها بعد ذلك تفســير دلاليّ، وأخيراً يأتي ولو في بعض الصور، على الأقلّ، شرح النواحي التداوليّــة، وينمُّ هذا الترتيب عن التفصيلات النســبيّة لنظريات القواعد الحديثة. وهنــا يُبدي (دي بوجراند) ســخريته قائــلاً: "لو كان مســتعملو اللغة يصوغون الجمل الحقيقيّــة بهذه الطريقة لكان عليهم أن يعيــدوا بصورة مُصغَّرة تاريخ علم اللسانيات منذ عام (١٩٥٠م)، فإذا استطاعوا أن ينتهوا من جملة كاملة في وقت متواضع القصر يبلغ ثلاثين عاماً فقط، فإن لهــم على أيّ حال أن يعدّوا أنفسهم سعداء الحظ"[٢].

وقد أســبغ تجاهل التفاعل بين العوامل الثلاثة الســابقة على قواعد اللغة لدى تشومســكي صفة الحياديَّــة أو الانحياز التي تســتعلي علــى كلّ ما يمكن أن يؤدِّي إلى رعاية مواقف إنتاج الكلام واســتقباله، وهنا يشــير (ليونز) إلى أنَّ هناك إحساســاً ما بأنَّ القواعد التي اقترحها وقدَّمها تشومسكي تقوم فعلاً بإنتاج

(١) يُنظر: المرجع السابق، ص٨٢، ٨٣.

(٢) المرجع السابق، ص١٢٧.

الجمل عن طريق تطبيق سلسلة متعاقبة من القواعد، ولكن تشومسكي يحذرنا دائماً من أن نتصوَّر أنَّ إنتاج الجمل تَمَّ من خلال القواعد نفسها التي ينتج بها المتكلِّم الجمل في أيَّة لغة؛ لأنَّ قواعد اللغة إنَّما هي قواعد محايدة بين الإنتاج والاستقبال، وأنَّها قد تفسِّر إلى حدّ ما كلاً من العمليتين، ولكنها بلا شكّ تنحاز إلى إحداهما دون الأخرى[1].

والنحو التحويليّ في معظمه نظام افتراضيّ، يسعى إلى تعيين الجمل الممكنة على وجه نهائيّ دون نظر إلى حدوثها في الواقع. وليست الأمثلة التي يأتي بها اللسانيون أمثلة في الواقع إلا إذا أخذت من نصوص أنتجت إنتاجاً عفوياً من لدن غير اللسانيين، ومع هذا نرى - وفقاً لدي بوجراند - أنَّ النحو الذي يبحث في التراكيب غير الواقعيّة يبدو بناء غريباً من حيث هو علم، كما نرى استكشاف صدقه مشكلة خطيرة. ومن المؤكَّد أنَّ تعداد الجمل الممكنة يصبح بعد تنظيم نواة النحو مشكلة أدائيّة، وليست مقدرة الناس فوق كلّ ذلك إلا ما لديهم من مجموعة محدودة من مرتكزات بناء الجمل أو النصوص الممكنة الوقوع وفهمها لكونها ذات معنى وذات نفع في تحصيل الأشياء[2].

ونضيف إلى ذلك أيضاً أنَّ اقتصار النموذج اللسانيّ التوليديّ في جميع تحوّلاته على تناول الإمكانات التجريديّة جعل منه نموذجاً غير سياقيّ؛ بمعنى أنَّ سعيه الأساس هو في اتّجاه تحديد طبيعة (المَلَكة اللغويّة البشريّة) التي هي مكوّن نوعيّ بيولوجي تصدر عن مبادئه الأساسيّة كلّ اللغات الإنسانيّة. وهكذا فإنَّ النموذج التوليديّ أكثر إمعاناً في صوريته الشكليّة، حيث يضع فوق تجريديّة اللغة عند (دي سوسير) تجريديّة أعلى هي (المَلَكة اللغويَّة)، وبدلاً من أن يكون (الاستعمال الكلامي أو الأدائي) في المرتبة الثانية، فإنَّه يصبح في المرتبة الثالثة،

---

(١) يُنظر: بحيري: **علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات**، ص٤٤.

(٢) يُنظر: دي بوجراند: **النص والخطاب والإجراء**، ص١٠٢.

وبطبيعة الحال فإنَّ هــذا التوجّه لا يقترب من منطقة التعامــل مع الخطابات الأدبيّة إلا على سبيل الاستعارة التي راودت بعض نقّاد الأدب - مثل جوناثان كوللر - في القول بأنَّ موضوع النظريّة الأدبيّة هو (الكفاءة الأدبيّة)[١].

وتشومســكي بذلك ليس لديه موقف من قضيّة الاستخدام الفعليّ للغة، وإن تطرق إليه فلا يكون ذلك إلا لبناء تصوّر معقول للمقدرة اللغويّة فحسب، ولهذا فهو لا يرفض الاســتخدامات الفعليّة للغة - كما كانت تفعل الاتّجاهات الســابقة - بل يرى في دراستها سبيلاً إلى الوصول إلى تلك القدرة، أما الاكتفاء بحدّ الأداء اللغويّ فيتوقّف عند حدّ الســطح أو الوصف الشــكليّ، وهكذا لا يكون الوصف اللغويّ للغة إجراء شكلياً، بل هو محاولة لاكتشــاف طبيعة سيطرة المتكلِّم على تلك اللغة، محاولة للوصول إلى وضع نموذج لتلك الكفاءة التي تقف وراء كلّ أداء لغويّ، هذا النموذج يضــمّ مجموعة من القواعد التي تصف الاســتعمالات أو عمليات الأداء، وتسمح في الوقت نفسه بتوليد الاستعمالات الممكنة في اللغة[٢].

وبعد أن قمنا بعرض بعض جوانب نظريّة تشومســكي في الأنحاء التحويليّة التوليديّة تبيّن لنا أنَّ المنطلق الأساسيّ الذي ســعت هذه النظريّة إلى وصفه بطريقة دقيقة ومحكمة هو (الجملة)، فالجملة هي الوحدة اللغويّــة الكبرى التي يمكن أن يطالها الوصف اللغويّ لدى تشومســكي وأتباعه، ومن المُستغرَب لدى (نيكل) أنَّه "لم نســتطع في معســكر النحو التوليديّ برغم هدفه البعيد المدى لتفسير (النحويّة والمقبوليّة) الاتفــاق بعد حول ضرورة الاشــتراك في نحو النــص. وكذا فقد نظر تشومسكي المؤسِّس الحقيقيّ لهذا الاتجاه بشكل هامشيّ خاصّة، واتصالاً بمشكلة ترتيب المفردات، في تلك العلاقات متجاوزاً حدود الجملة. ولكنه أيضاً لم يناقش

---

(١) يُنظر: محسب، محيي الدين: **اللسانيات والخطاب الأدبي**، مجلة علامات، جدة، ج٥٥، م١٤، ٢٠٠٥م، ص١٢٥.

(٢) يُنظر: بحيري: **علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات**، ص٤١.

مســألة قبول وصف هذه الظواهر في نحو تام. وفي الحقيقــة يطابق بذلك الاتجاه العام لمدرسته، وهو إحالة مشــكلات ترتيب المفردات إلى مجال الأسلوبيّة، وهنا يلحق بمجال الأداء مــرّة أخرى كلّ ما لا يحلّ بســهولة في مجــال الكفاءة، ومن المؤكَّد تمامــاً أنَّ ثَمَّة جزءاً من المشــكلات يقع في المجال الكبيــر والأكثر حريّة للأســلوبيّة، بل من المحقَّق أنَّه قد يغفــل هنا أنَّه يجب أن يوجــد تفريق بين ترتيب للمكوّنات وثيق الصلة نحوياً وترتيب أســلوبيّ (حر) نســبياً، ولا يستطيع المرء أن يقدر ويصف أنظمة هامشــيّة، مثل نظام الأســلوبيّة، إلا حين يكون قد طرح النظام المحوريّ لتحليل مفصل"[1].

ولهذا فإنْ كان علماء اللغة قد فكّروا جدياً باســتحداث علــم يُعالج القضايا والمسائل اللغويّة التي فاقت قدرات الجهاز اللغويّ المحصور في نظام الجملة، فإنَّ تشومسكي وأتباعه قد أراحوا أنفســهم من هذا العناء، وألحقوا كلّ ما يتجاوز حدود الجملة مما قد يتسبب لهم بإشكال بمجال الأســلوبيّة، وخاصة أن التحكّم بالجهاز القاعديّ المتصل بأبنية الجملة ومساحة التحرك داخل هذه الأبنية أقلّ إجهاداً بكثير مما هي عليه الحال لو قورنت بوحدات تتجاوز حدود الجملة.

والنص مصطلحاً لم يغب عن نظر تشومســكي وأتباعه الذيــن ربما تطرّقوا إليه فــي بعض دراســاتهم، إلا أنَّه (أي النص) لم يكن أســعد حالاً ممــا كان عليه لدى اللســانيات البنيويَّة، فقد نظر التحويليــون إلى النصــوص وأنواعها على أنَّها جمل كبرى، وأنَّها نتاج المعطى، وليس نتاج عمليَّــة الاتصال ذاتها التي تلعب دوراً مهمّاً في عمليّة تكوين النص وتشــكّله، ويُجري (دي بوجرانــد) مقارنة بين كلّ من اللســانيات البنيويّة واللســانيات التحويليّة من حيث الصيغة المفاهيميّة التي تمَّ من خلالها تناول النــص والتعامل معه، ويــرى أنَّ المقابلة الأولى معروفــة تماماً بين اللسانيات البنيويّة واللسانيات التوليديّة، وقد كانت اللسانيات النصيّة المبكّرة ممثلاً

(١) نيكل: **علاقات سياقية بين الجمل في الإنجليزية**، ص٢٤٤.

في كلا المعسكرين، ففي اللســانيات البنيويّة أُدخل (النص) بوصفه الوحدة التالية الأعلى برتبة فوق الجملة، وفي اللســانيات التحويليّة التوليديّــة كان (النص) تتابعاً محكم الصياغة من جمل جيّدة السبك[1].

ودعت هذه الحال التــي آلت إليها نظريّة تشومســكي في اللغــة كثيراً من تلاميذه إلى أن يُحدِثــوا تطويراً وتغييــراً عليها، بحيث تســتوعب جوانب دلالية وجوانب أخــرى تداوليّة تقلّــل مــن التجريديّة العاليــة للقواعد التــي وضعها تشومســكي، وتضفي رغبة أعمق في أن تكون الدراسة اللغويّة أكثر ملاءمة للواقع اللغويّ، وليس من ســبيل إلى ذلك إلا من خلال إدخــال النصوص والخطابات في صلب دراســاتهم، فهي الوحيدة التي تمثل واقعاً لغويــاً يتمّ من خلاله تواصل الناس، فاللغة أساســاً ترد في شــكل نصوص متضمنة في مواقف حيّة ومحدّدة، وتتوسّــل من خلال ذلك إلى تأدية وظائف تواصليّة معيّنــة، وهناك عوامل أخرى تكتنف هذه العمليّة التواصليّة لا تظهر اللغة إلا في إطارها.

وتطوير نظريّة تشومسكي اللغويّة من أجل اســتيعاب النصوص وأنواعها لا يمكن أن يكون بإضافة بعض القواعد التحويليّــة على النظام اللغويّ الخاصّ بالجملة من أجل تكييفه لتلبية هــذه المطالب التي تتجاوز حدود الجملة، فالأمر هنا مختلف تماماً عمّا اعتاده تشومسكي وأتباعه فيما مضى، فقد كان بمقدورهم إجراء أيّ تعديل يرونه مناســباً على النظريّة اللغويّة من خــلال هذه الإضافات المتعلِّقــة ببعض القواعد التحويليَّــة التي تفي بغرض التطويــر المتمحور حول الجملة ونظامها، ويــرى (دي بوجراند) أنَّ هذه الأمور قــد اتضحت من خلال محاولة افتــراض وجود نحو تحويلــيّ للنصــوص الأدبيّة، وقام الجــدال بأنّ مجموعة من القواعــد التحويليّة الإضافيّــة يمكن أن تزاد علــى النحو المعتمد للغة للوصول إلى التســليم بمطالب النصوص الأدبيّة والشعريّة، ويبدو أنَّ هناك

---

(١) يُنظر: دي بوجراند: **علم لغة النص: نحو آفاق جديدة؟**، ص١٥.

اعتراضين واضحين علـى ذلك، أوّلهما: أنَّ النحو الذي يتّسع بهـذه الطريقة سيكون ذا طاقة تطبيقيّة مشـؤومة تقضي بصحة إنتاج كلّ التراكيب ليصبح النحو في النهاية عاجزاً تماماً عن إيضاح أيّ شيء. والثاني: أنَّ كفاءة النصوص الأدبيّة والشعريّة تنشـأ من التعديلات التي تعتري أنظمة اللغات من أجل هذه المناسبة الإبداعيّة بعينها، فـإن خضعت هذه التعديلات للقواعد فقـدت قدراً عظيماً من إعلاميتها وإثارتها للاهتمام[1].

ومن جانب آخر فإنَّه ليس بمقدور تشومسكي وأتباعه أن يقاربوا النصوص ويدرسـوها على نحو ما صنعوا في دراسـتهم للجملة ونظامها مـن إقامة نحو تجريديّ قادر علـى توليد كمّ لا نهائي مـن الجمل، فلو رام تشومسـكي وضع لسـانيات للنص فلا يمكن لهذه اللسـانيات "أن تعمل على تهيئة نحو تجريديّ لتوليد كلّ النصوص الممكنة في اللغة، واستبعاد كلّ ما ليس نصاً، فمجال التوليد أوسـع من أن يحاط به، ويطّرد اتّسـاعه على الدوام. إنَّ مفهوم ما ليس نصاً ليس ذا خطر؛ لأنَّ وروده يـؤدِّي في العادة إلى عـدم قبوله أو إلى عـدم القدرة على الاتصال. أما العمل الأهمّ لعلم لغة النص، فهو بالأحرى دراسة مفهوم النصيّة من حيث هو عامل ناتج عن الإجراءات الاتصاليّة المتخذة من أجل استعمال النص. إنَّ النماذج التي تبدو أكثر مناسـبة للعمليات المنتجة في مجال اسـتخدام النص يجب أن تنسب إليها أعلى قيمة بوصفها تفسيرات إيضاحيّة، ولا ينبغي للصياغات التجريديّة التي تتفرّع عنها تراكيب متعمدة أن تعدّ ممثلة للغة الإنسانيّة حتى حين تكون عظيمة الجدوى فـي الإيضاح؛ ذلك بأنَّها في أحسـن أحوالها صنعت من أجل المساعدة والوسـاطة، يتمّ اسـتبعادها عندما نقترب من نموذج مقبول عن نماذج النشاط الإنسانيّ"[2].

---

(١) يُنظر: دي بوجراند: **النص والخطاب والإجراء**، ص٥٧٨.

(٢) يُنظر: دي بوجراند: **النص والخطاب والإجراء**، ص٩٥.

وإذا كانت الأمور السابقة تعدّ عائقاً أمام النظريّة التحويليّة التوليديّة لأن تقيم أنحاء للنص على غرار أنحائها المتصلة بالجملة فإنَّ ذلك لا ينفي قيام بعض الاتجاهات النصيّة من الاستفادة من الأسس النظريّة التي قام عليها النحو التوليديّ التحويليّ، فقد أمدّ تشومسكي وأتباعه - منذ ستينات القرن الماضي - البحث النصيّ على اختلاف اتجاهاته وتشعّبها بالكثير من الأفكار التي أسهمت في تأسيس نماذج نصيّة ذات قيمة عالية استطاعت أن تعيد النظر في بناء النصوص وتشكّلها وتفسيرها، حيث "فتحت النظريّة التحويليّة التوليديّة في بعض ما توصّلت إليه من مبادئ، أبواباً أخرى أمام لسانيات النص، ويتبيَّن ذلك على سبيل المثال من خلال عودتها إلى مبدأ العمل والربط النحويين (نظريّة العامليّة والرابطيّة)، وهما يعملان في مستوى الجملة ومستوى النص، ولئن لم يهتم أبرز أعلام هذه النظريّة (تشومسكي) بالنص، فقد عمل كثير من الباحثين في هذا الإطار النظريّ على ولوج النص من خلال المبادئ التي قامت عليها تلك النظريّة مثل العمل والربط، فتعدّدت الدراسات المهتمّة بالإحالة في مختلف وجوهها"[(١)].

كما أشار (رايزر) إلى أنَّ الاتجاه الذي ساد خلال الستينات هو محاولة إيجاد نحو للنص على الصورة التي دعا إليها (بيرويش) على أن يستفيد هذا النحو من الأسس النظريّة التي قام عليها النحو التوليديّ، لا سيّما في النواحي التي تتعلق بالجمل الصحيحة وغير الصحيحة، وكذلك الجمل المقبولة وغير المقبولة، وذلك ما جعل هذا الاتجاه في نظره يتأثّر بنظريّة تشومسكي من ناحية، وآراء كاتز *Katz* في المعاني من ناحية أخرى. ويذهب (رايزر) إلى أنَّ اللغويين الذين رأوا الاستفادة من آراء المدرسة التحويليّة التوليديّة قد انتهوا إلى أنَّ المجال الحقيقيّ لتطبيق أفكار هذه المدرسة هو النص، وليس الجمل المنعزلة[(٢)].

---

(١) الزناد: **نسيج النص**، ص١٧.

(٢) يُنظر: عوض: **علم النص ونظرية الترجمة**، ص٢٤.

وفي هذا الإطار يُشــير (دي بوجراند) إلى أنَّ الاتجــاه التحويليّ يظلّ ناقصاً حتى يوضح الكيفيّة التي يتمّ بها إنشاء النصوص وفهمها[1].

وفي السياق نفسه أيضاً يذهب (نيكل) إلى أنَّ "علم اللغة الحديث قد اضطلع في البداية بمحاولات متّئدة فقط لبحث ســياقات أكبر عن أوجه انتظامها، ويسري هذا على البنيويّة التصنيفيّة والنحو التحويليّ التوليديّ أيضاً، وربما يتوقّع من الأخير الذي اســتهدف أن يوضح بنظامه القاعــديّ بناء جمل صحيحة نحوياً وتفســيرها توضيحاً تاماً، اهتمــام قويّ ببحوث علاقات ســياقية بين الجمــل؛ إذ إنَّ مفهومية المحوريــن: (النحويّــة) و(المقبوليّة) ينبغــي أن يكون لهما بــكلّ تأكيد صلاحيّة متجاوزة حدود الجملة...، وقد أوجد الهدف الأضيــق للنحو التقليديّ في الغالب الانطباع الزائف بالكمال، ويجب أن يؤدّي الطموح نحو الكمال عند وصف الكفاءة اللغويّة وفق (ك.إ.هايدولف) ضرورةً إلى تفسير كفاءة المتكلِّم أيضاً لتوليد نصوص مترابطة من جهة، ولفهــم تتابع مقدم من الجمل بوصفه نصــاً، أو لمعرفة تراكم من الجمل غير مترابط، بل بلا معنى في أحوال ما، وفي الحقيقة يجب أن يســتنتج من ذلك وصف علاقات سياقيّة تتجاوز حدّ الجملة من خلال قواعد النحو"[2].

ويرى (دي بوجراند) أنَّه ينبغي لمفهوم المقدرة *Competence* أن يحظى بنظرة أكثر اتساماً بالتكامليّة مما يجري عادة في قواعد الجملة، فعلينا أن نبحث في تحديد القدرات التي تجعــل الناس في العادة من أصحــاب المقدرة على إنتاج النصوص وفهمها بنجاح دائم (وإن لم يكن شاملاً)، وهذا النوع من نظريّة النص سيكون ذا طابع ذهنيّ في معناه الأساســيّ، وصالحاً من الناحية العمليّة للتصديق والتكذيب[3].

---

(١) المرجع السابق، ص٤١.

(٢) نيكل: **علاقات سياقية بين الجمل في الإنجليزية**، ص٢٤٣.

(٣) يُنظر: دي بوجراند: **النص والخطاب والإجراء**، ص٩٥.

وبناءً على ما سبق يمكننا القول بأنَّ هذه الأسس النظريَّة التي استقاها علماء لسانيات النص من الأنحاء التوليديّة التحويليّة قد أسهمت في تأسيس مجال رئيس من مجالات لسانيات النص وتحليل الخطاب يُسمّى بالتقليد التوليديّ التحويليّ في تحليل الخطاب، يسعى فيه التوليديون الذين يشتغلون على الخطاب إلى إقامة نحو أو أنحاء على غرار أنحاء الجملة، ومن المنطلقات نفسها التي تحدّدها التوليديّة، وهُمْ وإن اعتمدوا على مبادئ النحو التوليدىّ فإنَّ ذلك لا يعني أنَّهم يتشبّثون بها بشكل مطلق، فدراسة النصوص تقوم في هذا الاتّجاه على الأبعاد النظريّة للنحو التوليديّ التحويليّ فقط، وإن كان تشومسكي نفسه براء عملياً من الاحتفال بالنص بوصفه موضوعاً للدراسة اللسانيّة.

فهذه النظريات التوليديّة الخاصّة بالخطاب تسعى مثل الأنحاء التوليديّة إلى إنشاء نماذج للقدرة قادرة على تفسير توليد الأشكال الخاصة بالخطاب، ولعلّ الشعريّة التوليديّة هي القسم الأكثر تطوّراً في مجال دراسة النصوص من هذه الوجهة، فقد استطاع العَروض التوليديّ تجديد العَروض التقليديّ بشكل جذريّ، كما صنع النحو التوليديّ مع الأنحاء التقليديّة، وبناءً على ذلك فقد استطاعت الشعريّة التوليديّة أن تنظر في القواعد المجرّدة الخاصّة بالخطاب الشعريّ دون أن تربط نفسها بالبلاغة التي يشترك فيها كلّ من الشعر والنثر[1]، والنجاح نفسه لقيته الأعمال التي أنجزت في هذا السياق حول السرد[2].

---

(١) هناك فئة من الباحثين تُقلّل من قيمة الدراسات اللسانيّة التي تناولت الشعريّة، وترى أنَّ الشعريَّة التوليديَّة قد أخفقت؛ إذ لم تتجاوز ترجمة بعض المفاهيم القديمة، وترى أيضاً أن تحليل (ياكبسون) بسيط، وفوق هذا وذاك إذا كان اللسانيون عجزوا عن إعطائنا قوانين للسيطرة على اللغة اليوميّة، فكيف يستطيعون أن يقدّموا قواعد لوصف الخطاب الشعريّ؟! انظر: مفتاح: **تحليل الخطاب الشعري**، ص١٣.

(٢) يُنظر: يقطين: **تحليل الخطاب الروائي**، ص٢٤؛ لقاح: **مفهوم النص في الفكر اللغوي المعاصر**، ص٢٠.

وليس هناك نموذج وحيد لتحليل الخطاب ولسانيات النص القائمة على أسس الأنحاء التوليديّة التحويليّة، بل هنالك نماذج متعدّدة تختلف من حيث قيمتها وأهميتها.

نذكر منها: نموذج (فان دايك)، ونموذج (بتوفي)، ونموذج (بيرويش)، ونموذج (برتولت بريخت)...إلخ.

ولعلّ أكثر هذه الأعمال شيوعاً على هذا المستوى وعلى مستوى لسانيات النص بشكل عامّ هي إنجازات (فان دايك)، ولنسُق هنا على سبيل المثال تلك المقارنة التي أجراها (رايزر) بين نموذج (فان دايك) وبين نموذج (بتوفي)، حيث ذهب إلى أنَّه بينما كان اهتمام (بتوفي) مركّزاً على النواحي النحويّة، فإن اهتمامات (فان دايك) عام ١٩٧٢م قد تجاوزت ذلك إلى النواحي الإجرائيّة، والتي دعت إلى مراجعة نظريّة (تشومسكي) في القدرة من خلال بحث الجوانب السايكولوجيّة، وذلك ما جعل فان دايك يستنبط مفهوم البنية الكلّية *Macro – Structure* التي يتمّ التعبير عنها من خلال البنى الصغرى في داخل النص[١].

لقد ركّز (فان دايك) في دراساته على "مظهرين أساسيين من تحليل الخطاب، أوّلهما: مراعاة علائق الانسجام الخطيّ الموجود بين الجمل، وثانيهما: البنية الكبرى أو مدار الحديث. وقد فصّل القول في آليات الانسجام الخطيّ بالاعتماد على عدّة علائق؛ مثل المطابقة، والتداخل، وعلاقة الجزء بالكلّ، والإطار، وهذا المفهوم ينتمي إلى مجال علم النفس المعرفيّ، وأما مدار الحديث، فعنى به تكثيف نص طويل في كلمة أو في تركيب بالاعتماد على المعرفة اللغويّة، وعلى معرفة العالم، وعلى معرفة السياق"[٢].

---

(١) يُنظر: عوض: **علم النص ونظرية الترجمة**، ص٢٥.

(٢) مفتاح: **التشابه والاختلاف**، ص٣٨.

ويرى (فان دايك) أنَّ كثيراً من الظواهر الخاصّة باللغة الطبيعيّة هي خواصّ خطابيّة، وأنَّها من ثَمَّ لا يمكن وصفها بشكل كافٍ في أشكال النحو الموجودة، وبناءً على هذا يكون مشروعه عبارة عن محاولة لتجاوز ما يعتور النحو التوليديّ من نواقص ناتجة حسب اعتقاده عن توجيه العناية كلّها للجملة، ويذهب (فان دايك) إلى أنَّ ثَمَّة قدرة ينبغي للغويّ الاهتمام بها، هي القدرة النصيّة، فقدرتنا ليست جمليّة ولكنها نصيّة، والمتكلِّم الأهليّ للغة يستطيع اعتماداً على هذه القدرة إنتاج وتأويل ملفوظ ما بشكل شموليّ أو في شكل خطاب مترابط، وليس في شكل مجموعة خطيّة من الجمل النحويّة. هذا وعلى اللغويّ أن يفسِّر كيف يستطيع المتكلِّم أن يميِّز بين نصوص نحويّة وأخرى لاحِنة، وكيف يتعرّف أنواع الائتلاف بين نصوص مختلفة جداً على مستوى الشكل، وكيف يتمكّن من إعادة صياغتها بالاستعانة بنصوص أخرى.

ولعلّ أهمّ مفهوم يتناوله التوليديون الذين يعنون بتحليل الخطاب هو مفهوم القدرة، وهي تتعدّد عند (فان دايك) بحسب تعدّد أنواع النصوص[1]. وتتيح هذه القدرة للمتكلِّم الأهليّ المثاليّ للغة المعيّنة فهم وتأويل أو تفسير عدد لا متناه من النصوص النحويّة، وبناءً على ذلك فإنَّ القدرة ذات طبيعة نصيّة، ومن ثَمَّ فإنَّ لسانيات الجملة لا تمثِّل إلا جزءاً من لسانيات النص تساهم في تأطيرها إلى جانب التداوليات. ويرى فان دايك أنَّ المتكلِّم المثاليّ – الذي يفترضه – قادر على التمييز بين نص شعريّ ونص آخر غير شعريّ (رياضيّ مثلاً)، ويعزو ذلك إلى قدرته النصيّة في إطار نحو توليديّ للنص، وإذا كانت القدرة عند تشومسكي تقوم على معرفة مضمرة بالجمل بعامّة أو تختص بالتراكيب بشكل مباشر ولا تهتم بالأوضاع، فإنَّ القدرة النصيَّة عند (فان دايك)

---

(١) تجدر الإشارة هنا إلى أنَّ القدرة اللسانيّة بعد تشومسكي تشعّبت عند مجموعة من اللسانيين، فهناك القدرة التداوليّة، والقدرة الإيديولوجيّة، والقدرة التواصليّة...إلخ. انظر: لقاح: **مفهوم النص في الفكر اللغوي المعاصر**، ص٢٦.

أنواع؛ إذ يرى أنَّ ثَمَّة – إلى جانب ما يسمّيه القدرة النصيّة – قدرة سرديّة[1]، وهي داخلة في النحو النصيّ المؤهّل لتوليد مجموعة غير محدّدة العدد من البنى النصيّة السليمة القابلة للوصف اللسانيّ[2].

وكما يذهب تشومسكي إلى التمييز بين مفهومَيْ: (القدرة) و(الإنجاز)، ويقدِّم دراسة القدرة على دراسة الإنجاز الذي يرجئ الاهتمام به بعد الانتهاء من دراسة القدرة، فإنَّ النحاة الذين يشتغلون بالنص يميّزون بين (قدرة سرديّة) و(إنجاز سرديّ)، وتأتي دراسة القدرة في المقام الأول، وبعد تحديدها يمكن أن نقوم ببلورة (الإنجاز) نظرياً. ويتّصل بمفهوم القدرة مفهوم آخر لدى (بتوفي) هو البنية العميقة، فلكلّ نص بنية عميقة نستطيع من خلالها توليد النص بشكل كامل وشموليّ، ويوازي هذا المفهوم مفهوماً آخر عند (فان دايك) هو البنية الكبرى، التي تحدّد انسجام النص، ومن المفترض أنَّ هناك قواعد تحويل تنقل النص من حالته العميقة إلى حالته السطحيّة[3].

هذه هي عموماً بعض المبادئ التي تقوم عليها لسانيات النص المنطلقة من الأسس التوليديّة التحويليّة، وهي تثير إشكالات لعلّ أهمّها أنَّ البنية العميقة تصبح بمثابة خطاطة مجرّدة (موضوعاتيّة) ترتبط بالمقصد العامّ للغة وهو (التواصل)، ومن ثَمَّ تدمج هذه اللسانيات النصيّة مفهوم المقام والتداول ضمن هذه الخطاطة، ولسنا ندري إلى أيّ حدّ يمكن الحديث عن قدرة نصيّة تدخل فيها مثل هذه العناصر التي كانت تُعدّ عند رائد التوليديّة من المسائل المرتبطة بالإنجاز[4].

---

(١) إنَّ السرديّة بالنسبة لـ(كوت زفينولد) مشتقّة من نموذج كوني أو عالٍ للنص، ومن ثَمَّ وجب في رأيه رصد الكلّيات اللغويّة الخاصّة بالنص. انظر: لقاح: **مفهوم النص في الفكر اللغوي المعاصر**، ص٢١.

(٢) يُنظر: لقاح: **مفهوم النص في الفكر اللغوي المعاصر**، ص٢٠، ٢١.

(٣) يُنظر: لقاح: **مفهوم النص في الفكر اللغوي المعاصر**، ص٢١؛ بحيري: **علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات**، ص٥٨، ١٥٦.

(٤) يُنظر: لقاح: **مفهوم النص في الفكر اللغوي المعاصر**، ص٢٢.

لعلّ ذلك يرجع من وجهة نظر الباحث إلــى العلاقة الجديدة التي قاربت بين مصطلح (القدرة) وبين عالم النص المرتبط ارتباطاً قويــاً بالمنجز اللغويّ المتّصل عادة بواقع فعليّ محدّد، ولذا فليس من السهولة بمكان محاولة إسباغ طابع تجريديّ افتراضيّ على هذا الواقع النابــض بالحياة؛ لهذا وجدنا معظــم مصطلحات النحو التوليديّ التحويليّ التي تدور في فلك الجملة، قد اتســمت بطابع إجرائيّ جديد مع التوليديين الذين يشتغلون بلســانيات النص وتحليل الخطاب مما خفّف من غلواء التجريد الذهني المرتبط بها، هذا (التجريد) الذي ســعى تشومسكي إلى توطينه في أغلب نظرياته اللغويّة المتّصلة بنحو الجملة.

وعلى الرغم من تلك التطــوّرات التي حصلت للنظريّــة التوليديّة التحويليّة على أيدي بعض الدارســين الذين اشــتغلوا بتحليل النص والخطاب، إلا أنّنا نجد (رايزر) يرى أنَّه لم تتمّ الاستفادة من تلك التطوّرات في مجال التفاعل *Interaction* الذي هو البيئة الأساسيّة لإنشــاء النصوص، أي أنَّها لم تركّز على القضايا المتعلِّقة بكيفيّة إنتاج النصوص واستقبالها[1].

هذا وبعدَ أن تناولنا بعض معالم الدراســات النصيّة التــي أجريت في أحضان مدرســتين من أشــهر المدارس اللســانية الحديثة - اللســانيات البنيويّة واللسانيات التوليديّة التحويليّة - في القرن العشرين، تبيّن أنهما قد اتفقتا - بالرغم من الاختلافات الأساســيّة بينهما في الفلســفة والمنهج - على إعراضهما أوّل الأمر عن الإسهام في دراسة النص، وكان ذلك منهما بسبب وقوفهما عند حدود نحو الجملة، ولكن سرعان ما تغيّر الأمر، والتفتت المدرســتان عن التزامهما الصارم بحدود الدراســة الشــكلية لمباني الجمل، وبرز من علمائهما من تمرّد على هــذا التقليد الضاغط، بحيث لم يعد النص أو الخطاب لدى هذه الفئة من الباحثين منطقة محظورة تحرم مقاربتها[2].

---

(١) يُنظر: عوض: **علم النص ونظرية الترجمة**، ص٢٦.

(٢) يُنظر: مصلوح: **العربية من نحو الجملة إلى نحو النص**، ص٤١١.

وظهر لنا أنَّ أعمال التحليل النصيّ التي شُرع بها في ظلال هاتين المدرستين وتحت سلطان قواعد الجملة لتبدو مســتندة إلى ثلاث بدهيات عليها اعتراض. أما البدهية الأولى، فتَقَبْلَها معظم الدراســات ذات التوجه البنيــويّ، وتلك التي تنتمي إلى القواعد التوليديّة في الوقت نفســه، وهذه البدهية هي بدهية التماثل بين التنظيم اللسانيّ للجملة وتنظيم النص.

وقد أثبتت الدراسات الحديثة للســانيات النص أنَّه ليس من شأن علم النص إيجاد قوانيــن ثابتة لتكويــن النصوص على نحو تلــك القوانين المعمــول بها في التنظيم اللســانيّ للجملة، بل يتحتّم عليه - كما يرى دي بوجراند - إيجاد مجموعة الإجراءات الواجبة لإنشــاء النصوص في بيئة اجتماعيّة تســتند في الأســاس إلى ظروف الموقف. ويعني ذلك أنَّه ليســت هنالك قوانين صلــدة لتكوين النصوص، وإنَّما هنالك عمليات تتناســب مع إســتراتيجيّة التخطيط والســياق، تساعد على إنشــاء النصوص؛ ذلك أنَّ مهمة النص هــي أن يخلق بيئة اتصاليّــة، وليس أن يبرز الكيفيّة التي تستخدم بها القواعد اللغويّة كما هو الشأن في اللغويات التي تستند إلى دراسة الجملة، ويعني ذلك أنَّ علم النص لا يستهدف وضع قوانين مجرّدة تولد بها النصوص كما تولد الجمل[1].

وأما الثانية - ويختص بها أيضاً كلا الاتجاهين - فهي معالجة النصوص بزعمها أنظمــة افتراضيّة أو عناصــر من أنظمة. فقد حــاول (هاريس ١٩٥٢م) أن يكشــف عن قواعد التوزيع في النصــوص وأن يتقدم بدعــوى أنَّ النظامين الافتراضي والفعال متداخلان. وتمّ تخصيص مشــاريع اســتطلاعيّة بوحي من النحو التحويليّ لإيجاد جهاز من القواعد لتوليد النص أو اســتخراجه...، هذه التجارب ونحوها عرضة لعدّة مآخذ، أوّلها: أنَّها لا تكشف لنا عن نموذج مقبول للنشاط الإنسانيّ، وثانيها: أنَّها لا تصلح من الناحية العملية لأيّة مجموعة كبيرة

(١) يُنظر: عوض: **علم النص ونظرية الترجمة**، ص٤٧.

من النصوص التي يعتــدّ بها، وثالثها: أنَّها لا تنظر نظــرة واقعيّة إلى قضايا مثل: النصوص الشاذّة، والأسلوب الأفضل أو الأســوأ، وإثارة الاهتمام والإعلاميّة، والتفاعل الاتصاليّ[1].

وأما البدهية الثالثة التي يختــصّ بها التوليديون فهي بدهيــة وجود القواعد النصيّة العميقة، والتي لها المكانة نفســها التي لقواعد الجملة، وهذا يعني إذن أنَّها أهل لتوليد عدد غير نهائي من النصوص انطلاقاً من عدد نهائي من الضوابط المطبقة بشكل استدلالي. وهي أهل أيضاً لإعطاء معيار يســمح بالتمييز بين نصوص جيّدة الصياغة ونصوص سيّئة الصياغة، وبين نصوص (قاعديّة) ونصوص (غير قاعديّة). ولا توجد قواعد نصيّة إلى يومنا هذا قادرة على ملء هذيــن المطلبين. وإنَّ هذا لم يعد مدهشاً - كما يرى سشــايفر - فإذا كان النص وحدة تواصلية سلسلتها اللسانية (مهما كان امتدادها) ليست ســوى الإنجاز، فإنَّنا لا نفهم كيف لبنائها أن يكون قابلاً للاختزال - سواء تعلّق الأمر بإنتاجها أم بتلقيها - إلى عمل لضوابط لسانيّة محضة. وتعدّ دراسة الإنجاز اللسانيّ كما هو بدهي جزءاً أصيلاً من النصوصيّة، ولكن يجب من غير شــكّ قلب الأولويّات: ليس المقصود اختزال النص إلى إنجازه اللســانيّ، ولكن المقصود هو ســؤال هذا الإنجاز فيما يتعلّق بالعناصر التي تشهد على (إنشاء النص)، وقد يتطلّب هذا هجر مفهوم (القواعد النصيّة) نفســه. فإذا وجدت معايير للنصيّة، فإنها على أكثــر تقدير معايير للقبول، وإن معايير القبــول هذه إنَّما يحدّدها بشكل واسع سياق المقام للإرسال والتّلقي[2].

ومهما يكن من أمر فإنَّه يبدو لنا أنَّ مفهوم النص / الخطاب قد ظهر في عصر البنيويّة والتوليديّة التحويليّة محمّلاً بدلالات خاصّة، مهما قيل في شأنها فهي لا بدّ تميّزه عن الجملة التي هي أعلى وحدة يهتمّ بها التحليل اللســانيّ في ذلك الوقت،

---

(١) يُنظر: دي بوجراند: **النص والخطاب والإجراء**، ص١٠٢.

(٢) يُنظر: سشايفر: **النص**، ص١٣٠، ١٣١.

وبهدي من تلك الإرهاصـــات الأولى التي قدّمت في تلك الفترة المبكّرة من نشـــأة لســـانيات النص، تطوّرت نظريات تحليل الخطاب ولســـانيات النـــص في العقود الأخيرة من القرن العشرين مســـتفيدة من جميع الإنجازات التي تحقّقت في مضمار اللسانيات الحديثة باختلاف مدارســـها واتجاهاتها البنيويّة والتوليديّة، وهي بذلك تسعى إلى مقاربة نســـيج النص/ الخطاب من منظور علميّ دقيق، ويمكننا الذهاب -والحال هذه- إلى تأكيد أنَّ مجمل ما تحقّق إلى الآن في لســـانيات النص وتحليل الخطاب مدين بالشيء الكثير إلى اللسانيات البنيويّة واللسانيات التوليديّة التحويليّة، معرضين بذلك عن كل ما يمكن أن يُقلّل من القيمـــة العلميّة للأعمال المضيئة التي قدمت في تلك المرحلة، وما لسانيات النص وتحليل الخطاب في إطارهما الجديد إلا تطوير لهذين الاتجاهين.

خاتمة

لقد تبيّـــن لنا بعد هذا المســـح التأريخـــي الذي تنـــاول الإرهاصات الأولى وبدايات النشـــأة للســـانيات النص وتحليل الخطاب إلى منتصف ســـتينات القرن العشـــرين أن هذا العلم لم يرتبط في نشـــأته الأولى بتخصّص معيّـــن، أو بلد بعينه، بل إنَّ معظـــم مؤرخي هذا العلم التمســـوا بداياته الأولى في حقـــول علميّة متنوّعة ومتداخلة قديمة وحديثة، اســـتوعبت هـــذه الحقول قدراً لا بأس بـــه من تصوّرات نصيّة لقيت في عصرنا الحديث من يحتفي بها ويعلي قدرها، والســـمة الأساســـيّة لهذه التصوّرات هي مجيئها متناثرة منعزلة لا تربطها أية جســـور، ولهذا وجدنا من روّاد لسانيات النص وتحليل الخطاب في الغرب من جعل أولى مهمّات هذا العلم هي تقصيها وجمعها ضمن إطار واحد يســـمح بتفاعل بعضهـــا مع بعض؛ ممّا يعود بالفائدة والنفع على علم النص بشكل عامّ، بل إنَّ بعضها لا تزال إلى وقتنا هذا تلقى اهتماماً كبيراً من قبل باحثين يقومون بتطويرها أو تجديدها وفقاً لمســـتحدثات هذا العلم ومستجدّاته.

ولهذا لا يمكننـــا أن نتصوّر أن تكون بعـــض الأحداث الجزئيّـــة أو الجهود الفرديّة لطائفة من علمـــاء الغرب في بداية ســـبعينات القرن العشـــرين وراء وضع لســـانيات النص وتحليل الخطاب؛ ذلك أنَّ التصوّرات النصيّة التي ذكرنا طَرَفاً منها في ثنايا البحث تُمثِّـــل الوضع الأوّل لهذا العلم، وقد رأينـــا كيف كان تحليل النص والخطاب يُمثِّل تقليـــداً عامّاً لدى بعض أعلام اللســـانيات البنيويّة منذ مطالع القرن العشـــرين، وإن كان من فضل لهذه الطائفة المتأخرة من علماء لسانيات النص، فهو دعوتها – عندما اقتضت الحاجة الفكريّة ذلك – إلى استقلال لسانيات النص لتكوِّن

فرعاً جديداً من فروع علم اللغة، له مناهجه الخاصّة وموضوعاته التي يُركِّز عليها.

وتبيّن للباحث أنَّ إشـكالية علم النص في تلك المرحلة من نشأته الأولى لا تكمن في وجود مكان له ضمن العلوم الإنسـانيّة فقط - فهذا هدف قد يكون بعيد المنال - ولكن أن يكون تخصصاً من التخصصات اللغويّـة بدلاً من كونه ثاوياً في الحدود الفاصلة بين العلوم المتجـاورة، وهذا ما حصل له بالفعل في المراحل التي تلت مرحلة النشأة، حيث تَحدّد موضوعه وتبيّن موقعه ضمن باقي فروع علم اللغة، تحت ما يُسمّى بـ(لسـانيات النص) أو (علم لغة النص) أو (نحو النص) أو (تحليل الخطاب)...إلخ، وهـذا العلم لا يزال إلى اليوم يستشـرف آفاقاً جديدة وتحولات عديدة من خلال تطوير أدواته الوصفيّة ومناهجه البحثيّة.

الفصل الثاني

لسانيات النص

(من المُتَتَاليات الجُمليَّة إلى البِنْية الكُليَّة)

تمهيد

حين نتحدَّث عن مبادئ (لسانيات النص) وخطوطها العامة، فإن ذلك يُمثِّل في حقيقة الأمر تبسيطاً وتسطيحاً شــديداً لقضاياها ومســائلها المتنوعة؛ إذ تكمن خلف هذا العنوان اتجاهــات لغوية نصية عديدة ذات تصــورات متباينة، فكثير من الأشــياء غير المتجانســة تحمل غالباً عنوان: (لغويّ نصيّ). ومن الواضح أن هذا الفرع العلمي لا يزال غير مستطيع أن يســتند إلى تصوّر نظريّ موحَّد، بل إن القاسم المشــترك بين أوجه الوصف اللغوية النصية على الأرجح ناتج بوجه خاص- وفقاً لعبارة بعض الباحثين - عــن عامل أمبريقــيّ، وهو أن المرء يشــتغل بالنصوص، بوصفها أعلى وحدة مختصة للتحليل اللغويّ.

إذن، ثمة مجموعة كبيرة من المقاربات والمفاهيم المتصلة بلســانيات النص راجعة إلى تنوّع الأصول الإبســتمولوجية التي تنطلق منها فئات الباحثين المختلفة، وبناء على ذلك فإن حديثنا على سبيل المثال عن تحليل النص / الخطاب من وجهة نظر ألمانية يأخذ مناحي أخرى مختلفة عن تلك التي يمكن أن تكون في حال تناولنا لتحليل النص / الخطاب من وجهة نظر فرنســية أو أمريكية. بل إن الأمر قد تجاوز ذلك إلى وجود مثل هذا التباين داخل المجاميع العلمية المتعددة في البلد الواحد، ولذلك يجب النظر إلى تصنيف دراسة النصوص وتحليلها باعتبار النظرية المنهجية الواحدة التي تسير عليها مجموعة من الباحثين ويشتركون في تطبيقها على مختلف أشكال النصوص وأنماطها.

وعلى الرغم من كثرة الاتجاهات اللغوية النصية التــي قد تواجه الباحثين في هذا المجال، إلا أنه يظهر أمامنا اتجاهان أساسيان للسانيات النص، أحدهما:

النهج القائم على أســـاس النظام اللغوي، والآخر هو: النهج الموجَّه على أساس نظرية التواصل. ويرغب الباحث في هذا الفصل أن يخصص دراسته التي يضطلع بها لتناول النهج الأول القائم على أساس النظام اللغوي؛ ذلك أن الأصول النظرية التي منحتها لســـانيات النص ضمن هذا الإطار متعددة، كما أن النتائج المُحصَّل عليها بفضل هذه المباحث متنوعة. ولا شـــك أن الإقدام على مثل هذا النوع من الدراسات أمر بالغ الصعوبة بســـبب جدة موضوعاتها وحداثة العهد بها. فالبحث في مجال لســـانيات النص لا يـــزال متواصـــلاً يواكبه جدل كبير حـــول مقولاته الأساســـية، ومن ثَمَّ الشـــرعية الكاملة لأن يكون تخصصاً مســـتقلاً قائماً بذاته. ولعل الذي ســـاقنى لأن أخوض غمار هذا المضمار وأتجشـــم عنـــاء البحث فيه هو محدودية المداخل العربية الجيدة التـــي وضعت لمثل هذه الجوانب المتعلقة بقضايا النظرية النصية ومسائلها الدقيقة.

١ - لسانيات الجُمْلة:

إن معظم لغات العالم التي باشـــرتها الدراســـات اللســـانية قديمـــاً وحديثاً وقفت في مقارباتها عند حدود الجملة، فشـــرعت بإظهار مكوناتها ووضع مختلف قواعدها التي تَحكُمها، وعُدّ ذلك تقليداً عامّاً ســـارت عليه كافَّة النظريات النحوية والاتجاهات اللســـانية المُتعاقبة. ودافِعُ الركون إلى مثل هذا التقليد العلميّ المُتَّبع هو بروز الجملة عنصراً قارّاً فـــي جميع أنماط النصوص واســـتعمالاتها. فالجملة بكونها بنية ظاهرة الحدود والقَسَـــمات جعلت مُهمَّة انحصار علم اللغة في وصفها، وتقنينها، وعدم تجاوزها، أيسر حالاً وأقرب منالاً.

ويمكننا القول أيضاً بأن سِـــمة (ثبات بنية الجملة) وعدم تأثرها شـــكلياً بما يتبعها من متتاليات جملية أو مركبات، جعل علماء اللغة يكتفون بالوصف النحويّ لمثل هذه الوحدات اللغوية، ويرون أن تجاوزها يوصلنا حتماً إلى وحدات لغوية أخرى لها أبنية مماثلة؛ وفي هذا الصّدد نجد (رولان بارت) يقول: "ولست أدري

أيّ عالِم لسانيات أمريكي (تشومسكي أو واحد من مدرسته) قد قال ما يلي، وهو فلسفياً جميل جداً: (إننا لا نتكلم أبداً سوى جملة واحدة الموت وحده يقطعها)، إن بنية الجملة ينتج عنها أنّ بإمكانك دائماً أن تضيف كلمات، وصفات، ونعوتاً، وجملاً تابعة أو أخرى رئيسة، ولن تتغيّر بنية الجملة أبداً. وإذا كانت كُلّ الأهمية متركِّزة اليوم على اللغة، فذلك لأن اللغة كما توصف الآن تُقدِّم لنا نموذج موضوع، هو في آن واحد مُبَنْيَن ولا مُتناهٍ، توجد في اللغة تجربة بنية لا متناهية (بالمعنى الذي تعطيه الرياضيات لهذه الكلمة)، والجملة هي أوضح مثال على ذلك، يمكنك حشو جملة لا نهائياً، وإذا أوقفت جملك إذاً أقفلتها...، لكن ذلك لن يكون أبداً بسبب البنية، لا يوجد قانون بنيويّ يجبرك على إقفال جملة، فيمكنك أن تفتحها بنيوياً إلى ما لا نهاية"[١].

وقد يُقبل مثل هذا القول السابق في حال عزل وحدات النص عن سياقها ودراستها بشكل منفرد. ولكن إذا تمّ النظر في البنى المتماثلة التي يتكون منها الخطاب / النص؛ وهي عادة ما تكون جملاً متتالية في سياقها، فإن العلاقات التي تحكم التتابع الحاصل بينها تختلف في طبيعتها عن تلك العلاقات التي تحكم المفردات داخل بنية الجملة، ولهذا يمكن القول بأنه لا توجد لسانيات خارج نطاق الجملة بالمعنى الضيِّق لمفهوم اللسانيات؛ لأن اللسانيات المُمكِنة والوحيدة كانت لغاية ستينات القرن العشرين هي (لسانيات الجملة)، ولعل الذي أغرى علم اللغة لأنْ يكون (علم لغة الجملة) طوال هذه القرون المتعاقبة هو أن الجملة وحدها هي التي تعطي ضمانة بالتنظيم وبالبنية وبالوحدة.

وهذا ما يؤكِّده (رولان بارت) في قوله: "إننا نعلم أن موضوع اللسانيات، أي موضوعها الذي يُعيِّن عملها وحدودها في الوقت نفسه، إنما هو (الجملة)، مهما

---

(١) بارت، رولان، **التحليل النصي (تطبيقات على نصوص من التوراة والإنجيل والقصة القصيرة)**، ترجمة وتقديم: عبد الكبير الشرقاوي، دمشق، دار التكوين، ٢٠٠٩م، ص٤٩.

كانت المشـــاكل التي تعتري تعريفها، وخارج نطاق الجملة لا توجد لسانيات؛ ذلك لأن الخطاب هو الذي يبدأ حينئذٍ، وتكون قواعد تنســيق الجمل مختلفة عن قواعد تنســيق الوحدات اللغوية الصغرى (المونيمات). ولكن دون ذلــك أيضاً لا توجد لسانيات، والسبب يكمن في اعتقادنا أننا لن نجد ســوى تركيبات بلا شكل محدد، وغير مكتملة، ولا تحظــى بالجدارة، إننا نظــن أن الجملة وحدهــا تعطي ضمانة بالتنظيم وبالبنية وبالوحدة"[1]. فـ(الجملة) فيما يبدو ليســت أكبر وحدة ولا أصغر وحدة لمنطوق لغويّ، بل هي على كلّ حال - كما يرى فاينريش - وحدة متوســطة الطول في موضع ما بين النص وفونيماته[2].

وقد جاءت سيطرة (نحو الجملة) على صياغة القواعد في جميع لغات العالم المعروفة في القديم والحديث إلى يومنا هذا بتأثير من التقاليد الراسخة التي أرساها النحو اليونانيّ حيــن ارتبطت الجملة في النحــو بالحكم المنطقيّ[3]، فالســيطرة القديمة للمنطق على النحو هي التي تُفسِّــر اقتصار الدراسات اللغوية على الجملة الأكثر تصريحاً والأكثر بســاطة. ودوران اللســانيات في فضاء الجملة الضيّق دون تجاوزه دليل على هيمنة هــذه (المنطقية) على التكوين الصرفــي / التركيبي الذي تُمثِّل الجملة أكبر وحداته[4].

---

(١) بارت، رولان، **هسهســة اللغة**، ترجمة: منذر عياشــي، حلب، مركز الإنماء الحضاري، ط١، ١٩٩٩م، ص١٨٢.

(٢) يُنظر: كلماير وآخرون، **أساســيات علــم لغة النص (مدخل إلى فروضــه ونماذجه وعلاقاته وطرائقه ومباحثه)**، ترجمة: سعيد حسن بحيري، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، ط١، ٢٠٠٩م، ص١٣٣.

(٣) يُنظر: مصلوح، ســعد، **العربية من نحــو (الجملة) إلى نحو (النــص)**، بحث ضمن الكتاب التذكاري: (الأستاذ عبد السلام هارون معلماً ومؤلفاً ومحققاً)، إعداد: وديعة طه النجم وعبده بدوي، الكويت، جامعة الكويت، ط١، ١٤١٠هـ، ص٤٠٧.

(٤) يُنظر: راســتيي، فرانســوا، **فنون النص وعلومه**، ترجمة: إدريس الخطاب، الدار البيضاء، دار توبقال، ط١، ٢٠١٠م، ص٥٠، ٥٢.

وبناء على ذلك جـاءت النظريات اللغويـة المُتموضِعة في حـدود الجملة وفضاءاتها دقيقة ومتينة نوعاً ما، فالتحليل اللغـوي المُنبثِق عنها يرى أنه كما يمكن أن تترابط الأصوات - أفقياً - فـي كلمات، يمكن أن تتضـام الكلمات كذلك في وحدات كبرى لتشـكل الوحدة الأساسـية، وهي (الجملة). وفـي النحو توصف المنطوقات اللغوية المتمثلة في بنية الجملة عادة وصفاً دقيقاً من خلال هذا المعيار. فعلم النحو بوصفه علم بناء الجملة يُميِّز بين التكوينات اللفظية التي تُشـكِّل جملاً مفهومة في لغة ما، والتكوينات التي لا تُشـكِّل جملاً مفهومـة. ويحدث ذلك من خلال مقـولات النظام والقواعد (النحويـة)، فتتحدد إمكانات ربـط الكلمات في جملة معينة، من خلال إمكانـات ربط المقولات النحوية التـي تتبعها الكلمات أو المركبات. فالنحو يُمارس تحليله بمقولات وقواعـد واضحة، أي تَعرِف بدقة: أي القيود التي تقع من خلالها صور لفظية أو مركبـات معينة تحت مقولة ما، ووفق أي قاعدة يمكن أن تُؤلَّف مقولات مـع مقولات أخرى. وأما علـم الدلالة فيُقدِّم آخر الأمر وصفاً على مسـتوى معاني المفردات، ودور المقولات وتكويناتها بالنسـبة لمعنى الجملة. وبهذا يتجلى النحو إلى الآن في صورة مُبسَّطة باعتباره نظاماً قاعدياً يربط الصور الصوتية - عبر أشكال الجملة - بمعانٍ(١).

ومجال موضوع علم اللغـة كان ينتهي دائماً على أقصـى تقدير بالدرجة الهرمية للجملة، وهذه الحقيقة دفعت علماء لسـانيات النص مُؤخَّراً إلى إطلاق مصطلحات مثل: (نحو الجملة)، أو (علم لغة الجملة)، أو (لسانيات الجملة)، أو (اللسانيات الضيِّقة)... على أشكال علم اللغة تلك، وهذه المصطلحات لم تكن متداولة سابقاً لدى علماء اللغة واللسانيات، ولم تظهر إلا لاحقاً لتمثل تقليداً عامّاً في البحث اللغوي، يُقابلـه نهج جديد يُمثل أحدث المناهـج اللغوية في العصر

---

(١) يُنظر: فان دايك، تون إيه، **علم النص مدخل متداخل الاختصاصات**، ترجمة: سـعيد حسـن بحيري، القاهرة، دار القاهرة للكتاب، ط١، ٢٠٠١م، ص٤٠ - ٤٣.

الحديث، أُطلق عليـه هو الآخر مصطلحات متعددة ومتنوعـة، نذكر منها: (نحو النص) و(علم لغة النص) و(لسـانيات النص)، و(قواعد النص)، و(اللسـانيات الموسَّعة)، و(ما وراء النحو)، و(ما وراء علم اللغة) إلى غير ذلك. وغياب هاتين الفئتين من المصطلحات عن الدرس اللسانيّ بشكل عام يعود إلى أُحادية البحث اللغويّ المتمحور حول الجملة ومقولاتها؛ ممّا اسـتدعى عدم الحاجة إلى مثل هذا التقابل المصطلحـيّ المُميِّز بين نمط من البحث اللغويّ قديم شـائع، وبين نمط آخر من البحث جِدّ حديث.

إذن، ثمة نمط من النحو يُشـار إليه غالباً بمصطلـح: نحو الجملة *Sentence Grammar*، و"هو طراز مـن التحليل النحوي يُقيِّد معالجتـه بحدود (الجملة)، أو (القول المفيد فائدة يحسـن السـكوت عليها)، ويرى فيها أكبر وحدة لغوية يطمح إلى تحليلها وتقعيدها، على خلاف بين المدارس اللسـانية في مفهوم التقعيد نفسه: أهو تصور تنظيميّ يقترحه الباحث، مسـقطاً إياه على المادة اللغوية، أم هو كشـف واسـتكناه لنظام باطن ومسـتكن بالفعل وراء ظاهرات السـلوك اللغويّ؟ و(نحو الجملة) حين يعتبر قواعدها منتهى همّه ومبلغ علمـه، لا يُقرّ للنص بكينونة مُتميِّزة توجب معالجـة تركيبه معالجة نحوية تسـتجيب لمقتضيات بنيتـه، وتكون مؤهلة لتشخيصها ووصفها. وبهذا يقع النص خارج مجال الدرس النحويّ، ويبدأ التحليل النحوي باجتزاء الجمل، وعزلها تقريباً عن سـياقها في النص / الخطاب. ويصبح السلوك اللغويّ مجرّد تحقيق لا نهائي لعدد من نماذج الجملة، وما على النحوي إلا الكشف عن هذه النماذج، وتحديد قوانينها الحاكمة على مكوناتها التركيبية؛ ليصير الكلام جميعه قيد الضبط"[١].

وعلى هذا النهج سـارت الأمور في التحليل اللسـانيّ في جميع الأنحاء التقليدية واللسانيات الحديثة، حيث توقَّف التحليل بنفسه خلال مدة طويلة عند

---

(١) مصلوح: **العربية من نحو (الجملة) إلى نحو (النص)**، ص٤٠٦.

الجملة، التي "كانت مُصمَّمة بوصفها إطاراً للإدمـاج الإجمالي لكل الوحدات الملائمة لسـانياً، من غير اهتمام بالمسـتويات المحتملة للتنظيم العالي الأكثر امتداداً من الجملة"[1].

وضمن هذا الإطار يُشـير (رولان بارت) إلى أن لسـانيات اللغات الوطنية التي تُكتَب بها المحكيات تتوقف عنـد حدود الجملة من حيث هي الوحـدة الأخيرة التي يمكن لعالِم اللسانيات أن يباشـرها، وفيما وراء الجملة لا تعود البنية تابعة للسانيات، بل للسانيات ثانية، يُسمِّيها بارت: (عَبْر لسـانية)، وهي موقع تحليل السرد لديه، حيث بَعْدَ الجملة هناك تتضام عدة جمل. ولكن ماذا يحدث حينما نتجاوز حدود الجملة، وما هي اللسانيات التي يمكنها أن توفِّر أدوات لوصف تلك الأبنية؟ يُجيب (بارت) بأنه: "لا يُعلَم ذلك بعدُ، وقد انقضى زمن طويل جداً كان يُظَـنُّ فيه العلم بذلك، وكانت البلاغة الأرسـطية أو الشيشـرونية هي التي تُخبرنا عن الموضوع؛ لكن مفاهيـم هذه البلاغة صارت مُتجاوزة؛ لأنهـا كانت بخاصة مفاهيـم معيارية؛ بيد أن البلاغة الكلاسـيكية، رغم تقادمها، لم يتم تعويضها، حتى اللسـانيون أنفسـهم لا يجازفـون بذلك. لذا فإن هذه اللسـانيات لا تزال في حاجة إلى بناء وتحليل"[2]، فالأبنية الموسَّعة ممثلة بلغة النصوص والخطابات هي افتراضياً موضوع هذه اللسانيات الثانية المقبلة.

وفي الوقت الذي كان (بارت) يطرح فيه هذه الأسـئلة ويستشعر أهمية مثل هذه اللسـانيات التي لم يُفسـح لها مجال بعدُ في ميدان علوم اللغة الحديثة، كانت هنالك جهود علميـة متعدّد ومتفرّقة اقتربت من هذا الميدان ومسَّـته مسّـاً خفيفاً، وتَمَثَّل ذلك فيما صدر عن (اللسـانيات البنيوية) و(اللسانيات التوليدية التحويلية)، وما قام به كل من إميل بنفينيست *E. Benveniste*، وزيليج هاريس *Zellig Harris*،

---

(١) يُنظر: سشايفر، جان ماري، **النص**، بحث ضمن كتاب (العلاماتية) وعلم النص، ترجمة: منذر عياشي، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ط١، ٢٠٠٤م، ص١٢٠.

(٢) بارت: **التحليل النصي**، ص٢٦.

ولويس هيلمسليف *Louis Hielmslev*، وغيرهم من علماء الغرب الذين قدَّموا جهوداً علمية مثَّلت المرحلة الأولى في نشأة لسانيات النص وتحليل الخطاب، هذا بالإضافة إلى التصورات النصية القديمة المتضمنة في البلاغة القديمة، والدراسات الأسلوبية، والدراسات الأدبية. وقد طرقنا هذا الجانب التاريخي المُتمثِّل في الإرهاصات الأولى وبدايات النشأة للسانيات النص وتحليل الخطاب إلى منتصف ستينات القرن الماضي في الفصل الأول من هذه الدراسة.

٢- اتجاهات تأسيس لسانيات النص:

لم يبدأ نقد أساسيّ إلى ذلك الاقتصار للبحث اللغوي على مجالات (الجملة) إلا مع نشوء ما يُسمَّى بـ(لسانيات النص) بوصفها فرعاً علمياً بكراً تشكّل تدريجياً في النصف الثاني من الستينات والنصف الأول من سبعينات القرن العشرين، ومنذ ذلك الوقت بدأ يزدهر ازدهاراً عظيماً، وتشهد المراجع المتخصصة الوفيرة على القدر الكبير الذي شارك به هذا الوافد الجديد مشاركة فعّالة مع العلوم اللغوية في استمرار تطوّر علم اللغة على وجه الإجمال، وساد النظر في لسانيات النص إلى أن العلامة اللغوية الأساسية التي هي أعلى وحدة وأشدّها استقلالاً ليست (الجملة) بل (النص). ولذلك يجب أن يتوجَّه التحليل اللغويّ بشكل أقوى مما هو قائم حالياً إلى النص، وقد وسع بوجه خاص تدرج وحدات النظام اللغوي المفترضة فيما مضى، وهي: (الفونيم، والمورفيم، وركن الجملة، والجملة) حتى وحدة النص. ويفهم من ذلك صراحة أن النظام القاعدي للغة لا يوجِّه بناء الكلمة وبناء الجملة فحسب، بل بناء النص أيضاً (تكوين النص)[١].

---

(١) يُنظر: برينكر، كلاوس، **التحليل اللغوي للنص (مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمناهج)**، ترجمة وتعليق: سعيد حسن بحيري، القاهرة، مؤسسة المختار، ط٢، ٢٠١٠م، ص٢٩؛ فولفجانج هانيه مان وديتر فيهفجر، **مدخل إلى علم لغة النص**، ترجمة: سعيد حسن بحيري، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، ط١، ٢٠٠٤م، ص٣.

فمن الناحية اللغوية توصف وحدة (النص) بأنها: تتابع من علامات لغوية. ولسانيات النص تفرق بين علامات لغوية أساسية بسيطة، مثل: المورفيمات، وإلى حدّ ما (المفردات) أيضاً، وبين علامات معقدة، مثل: الضمائم (المركبات)، والجمل. وينظر إلى الجملة على أنها أهم وحدة بناء للنص، ولذلك لا ينبغي أن يُقال: إن أبنية لغوية أصغر أيضاً، (مثل: المنطوقات المكونة من كلمة واحدة، مثل: حريق! والنجدة! أو منطوقات مكونة من جملة واحدة، مثل: ممنوع الدخول إلى موقع البناء!) في إطار شروط موقفية محددة للغاية، لا يمكن أن تقوم بوظيفة (النصوص) بالمعنى التواصلي، فكلا النمطين يناط به هذه الوظيفة، إلا أن لسانيات النص تهتم في المقام الأول بالنصوص التي تظهر فيها درجة أعلى من التعقد، سواء من الناحية النحوية أو من الناحية الموضوعية، وبذلك تشكل النصوص التي تتحقق بوصفها تتابعات من جمل في الأساس مجال موضوع التحليل اللغوي للسانيات النص[1].

وتجدر الإشارة إلى أن تسمية (لسانيات النص) ترجع إلى العالم اللغوي هارالد فاينريش *Harald Weinrich* (١٩٦٧)، وموضوع هذا العلم حسب ر.هارفج *R. Harweg* هو: بناء النص، أي بناء وحدات درجة هرمية في بُعْد الجوار اللغوي الذي يقع فوق درجة الجملة. فلسانيات النص تُقدِّم في مقابل الأشكال الأخرى لعلم اللغة توسعاً كبيراً للمجال؛ لأن مجال موضوعه (أي لسانيات الجملة) قد انتهى وينتهي على أقصى تقدير بالدرجة الهرمية للجملة. وهكذا تتسم بدايات البحث اللغوي بتحوّل واعٍ وجليّ في الغالب عن وحدة البحث التقليدي؛ أي (الجملة). وقد مثَّل البنيويون، سواء التصنيفيون أو التحويليون (بلومفيلد/ وتشومسكي وليونز وغيرهم) الرأي القائل: إن الجملة هي القائمة بذاتها المستقلة، ومن ثَمّ فهي أكبر وحدة وصف في النحو. أما علماء لسانيات النص فقد انقلبوا على هذا المفهوم المتجذر بقوة في كل أشكال البنيوية، وقرّروا أن العلامة اللغوية الأساسية

(١) يُنظر: برينكر: **التحليل اللغوي للنص**، ص٣٤، ٣٥.

هي (النص)، وعلى ذلك يرى علماء لسـانيات النص أن البشر حين يتواصلون لغوياً لا يفعلون ذلـك في جمل مفردة منعزلـة، بل في تتابعات مجـاوزة للجملة مترابطة (متماسكة). ولا تدرك النصوص في ذلك أساسـاً بوصفها أفعال تواصل فرديّة، بل بوصفها نتائج تفاعلات متجاوزة الأفراد (أبنية منطوقة بين الذوات)[1].

إذن، هدف لسانيات النص يكمن في اسـتعمال التحليل اللغوي إلى ما يفوق الجملة المركبة وأزواج الجمل، وعلماء لسـانيات النص فـي تحليلهم لا يتحدثون عن أشـكال بلاغية، بل عن أبنية وأسـاليب تقوم بوظائف بلاغية، وليس من نهجهم أن يتعمَّدوا انتقاء الأشـكال واسـتخراجها من هذا النسـيج اللغوي لتسليط الضوء عليها؛ إذ إن وجودها بل فاعليتها مرهون بهذا النسـيج الكلـيّ للنص. ولا تمييز بين النصوص من وجهة نظر لسانيات النص، فجميعها متسـاوية في الخضوع للوصف والتحليل، ولا يعني ذلك إهمال المتغيرات بين النصوص، بل إنها تجد عناية لا تقل عن العناية بالبحث عن الثوابت. ومن ثم، فالنصوص الأدبية مثلها مثل النصوص غير الأدبية، والتي تُسمَّى بـ(نصوص الاسـتعمال) مثل: العقود، والالتماسات، وأشكال الدعاية... من جهة محتوى النص، ولكن يكمن الفصل بينها في الشكل الذي يُصاغ المحتوى في إطاره، الشكل الذي يختاره منتج النص؛ لأنه يرى أنه أكثر مناسبة ودقة لحمل المضمون الذي يريد إبلاغه[2]. وإذا كان معظم النجاح الذي أصابته نظريات الجملة يعود إلى اسـتبعاد الأمثلة غيـر المقبولة، فإن نجاح لسـانيات النص يعتمد على أساس تجريبي واسع؛ إذ يجب أن يبحث بنشـاط عن الشواهد المتنوعة في كلّ أجناس النصوص: القصص، والروايات، والإعلانات، ومن كثير مما دون ذلك[3].

---

(١) يُنظر: واورزنياك، زتسيسلاف، **مدخل إلى علم النص (مشكلات بناء النص)**، ترجمة وتعليق: سعيد حسن بحيري، القاهرة، مؤسسة المختار، ط١، ٢٠٠٣م، ص٣٦، ٣٧.

(٢) يُنظر: بحيري، سعيد حسن، **علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات**، القاهرة، الشركة المصرية العالمية للنشر - لونجمان، ط١، ١٩٩٧م، ص٧١.

(٣) يُنظر: دي بوجراند، روبرت، **النص والخطاب والإجراء**، ترجمة: تمام حسـان، القاهرة، عالم الكتب، ط١، ١٩٩٨م، ص٩٥.

وهكذا يتبيَّن أن الشــكل النصيّ لا يثير جدلاً بين باحثي علــم اللغة النصيّ، وينعكس ذلك في ســلوك بعضهم حين عزلوا هذه المســألة، مثل: شتمبل، وريزر، وبتوفي، الذين رأوا أن ثمة مســائل أخرى أكثر أهمية، وهــي محاولة إيجاد نموذج نحويّ نصــيّ يمكن أن يقــدِّم تصورات أساســية للوصف والتحليــل، أو محاولة التوصل إلى نظرية نصيّة كليّة قادرة على استيعاب الأشــكال النصية المختلفة، من خلال تقديم أســس للتصنيف والتمييز والتفسير تتصف بالشــمول، حيث تتبين في وضوح القواعد التي يمكن تطبيقهــا في حالات فردية، وتتســم بأنها قواعد جزئية خاصة، ولا تغفل فــي الوقت ذاته اقتراح قواعد عامة تتجاوز حدود الأشــكال التي تختص بها لغة معينة، وتصلح أن تطرح السمات المشتركة الجامعة بين أشكال غاية في التباين في لغات مختلفة[(١)].

واتجاهات البحث اللغوي النصي التي ينطلق منها الدارسون في مقاربتهم للنصوص والخطابــات متنوعة وكثيــرة، إلا أنه يمكن بنظــرة إجمالية أن نُرجِع معظم هذه الاتجاهات إلى اتجاهين رئيســين، أحدهما يُسمَّى: (لسانيات النص القائمة على أســاس النظام اللغوي)، ويمثل المرحلة المبكِّرة في تطور لسانيات النص. والاتجاه الآخر يُســمَّى: (لســانيات النص الموجَّهة على أســاس نظرية التواصل)، ويمثل هذا الاتجــاه المرحلة اللاحقة المتطورة التي ســيطرت على معظم الدراسات اللسانية المعنية بنظرية النص.

وهذان الاتجاهان يحددان موضوع البحث وهــو (النص) تحديداً متبايناً، نتج عنه أيضاً تطوير أهداف متباينة في بحوث لسانيات النص، وسنسعى في هذا الفصل إلى الوقوف على الاتجــاه الأول مُبيِّنين الأصول الإبســتمولوجية التي ينطلق منها في مقاربته للنصوص، من خلال عرض بعض منجزات أعلامه الذين أسسوا له ضمن مراحل تطور لسانيات النص في الدراسات الغربية.

---

(١) يُنظر: بحيري: **علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات**، ص٦٥، ٦٦.

وإفراد الحديث في هذا الفصـــل للاتجاه الأول وإرجاء الاتجــاه الثاني إلى الفصل اللاحــق لا يعني أن هذيــن الاتجاهين يمثــلان تصورين بديلين يســتغني أحدهما عن الآخر، بل الأمر علــى عكس ذلك، فهما يمثــلان تصورين متكاملين يتصل بعضهما ببعض اتصالاً وثيقاً؛ إذ يتطلــب أي تحليل لغوي كافٍ للنص مراعاة كلا الاتجاهيــن البحثييــن، وهذا الدمج يضع في حســابه أن مفهــوم النص يكمن في كونه: وحدة لغوية وتواصلية في الوقت نفســه، فالنص يمثل تتابعاً محدوداً من علامات لغوية متماسكة في ذاتها، وتشير بوصفها كُلاً إلى وظيفة تواصلية مدركة[1].

٢-١ لسانيات النَّص القائمة على أَسَاس النِّظام اللغويّ:

لقد كان للاتجاهات البحثية المختلفة التي نشأت منذ ستينات القرن الماضي تحت مصطلح (لسانيات النص) نصيب كبير في تجاوز التوجُّه الأُحادي لعلم اللغة، المنحصر في وصف النظام اللغــوي لبنية الجملة. والمطالبةُ بلســانيات للنص لم تنهض به في البداية في عصرنا الحديث إلا اللسانيات البنيوية باتجاهاتها ومدارسها المتعددة، حيث بحثت النظام اللغوي في إطار وظيفتــه دائماً، وأعلت ربط جوانب النظام والبنية والوظيفة في اللغة بالمبدأ الأساســيّ المنهجي في بحثها اللغوي. ولم تفضِ المطالبة المشــروعة بدمج النص في البحث اللغوي إلــى أن يُتصوّر علم لغة النص نظيراً لعلم اللغة النظامي، وأن يُمارس مســتقلاً عن النظرية النحوية بوصفها نظرية النظام اللغوي، بل قام علم لغة النص في تلك المرحلة على أســاسٍ من هذه النظرية، فأعاد تعريف موضوع اللسانيات بالدقة المنهجية نفسها التي اضطلعت بها اللسانيات البنيوية في بداية القرن العشرين، وتطلبت منه هذه الإعادة تجاوز ما ورد عند (سوسير) و(تشومسكي) - بشأن موضوع اللسانيات - على حد سواء.

ويَتمثّل اتجاه (لســانيات النص القائمة على أساس النظام اللغوي) في تلاقي آراء طائفة من اللسانيين الذين استقل بعضهم عن بعض في الغالب - عام ١٩٦٨م -

(١) يُنظر: برينكر: **التحليل اللغوي للنص**، ص٣٤.

حول وضع أُسس (لسانيات ما وراء الجملة)، وكان هدف البحث في هذه المرحلة هو الحديث بشــكل مباشــر عن: (الكلام)، و(النص)، و(الخطاب)، بمصطلحات اللســانيات البنيوية، واللســانيات التوليدية التحويلية، ومفاهيمهما على حد سواء، حيث كان لهذه اللســانيات أثر كبير في هذه المرحلة من خلال ما أثارته من مواقف جديدة في حقل علوم اللغة، ولقد تركّز الانتباه علــى قضايا كان الكلام عنها ممكناً بواسطة مفردات من لسانيات الجملة.

وبهذا تمّ التغلب على الوصــف النحويّ المقتصر علــى الجملة المفردة من خلال فرضية التوســيع التي انبثقت عن آراء هذه الطائفة، والتي حُدِّدت فيها (النصوص) بأنهــا: وحدات متجاوزة للجملة. وفي الواقــع لم يكن الحديث في هذه الأعمال إلا عن (وحدة متجاوزة للجملة) فحســب، ولم يصل الحديث بعدُ إلى (النصوص)، ومن أجل ذلك لم يُغيَّر هنا المفهوم النظريّ الأســاس للوصف النحويّ، وإنما وُسِّــع (مجال) القواعد ليتناول جملاً مترابطة. فالنصوص - وفقاً للفرض الذي ينطلق منه هذا الاتجاه - لها الخواص نفســها التي للجمل، ولهذا فإن كُليّات النص تصفها إذن المناهج ذاتها، وعلى أســاس المقولات ذاتها أيضاً التي هي للجمل المفردة، ومن ثم كانت (لسانيات النص) تُفهم على أنها: نوع من القواعد لعدة جمل.

ولمّا كان تجاوز حد الجملة أمراً أساســياً لإدراك النصيّــة في هذه المرحلة المبكرة من نشــأة لســانيات النص، فقد وصفت النصوص بأنها: كُليّات متجاوزة للجمل. وهي متجاوزة للجمل؛ لأنها تعرض لوحدات خلف حدّ الجملة / العبارة، وترتكز براهين ذلــك النهج على افتراض أوجه اتفاق بين الخــواص الكُليّة للجمل والنصوص، ومن جملة أوجه الاتفاق أنه:

- **أولاً**: لا يمكن تحديد عدد نهائيّ من جهــة الكمّ للجمل أو النصوص في كل لغة على حدة.

- **ثانياً**: تُعدّ كل من الجمــل والنصوص ناقــلات للموضوعات ومصوغة صياغة زمنية.
- **ثالثاً**: كلتا الوحدتين لهما في حدّ ذاتهما طابع بنيويّ، وتتكوّنان من عناصر لكلّ منها علاقة بالآخر.
- **رابعاً**: يمكن أن تأتلف الجمل والنصوص على أساس نماذج معيّنة في أقسام، وتقوم هذه الأقسام بوظيفة نماذج لإنتاج الوحدات المذكورة وتلقيها[١].

فـ(الجُمل) عنصر في (النص) وأســاس له، والنص مركــب من الجمل في المعنى العــادي لكلمة (مركــب)، ولهذا فإن بنية النص تُشــبه بنيــة الجملة، على الرغم من كونه مبنياً من مجموعة من الجمل. وهــذا يعني أن أبواب البنية المقترحة لتحليل الجمل المفردة في اللســانيات البنيوية والتوليدية يمكن أن تمتد لتطبق على البنية الأكثر اتســاعاً في النصوص، وبذلك يمكن الحديث على ســبيل المثال عن (الأســماء) بوصفها عناصر في بنية الجملة، و(الأســماء) بوصفها عناصر في بنية الحكي، وكذلك يمكــن الحديث عن (البنية العميقة) و(البنية الســطحية) للجمل، وعن هاتين البنيتين في النصوص، وبســبب هذه المقارنة والمقاربة بين بنية الجملة وبنية النص يمكن أن يزول أي غموض يمكن أن يكتنف البحوث المنجزة في حقل لسانيات النص المبنية على أساس النظام اللغوي[٢].

ويرجع اســتعمال مصطلح (تجــاوز الجملة) للعالم اللغــوي (جريماس)، وتُســتخدم على نحو مماثل مصطلحات مثل: (النحو الكُلّــي)، و(النحو العلوي) و(النحو الأكبر)[٣].

---

(١) يُنظر: هاينه مان، وفيهفجر ديتر، **مدخل إلى علم لغة النص**، ترجمة: ســعيد حســن بحيري، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، ط١، ٢٠٠٤م، ص١٩.

(٢) ينظر: فاولر، روجر، **اللسانيات والرواية**، ترجمة: أحمد صبرة، الإسكندرية، مؤسسة حورس الدولية للنشر، ط١، ٢٠٠٩م، ص٢٣.

(٣) يُنظر: هانيه مان وفيهفجر: **مدخل إلى علم لغة النص**، ص١٩.

ومهما تتعدد هــذه المصطلحات فإنهــا تُطلق لتدل علــى نهج واحد في البحث اللغوي، ذلك النهــج الذي يتجاوز حدود الجملــة الواحدة ليلتفت إلى تتابعات الجمــل المترابطة التي يتشــكل منها النص. ووجدنا علماء لســانيات النص يستعملون أيضاً مصطلحات متعددة للدلالة على ربط الجمل المتجاورة، وذلك نحو: (تضافر خــارج الجملة)، و(الربط المجــاور)، و(تضافر الجملة). ويســتعملون كذلك لأوجه الربط بيــن الجمل الأكثر تباعــداً مصطلحات مثل: (الربط عن بعد)، و(تضافر النص)[1].

٢-١-١ لسانيات النَّص: من الجُمْلة إلى مُتَتاليات الجُمَل:

إن الوصف النحويّ للمنطوقات اللغوية يمكنه أن يتقدم خطوة بتجاوز البنية المجردة للجملة إلى وصف سلســلة من الجمل، فالعلاقات التي يمكن ملاحظتها بين جمل منطوق ما ينبغي أن يُوجَد لها (نحــو) يصفها مثلما هي الحال في (النحو) الذي يصــف العلاقات بين الكلمات فــي داخل الجملة، ويجــب أن توصف هذه العلاقــات بين الجمل علــى المســتويات اللغوية ذاتهــا: (الصوتيــة، والصرفية، والنحوية، والدلالية) تماماً كأبنية الجملة. فأي (نحــو) لوصف التتابعات يجب أن يشتمل على (نحو) لوصف الجملة؛ لأن أي تتابع لا بدّ له أن ينشأ من جملة.

ويجــب أن يُقدِّم وصــفُ تتابع الجمل الــذي يُعدّ أســاس المنطوق اللغوي إجابات عن أســئلة متعددة، لعل من أبرزها: مــا التتابعات الجملية الممكنة الموجودة في لغة ما؟ وكيف تُحــدِّد البنية النحوية والدلالية لجملة أو عدة جمل في سلســلة التتابع البنيــةَ النحوية والدلاليــة لجمل أخرى؟ وكيف يمكن أن تُشكِّل مجموعات معينة من الجمل افتراضاً وحدات تكون لها مقولات خاصة؟[2].

---

(١) يُنظر: واورزنياك: **مدخل إلى علم النص (مشكلات بناء النص)**، ص٦٤.

(٢) يُنظر: فان دايك: **علم النص مدخل متداخل الاختصاصات**، ص٤٥، ٤٦.

وتنطلق تصورات لسانيات النص في هذا الاتجاه من الفرض القائل: إن النصوص في الأساس يمكن تحديدها بأنها: تكوين بسيط من جمل تنشأ بينها علاقات تماسك. ووفقاً لهذه الخلفية النظرية فإن النصوص تتسم بخصائص متعددة تأتي في مقدمتها: (تتابع الجمل) التي تُعدّ أهم صفة من بين السمات النصية[١]. وبناء على ذلك كان الاتجاه السائد بالطبع هو النظر إلى (النص) / (الخطاب) على أنه: متتالية من الجمل فحسب، ولهذا فإن الوحدات اللغوية المدمجة للنص - وهي غالباً ما تكون جملاً - يجب أن تُكوَّن بحيث تكون قابلة للربط بصورة متتالية، وقابلة للاختيار وللتنظيم بشكل مناسب، وهذا يعني أن التكوين الداخلي لوحدات لغوية من نمط (جملة) الذي يصفه النحو يجب أن يكون ذا طبيعة تجيز أن تربط تلك الوحدات اللغوية ربطاً متوالياً بشكل مناسب (جودة السبك المتوالي للنصوص)، وأن تُختار وأن تُنظَّم على نحو أكثر مناسبة (جودة تأليف النصوص)[٢].

ونجد هذا المنحى من البحث حاضراً في الدراسات اللغوية الألمانية لدى (هايدولف) و(ك.بوست) ١٩٤٩م، وفي علم اللغة الروسيّ لدى (بشكوفسكي)، وفي الإنجليزية لدى (هاليداي) و(رقية حسن)، وفي الأمريكية لدى (بايك)، وفي الأبحاث الفرنسية المتعلق بتحليل الخطاب، التي اتسمت بطابع الموسوعية من خلال ربط الخطاب بالمحيط الثقافيّ، والاجتماعيّ، والسياسيّ[٣].

---

(١) يُنظر: هانيه مان وفيهفجر: **مدخل إلى علم لغة النص**، ص٢١.

(٢) يُنظر: ايزنبرج، هورست، بعض مفاهيم أساسية لنظرية لغوية للنص، ضمن كتاب: **إسهامات أساسية في العلاقة بين النص والنحو والدلالة**، ترجمة: سعيد حسن بحيري، القاهرة، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٨م، ص١٦، ١٧.

(٣) يُنظر: دي بوجراند: **النص والخطاب والإجراء**، ص٦٥؛ غلفان، مصطفى: **اللسانيات وتحليل الخطاب (أية علاقة؟ تساؤلات منهجية)**، مجلة النقد الأدبي فصول (ملف العدد: تحليل الخطاب: رهانات وآفاق)، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، العدد٧٧، ٢٠١٠م، ص٥٧.

فهذه النماذج جميعها تسعى إلى وصف ترابط الجمل والتراكيب داخل النصوص والخطابات - مهما كان جنسها، واسترسالها، وعلائقها الدلالية، ونمو موضوعاتها، وخصائصها - واضعةً أمامها هدفاً أساسياً يكمن في تقديم وصف واضح للبنى النحوية للنصوص، ولعل أوضح مهمة من مهام ذلك الوصف هي تفسير علاقات الترابط الدلالي بين الجمل من خلال عزل السمات اللغوية التي تميز مجموعة متعاقبة من الجمل المترابطة التي تُشكِّل نصاً من مجموعة اعتباطية أخرى من الجمل التي لا ترقى إلى مستوى التماسك.

ويبدو أن أشيع هذه الأعمال التي قُدِّمت ضمن هذا الإطار هي إنجازات (هاليداي) و(رقية حسن)، فهذان الباحثان يذهبان إلى أن كُلّ متتالية من الجمل تُشكِّل نصاً شريطة أن تكون بين هذه الجمل علاقات، أو على الأصح بين بعض عناصر هذه الجمل علاقات، تتم بين عنصر وآخر وارد في جملة سابقة أو جملة لاحقة، أو بين عنصر وبين متتالية برمتها سابقة أو لاحقة. ويُسمِّي الباحثان تعلق عنصر بما يسبقه (علاقة قبلية)، وتعلقه بما يلحقه (علاقة بعدية). والتمثيل بالعلاقة بين عناصر جمل سابقة وبين عناصر جمل لاحقة أو العكس، لا يعني أن النص مجموعة من الجمل، وذلك لأن النص يمكن أن يكون منطوقاً أو مكتوباً، نثراً أو شعراً، حواراً أو مونولوجاً. يمكن أن يكون أي شيء من مَثَل واحد حتى مسرحية بأكملها، من نداء استغاثة حتى مجموع المناقشة الحاصلة طوال يومٍ في لقاء هيئة[1].

ويجعل هذا الاتجاه الذي يمثله (هاليداي) و(رقية حسن) وغيرهما من الباحثين هدفه اكتشاف المبادئ العامة للمتتاليات الجملية داخل النص، ووصفها وصفاً منظماً، وهو يرجع في ذلك - سواء من الناحية (النظرية - المفهومية) أو المنهجية - إلى حد بعيد إلى تحديدات لسانيات الجملة ذات الأصل البنيوي،

---

(١) يُنظر: خطابي، محمد، **لسانيات النص (مدخل إلى انسجام الخطاب)**، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ط١، ١٩٩١م، ص١٣.

أو التوليـــدي التحويلي، وبناء على ذلـــك يمكن القول بأن ملامـــح المحاولة الأولى للســـانيات النص تحددت بالانتقال من التحليل المقصور علـــى الجملة إلى تحليل أزواج من الجمل، وكان لهذا صلة بمفهوم الجملة المُســـلَّم بـــه من الأنحاء النظامية، وعلى سبيل المثال اجتهد (ك. أ. هايدولف) *K. E. Heidolph* (١٩٦٦م) في استنباط قواعد للعلاقات الســـياقية بين الجمل في نحو توليدي، وبذلك تشكلت داخل قواعد توليد الجملة المستخدمة في الأنحاء التوليدية لإنتاج الجمل - (قاعدة النص)[١].

ويُعبِّر هذا الاتجاه عن الترابط الواقع بين الجمل بوضوح خصوصاً في مفهوم النص، فيُعرِّفه بأنه: (تتابع متماســـك من الجمل). وهذا يعنـــي أن الجملة كما كانت الحال من قبل ينظر إليها على أنها مَعْلم رئيس في تدرج وحدات لغوية؛ أي تُعَدّ وحدة بناء النص. وكذلك نســـتطيع أن ننظر إلى عبارات نصية في الدرجة الأولى بوصفها: (سلسلة من جمل)، وتُسمّى مثل هذه السلســـلة: (التتابع)، ويستعمل هذا المصطلح للإشـــارة إلى مجموعة الجمل التي تتميز فيما بينها بتحقيق شروط الترابط. وقد نجد أن بعض التتابعات مقبولـــة، وأن بعضها الآخر غير مقبول، وذلـــك عندما تكون غير مفهومة، فكما لا ينتج ربط عشـــوائي للمفردات جملةً صحيحة، فـــإن تتابعاً للجمل مكوناً بشكل عشوائي لا يُشكِّل نصّاً، بل صفّاً لجمل مرتبطة بعضها ببعض بلا علاقة، ويجب على القواعد النصية من بين أشياء كثيرة تقوم بها أن تُحدِّد الشروط التي يجب على التتابع أن يملأها لكي يكون مقبولاً. والنتيجـــة الأهم لهذا التصور هو أن مفهوم التماســـك النصيّ المركزيّ بالنسبة للســـانيات النص قد فهم فهماً نحوياً محضاً، فهو لا يَسِـــم في هذا الاتجاه البحثي اللغوي النصي إلا العلاقـــات النحوية - الدلالية بين الجمل، أو بين عناصر لغوية (مفردات، وضمائم...إلخ) في جمل متعاقبة[٢].

---

(١) يُنظر: هانيه مان وفيهفجر: **مدخل إلى علم لغة النص**، ص٢٠.

(٢) يُنظـــر: برينكـــر: **التحليل اللغوي للنـــص**، ص٣٠؛ فان دايك، تون إيـــه: **النص بنى ووظائف (مدخل أولي إلـــى علم النص)**، بحث ضمن كتاب **(العلاماتية وعلـــم النص)**، ترجمة: منذر عياشي، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ط١، ٢٠٠٤م، ص١٤٧.

وعَجْزُ (نحو الجملة) عن تفسـير طبيعـة العلاقة النحويـة - الدلالية التي تربط بين أجزاء النص وعلى رأسـها ظاهرة الإحالة، وأنماط التنصيص ووسـائله، واختيار الأداة، والإضمار، والبدائل الظرفية، والتأكيـد، والتقابل، والتتابع الزمني، وخواص إحالة الأسماء، والعلاقات السببية بين جمل متراصة بلا رابط، وغير ذلك من الوقائع اللغوية التي يقصر عن أن يفسـرها النحو الذي ظل محيطه في الوصف مقتصراً على مجالات الجملة، كلُّ ذلك أدى منذ نهاية سـتينات القرن العشرين إلى اهتمام جديد بمثل هذه الظواهر التي سـادت في مرحلة بداية تطور لسانيات النص، والتي لا يمكن تفسـيرها إلا بالرجوع إلى إطار أوسع من إطار الجملة الواحدة؛ ممّا ادى إلى الاهتمام بالنص موضوعَ بحث في حـدّ ذاته، وهذا الاتجاه ينطلق من اللغة بوصفها نظامـاً، أي نظاماً متكوناً من عناصر يمكن وصفها وتحديدها على أسـاس الاختلاف بينها، فالنص من هذا المنظور يُمثِّل مستوى وصفيّاً إضافيّاً، ونظاماً راجعاً إلى قدرة المتكلم على توليد ما لا نهاية له من الجمل أو النصوص بحسـب قواعد معينة، ويُصبح النص من هذا المنظور سلسلة سليمة من جمل سليمة[١].

وغالباً ما يُفرَّق في البحوث اللغوية النصيـة التي أنجزت ضمن هذه المرحلة بين الربط النحوي وبين التماسـك الدلالـي، فالربط النحوي يعنـي ربط العناصر السـطحية للنص بوسـائل نحوية محددة. بينما يَسِـم التماسـك الدلالـي العلاقة التصوّرية للنص، أي الائتلاف الأساسي بين المفاهيم والعلاقات. فالنص يتسم على أعظم تقدير بالترابطـات، أي بإتاحةٍ للترابط لا تنقطع فيما بيـن العناصر الواردة من النظم اللغوية المُسهمة، ويمكن لمسـتعملي النص أن يدركوا التماسك على صورة مهوشـة *Fuzzyness* فيما بين العناصر، ولكن النص ذاتـه لا يمنحنا غير الترابطات، وهكذا ينبغي أن يكون ثمة ترابط رصفيّ تتوقف به عناصر النص السطحي *Surface*

---

(١) يُنظر: فيهفجر، ديتر، **سـمات دلالية وبنية النص**، ضمن كتاب: **إسـهامات أساسية في العلاقة بين النص والنحو والدلالة**، ترجمة: سـعيد حسـن بحيري، القاهرة، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٨م، ص٢٦١.

text من الناحية النحوية بعضها على بعض، كما ينبغي للمعنى التحتي أن يشتمل على الترابطات المفهومية، مثل: علاقات السببية، والزمان، والمكان[1].

وأدّى هذا التفريــق إلى وصف علم لغــة النص الأقــدم - أي المنبني على أســاس النظام اللغوي - بأنه: (علم لغة الربط النحوي)؛ ذلك أنه ينظر إلى مشكلة ربط الجمل على أنها أساس وشرط لإيضاح عمليات إنتاج النص، ويجب أن تكون وظيفة لســانيات النص من خلال هذا المفهوم هي اســتنباط قواعــد النص للربط المُشــار إليه بين الجمل التي تُقدِّم من جهتها معلومــات دلالية ونحوية، ويمكن أن تشــترك مع مكونات النحو الأخرى في إيضاح مفهوم النص جيد السبك في لغة ما. وبناء على ذلك تُحدَّد أيضاً الســمة النصية الكلية (جودة الســبك) بأنها: تتابع أفقي متماسك لوحدات لغوية مترابطة بشكل متتابع بناء على أسس محددة، ولهذا يمكن أن يعدّ فرض ربط الجمل أساســاً لكل البحوث الخاصة بلسانيات النص، فهو يمثل الإطار لكثير من الدراسات التفصيلية[2].

إنها إذن مقاربــة تُطبِّق نظريات تطــورت لوصف الجملــة وعناصرها على مجال النص، مُعتبــرَة أن النص لا يختلف في جوهره عــن الجملة من حيث يمكن وصفه باعتماد المنهج نفسه والوســائل النظرية نفسها أيضاً، ولهذا يمكننا القول بأن هذا الاتجاه المبدئي قد تهيّأ لتطوير علم لغــة للنص يواصل علم اللغة الحالي بوجه خاص من خلال إمداده ببعض القيود داخل متواليات جمليــة، وبالتالي تمحورت الاهتمامات الأولى حول مسألة الربط بين الجمل داخل إطار النص.

ومن أهم البحوث في هذا الميدان: رســالة رولاند هارفج *Roland Harweg* لنيل الدكتوراه، التي نشــرها عام ١٩٦٨م، حول (الضمائر وتكويــن النص)؛ إذ يرى

---

(١) يُنظر: دي بوجراند: **النص والخطاب والإجراء**، ص٩٩.

(٢) يُنظر: برينكر: **التحليل اللغوي للنص**، ص٣٥؛ هانيه مان وفيهفجر: **مدخل إلى علم لغة النص**، ص٢١.

هذا الباحث أن ظاهرة الإضمار تُعدُّ شرطاً من الشـــروط النحوية - التركيبية الأساسية لتماسك النص، فالاســـتبدال بين الضمير وعائده يكفل اتساق ســـياق النص؛ ذلك أن (الاستبدال) عن طريق الأشكال البديلة يُعدّ وســـيلة مهمة لإنشاء الرابطة بين الجمل، وشرط الاستبدال في النص هو أن يتم استبدال وحدة لغوية بشكل آخر يشترك معها في الدلالة، حيث ينبغي أن يدل كلا الشكلين اللغويين على الشيء غير اللغوي نفسه[(١)].

وأشـــكال التسلســـل الضميري حســـب فكرة هارفج الجوهرية هي الوسيلة الحاســـمة لتشـــكيل النص، ولهذا يرى أن النص يتميّز بـ(تسلســـل الضمائر)؛ أي تسلسل من الروابط المتمثلة في علاقات نيابة وتعويض بين عناصر النص، ومن ثَمّ يُعرِّف النص بأنه: تتابع لوحدات لغوية يشـــكله ضمير متصل. وحين تتوقف سلسلة الإضمار، أو تحل محلها أخرى، فإنه يبدأ بذلك نص جديد، وينتج عن ذلك أن كل الجمل التي تترابط على نحو مغاير لذلك هي بالنسبة لهارفج على وجه التحديد من نصوص متباينة، ويرى أن انقطاع هذه السلسلة وظيفتُها تنبيه القارئ إلى بداية النص ونهايته. وتدخل تحت مفهوم الضمير عنده كل عبارة تُشير إلى المرجع نفسه لعبارة سابقة أو لاحقة، سواء أكانت ضميراً، أم اســـماً مرادفاً، أم اسم نوع، أم استعارة، أم مجازاً مرسلاً... إلى غير ذلك[(٢)].

ولا شـــك أنه "قد فُهمت من خلال مبدأ التسلســـل الضميري ســـمة من أهم سمات علاقات التماســـك الداخلي بين النصوص بشـــكل منظم، ووصفت وصفاً

---

(١) يُنظر: شـــبلنر، برند، **علم اللغة والدراســـات الأدبية** (دراسة الأســـلوب، البلاغة، علم اللغة النصـــي)، ترجمة: محمود جاد الرب، الرياض، الدار الفنية للنشـــر والتوزيع، ط١، ١٩٨٧م، ص١٩١.

(٢) يُنظر: هانيه مان وفيهفجـــر: **مدخل إلى علم لغة النص**، ص٢٣. صكّوحي، كورنيليا فون راد، **لسانيات النص أو (لسانيات ما بعد الجملة وما قبل الخطاب)**، بحث ضمن كتاب: مقالات في تحليل الخطاب، تقديم: حمّادي صمّود، تونس، منشورات كلية الآداب والفنون والإنسانيات بجامعة منوبة، ط١، ٢٠٠٨م، ص٥٦، ٥٧.

كافياً، وحتى حين لا يمكن الالتزام بشكل مطلق بادّعاء هارفج أن مبدأ الإضمار هذا شـرط حتميّ لكل بناء نصيّ، فإنه لا خلاف حول القيمة العلميـة التاريخية لهارفج بالنسبة لتطور علم لغة النص"[1].

وضمن هذا السـياق حـرص فاينريـش *Weinrich* (١٩٧٠م) في معالجاته النصية على أن يراعي أوجه ترابط نحوي عدة في النص. ولا ينشـأ ذلك الترابط في حقيقة الأمر إلا على مسـتوى الجملة أولاً، ثم ينتقل بعد ذلك إلى مسـتوى النص، حيث يمكن أن يتوازى المستويان، ويسهمان معاً في تحديد البنية الكلية المتماسكة، فلا ينظر إلى الجملـة باعتبارها جزءاً مفيداً مسـتقلاً يمكن عزله عـن بقية الأجزاء المكونة لكلية النص، بل هي جزء مكمل فـي حقيقة الأمر. غير أن الأجزاء الأخرى تشـترك في فهمه على نحو أكثر معقولية. إنهـا لا تقدم إلا معلومة محددة تسـهم مع المعلومات الأخرى في تشـكيل كمّ مـن المعلومات التي تتضـام بقوة في بنية واحدة، قد تكون موضوع النص / الخطـاب أو المعنى الكلي أو المغزى. وإذا كان (فاينريش) قد عـرَّف النص بأنه: تكوين حتميّ أجزاؤه ثابتـة، بمعنى أنه وحدة كلية مترابطة الأجزاء، تتابع الجمل فيها وفق نظام، وتُسـهم كل جملـة في فهم ما قبلها، كما تُسـهم المتقدمة في فهم المتأخـرة، بحيث لا يتحقق المعنـى من خلال معنى الأجزاء فحسـب، بل من خلال معاني الأجزاء وتآزرها في بنيـة كلية كبرى - فإنه قد اعتمد في تحديد وحدة النص على مجموعة من السـياقات الدلالية التي تتضافر معاً لتكوين التماسك الكلي[2]. ولم يقتصر عمل (فاينريش) على ذلك فقط، بل قام بدراسـة مورفيمات العدد، والتعريف، والزمن، وبيّن وظيفة توزيعها على مسـوى النص؛ ذلك أن استمرار زمن الماضي في نص سـرديّ يولِّد تناسُقاً نصيّاً، في حين يُمثِّل الانتقال إلى زمن آخر علامة نصيّة تُنبِّه المتلقي إلى دلالة ما[3].

---

(١) هانيه مان وفيهفجر: **مدخل إلى علم لغة النص**، ص٢٣.

(٢) يُنظر: بحيري: **علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات**، ص١٣٩، ١٩١.

(٣) يُنظر: صكّوحي: **لسانيات النص أو (لسانيات ما بعد الجملة وما قبل الخطاب)**: ص٥٦، ٥٧.

وأمّا الإسـهام الأكبر لهذا الاتجاه، فتمثَّل في إبراز ظاهرة (الاتسـاق) التي سـوف يكون لها دور كبير في أكثر مقاربات لسـانيات النص، والاتساق كما يُعرِّفه (هاليداي) و(رقية حسـن) (١٩٧٦م) هو: مجموع الإمكانيـات المتاحة في اللغة لجعل أجزاء النص متماسكة.

وهو لديهما ذو طبيعة دلالية، قوامه العلاقات المعنوية الموجودة في النص، وهو في الآن نفسه ما يكون به النص نصاً. ويكون الاتساق عندما يعتمد تأويل جزء من أجزاء النـص على تأويل عنصر آخر منـه، فلا يتسـنَّى الأول إلا بالثاني، وبهذا يكون الاتسـاق جزءاً من نظام اللغة، والظواهر المُحقِّقة له في مسـتوى النص هي من حيث طبيعتها الظواهر نفسـها التي تعمل داخل الجملـة الواحدة (من حذف، وإضمار، وتعريف، وإشارة، واستبدال معجمي).

مع الأخذ بعين الاعتبار أن مثل هذه الظواهر لا تُعتبر ذات دور اتساقي عندما تجري في حدود الجملـة الواحدة، ويُناط بها مثل هذا الـدور عندما تتجاوز حدود الجملة الواحدة، ويرجع ذلك إلى أن الظاهرة في حالة جريانها داخل الجملة تكون خاضعة لضغوط نظامية، وفـي حالة تجاوزها تلك الحدود فـلا تخضع لمثل تلك القيود، وتخلص لتحقيق الاتساق العام[1].

والمسـؤول عن عقد الصلات بين أجزاء النص، وجَعْلها متماسـكة لدى (هاليداي) هي الوظيفة النصيَّة *Textual*، فهاليداي يُميِّز بين ثلاث وظائف لغوية هي: الوظيفة المثالية، والوظيفة البين شـخصية، والوظيفـة النصية. وهذا النوع الأخير من الوظائف هو الذي يسـمح لمتكلمٍ (كتابة وشفهياً) بتكوين النصوص التي تلائم الأوضاع، وتسـمح للمسـتمع أو القارئ بتمييز تلـك النصوص من مجموع جمل.

---

(١) يُنظر: الشـاوش، محمد، **أصول تحليـل الخطاب في النظرية النحوية العربية: تأسـيس نحو النص**، بيروت، المؤسسة العربية للتوزيع، ط١، ٢٠٠١م، ج١، ص١٢٤.

ومن بين المهمات المنوطة بالوظيفة النصية عقد الصلات بين الجمل داخل الخطاب. وبالنسبة لهاليداي فالوظيفة النصية لسانية صِرف، وهي التي تسمح للوظيفتين الأخريين بالظهور[1].

وتجدر الإشارة هنا أنه على الرغم من أهمية الإنجازات التي قام بها كثير من علماء لسانيات النص ضمن الاتجاه المؤسس على النظام اللغوي، فإن (هاليداي) لا يزال يتمتع بأكبر شهرة في هذا المجال، وذلك لسببين، أولهما: أن (هاليداي) يُعدُّ امتداداً طبيعياً، للألسنية التقليدية، وتعتبر إنجازاته في هذا المجال تكملة لأعمال أستاذه (فيرث)، وذلك ما جعل كثيراً من اللغويين المعاصرين يطلقون على إسهامه مصطلح: (الفيرثية الجديدة). والسبب الثاني: هو أن (هاليداي) طوَّر الاتجاه النظمي بدرجة كبيرة، بحيث اكتسبت آراؤه قدراً من المرونة جعل تطبيقها على سائر المجالات - سواء في مجال علم النص أو الألسنية التقليدية - أمراً في غاية السهولة[2].

ومن الجهود التي قدِّمت أيضاً في هذا المضمار ما نجده لدى فيتمرز *E. Wittmers* (١٩٧٠م) حينما قام بصياغة أربعة قوانين (حتميات) عامة يجب أن توضع في الاعتبار عند تحليل أي نص، وهي: قانون وَثَاقة الصلة المتعلقة بالموضوع، وقانون الديمومة الجملية، وقانون الربط المتجاور، وقانون القيمة الموضوعية. وتعني (وثاقة الصلة المتعلقة بالموضوع): العلاقة المباشرة أو غير المباشرة لكل جملة للنص بموضوع النص. وتعني (ديمومة الجملة): أن كل جملة في النص بوصفها شيئاً قد قيل تُشكِّل الأساس لعناصر

---

(١) يُنظر: لقاح، عبد الناصر، **مفهوم النص في الفكر اللغوي المعاصر**، بحث ضمن كتاب: **(اللسانيات واللغة العربية بين النظرية والتطبيق)**، مكناس، جامعة المولى إسماعيل، ١٩٩٢م، ص١٩، ٢٠.

(٢) يُنظر: عوض، يوسف نور: **علم النص ونظرية الترجمة**، مكة المكرمة، دار الثقة للنشر والتوزيع، ط١، ١٤١٠هـ، ص٢٧.

المعلومات الجديدة في الجمل التالية. ويعني (الربـط المتجاور): العلاقات بيـن أزواج الجمل في النـص، أي العلاقات بين الجمل السـابقة المباشـرة والجمل المباشرة الخالفة لها[1].

إذن يظهر لنا من خلال اسـتعراض بعض الدراسـات التي تمثل هذا الاتجاه أن نمـوذج ربط الجملة يُعدّ أسـاس الوصـف للبحث النصيّ في تلـك المرحلة، فالنصوص تفهم بهـذا المعنى على أنهـا (تتابعات جملية). وينتـج ترابط الجمل المفردة في نصّ ما حسب فكرة تجاوز الجملة الأساسية عن الملامح المشتركة في البنية السطحية المؤسسة للتماسـك، وبخاصة من خلال ظواهر نحوية فردية تُفهم على أنها ملامح مؤسسة للنص، وتوصف بدرجة عالية نسبياً من الدقة.

ويلاحظ هنا أيضاً أن معظم منطلقات الوصف في مثل هذه الدراسات بعثت من داخل النحو؛ فهي تنطلـق من الفرض القائل: إن النصـوص ذات طبيعة مماثلة للجملة أساسـاً، و(نحو النص) تبعاً لذلك يجب أن يكون نمـوذج الإطار لوصف النصوص، ولذلك يمكن أن تُستبدَل بقواعد بناء الجملة المعروفة قواعد بناء النص أو أن تسـتكمل بها على الأقل، ومن ثم فإن مهمة مثل هذا النحو لبناء النص تلاحظ في إطار فرضية التوسـع في صياغة قواعد نحوية للنص قياساً على القواعد النحوية للجملة، ويجب أن يصير بمسـاعدتها إنتاج كلّ النصوص الممكن بناؤها بشـكل محتمل وتفسيرها في أية لغة أمراً ميسوراً[2].

وتُبدي النظرة الفاحصة في مثل هذه الأعمـال التي أنجزت في فترة مبكرة من نشـأة (لسـانيات النص) أن مفهوم هذا العلم ما زال يتصف بضيق الأفق في تناوله لقضايا النص ومسـائله. فقد التزم كثير من الباحثين في تلك الفترة بحدود الامتداد الأفقي للجمل، وعنوا بتحديد الوسـائل التي تُحقِّق وحدة النص ضمن

---

(١) يُنظر: واورزنياك: **مدخل إلى علم النص (مشكلات بناء النص)**، ص٦٤.

(٢) يُنظر: هانيه مان وفيهفجر: **مدخل إلى علم لغة النص**، ص٢٩.

هذا الإطار بصورة شـــكلية، وعالجوا الظواهر اللغوية التي تتعلق بذلك المستوى معرضين عـــن أية صورة من صـــور الانتقال إلى مســـتويات أخـــرى من البحث النصيّ، كالحديث عن (البنية الكُليّة) للنص وغيرها من مجالات البحث، ومن ثم كانوا أشدّ التصاقاً بـ(نحو الجملة).

وإذا كان الاتجاه الذي وقفنا عليه آنفاً ينظر إلى النص على أنه: متتاليات من جمل ســـليمة التكوين تتدرج للوصول إلى النهاية، فإن هذا المنطلق من التعريف يثير عدة تســـاؤلات وتعترضه بعض الإشـــكالات، ولعل من أبرزهـــا: أن مفهوم (متتاليات الجمـــل)، ولو كانت المتتاليـــات مرتبطة ببعضها بعضـــاً، لا يرقى لأن يكون خصيصة تميز كل النصوص، فـــلا يزال هذا الأمر إلى اليوم مشـــكوكاً فيه، خصوصاً إذا أدركنا أن النص وحدة أساسية، وليس تركيباً من عناصر صغرى. وأما الاعتراض الآخر فيكمن في مفهوم (سلامة التكوين والربط) الذي يركز عليه هذا الاتجاه في دراسة متتاليات الجمل؛ إذ يعني مثل هذا المفهوم وجود قواعد تركيبية صارمة بالمعنى المنطقيّ والرياضيّ للكلمة، وقد اتضح فيما بعد أن أنحاء النص لا يمكنها أن تنتج قواعد لسلامة التكوين بالمفهوم التقني لمعنى القاعدة، على غرار ما هو موجود في أنحاء الجملة[١].

٢- ١-٢ لسانيات النَّص: من المُتَتاليات الجُمْليَّة إلى بِنْية النَّص الكُليَّة:

منذ اتكأت البحوث الحديثة على مصطلح البنية *Structure*، واكتشـــفت به التنظيم الداخلي للوحدات وطبيعة علاقاتهـــا وتفاعلاتها، مما لم يكن مُحدَّداً من قبلُ، لم يعد من الممكن في الفكر الحديـــث التخلي عنه. وفي مجال تحليل الخطاب يُقدِّم لنا مفهوم البنية ســـواء أتعلَّق بالبنية الصغـــرى أم بغيرها من البنى الكلية عوناً أساســـياً؛ لأمريـــن: أولهما: أنه يســـعفنا في التخلُّـــص من الارتباط بالوحدات الجزئيـــة في القول، فلا يصبـــح التحليل اللغوي محكومـــاً عليه بأن

(١) يُنظر: راستيي: **فنون النص وعلومه**، ص٤٣.

يقتصر على مســتوى الكلمة والجملة. وإنْ تجاوزها فلا يتعــدّى الجملتين في غالب الأحوال، كما يحدث مثلاً على المســتوى البلاغي فــي مباحث الفصل والوصــل، والتقديم والتأخير التي تنحصــر في هذا الإطار. وأمــا الأمر الثاني، فلأن مفهوم البنية ذو طابع تجريدي، فهو أكثر علمية وأشــد قابلية للالتقاط على مســتويات عديدة، تتدرّج من الأبنية الصغرى إلى الكبرى حتى تصل إلى النص كُلِّه باعتباره بنية، ثم تتجاوز ذلك لتتسع لاعتبار هذه البنية مغلقة أو مفتوحة على غيرها من الأبنية في النظــم الأخرى، وهذا الطابع المــرن للبنية يجعل موضوع المعرفة العلمية لعلوم اللسان متسقاً مع بقية العلوم الإنسانية[1].

وبعدَ أن سارت اللســانيات النصية في الاتجاه المبدئي - الذي ينظر إلى النص من حيث هو جمل متتالية - شــوطاً ليــس بالطويل، تبيَّــن أن هذا النهج الفكري لا يُمكِّننا إلا من رؤية جزء فقط من جملة المُميِّزات المهمة للنص؛ ممّا حال دون الوصول إلى حلول مقنعة، وكانت العقبة الكبرى أن وحدة النص ظلت غامضة[2]، وأبنيته الكبرى لا تزال غير مرسومة كما يرى هارتمان[3].

ولهذا يمكن القول بأن ســبر العلاقات بين الجمل جعل لســانيات النص تتقدم خطــوة مهمة في مجال تحليل النصوص على مســتوى تكمــن خلفه بنية التتابعات، ولقد اســتخدم عن عمد في المباحث المعالجــة ضمن هذا الاتجاه مصطلح: (تتابــع) غالباً؛ لأنه لم يكن قــد تبيّن بعد بوضــوح أن التتابعات التي تتشكل من جمل، وتفي من جهتها بقيود الربط والترابط، تُشكِّل كذلك بوجه عام في حقيقة الأمر نصاً ما، بوصفه كُلاً موحّداً.

---

(١) يُنظر: فضل، صلاح: **بلاغة الخطاب وعلم النص**، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة (١٦٤)، ط١، ١٩٩٢م، ص١٢١.

(٢) يُنظر: دي بوجراند، روبرت: **النص والخطاب والإجراء**، ص٦٥.

(٣) يُنظر: بحيري: **علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات**، ص٥٧.

ولهذا تولَّد عــن النهج الآنف الذكــر اتجاه آخر يهتم فــي المقام الأول بأوجه الترابط التي ترتكز على النص بوصفــه كُلّاً، أو على كل حال بالوحدات الكبرى للنص، فعن طريق مفهوم (البنية الكبرى) اســتطاع علماء النص مقاومة الفكرة الشــائعة عن أن التماسك النصيّ يتحدد على مســتوى علاقات الترابط بين المتتاليات والجمل فحســب؛ لأن هذا المســتوى الأخير لا يُقدِّم ســوى الأبنية الصغرى، وتظل البنية الكبرى هي التمثيل الكليّ الذي يحدد معنى النص باعتباره عملاً كُليّاً فريداً[1].

وليس القول بـ(البنية الكلية) يلغي (البنيــة الصغرى) التي تُعدّ وحدة بناء النص؛ إذ إن (كلية) النص تســتدعي الأجزاء التي يتكون منها ذاك الكل (البنية المغلقة). ومعنى ذلــك بعبارة أخرى أنه مــا دامت الجملة أعلــى وحدة تهتم بها اللســانيات النظامية، فإن النص مكــون من عدة جمل مترابطــة فيما بينها، ومن خــلال عملية الترابط هذه تتشــكل البنيــة الكلية التي تنتظــم داخلها كل المكونات والعناصر. ويســتتبع الحديثُ عن البنية الكلية حديثاً آخر عما يمكن تسميته بـ(التنظيم النصيّ) الذي يُعدّ الســمة الأساسية التي تحكم مفهوم (البنية الكلية)، فكل التفكير في النص والخطاب من خــلال نظريات تحليل الخطاب أو لســانيات النص أو مختلف العلوم الأخرى التي اهتمت بالنص، هو بشــكل أو بآخر يبحث في (التنظيم النصيّ) بوصفه قطب الرحى، وإن تعددت أشــكال البحث فيه وصوره واختلفت باختلاف التصورات المنطلق منها، أو الإجراءات المقدمة لوصفــه وتأويله، فتنــاول (التنظيم النصيّ) يضمن الإمســاك بـ(كلية الموضوع المبحوث فيه: (النص)[2].

---

(١) يُنظر: بحيري: **علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات**، ص١٢٦.

(٢) يُنظر: يقطين، سعيد، **الترابط النصي والخطاب الروائي العربي**، جامعة البحرين، مجلة العلوم الإنسانية، العدد ١٨/ ١٩، ٢٠١٠م، ص١٧٨.

وقد تمثّل هذا الاتجـاه الذي يولــي (البنية الكلية) للنــص عناية خاصة في أعمال: (فــان دايك) و(هارتمــان) و(بتوفي) و(دي بوجرانــد) وغيرهم من علماء لســانيات النص، ولا نســتطيع هنا أن نحصر هذا الاتجاه المتطور في دراسة النص على هذه الفئة فحســب، فقد وجدت محاولات ضمن هذا الإطار ســابقة لجهود هــؤلاء العلماء نذكر منها على ســبيل المثال دراســة (جــي. ال. فشــر) المقارنة للحكايات الشــعبية، التروكية *Truk* واليونانية *Ponape*، التي أجريت عام ١٩٦٥م، فقد أبدى هذا الباحث عناية خاصة بما يســميه: (البنية العامة)، ويعني بها: مجموعة من العلاقات المنطقية بين الأجزاء الرئيسية لنص الحكاية، من العلاقات في الحدود الدنيا بين الجمل بأكملها إلى العلاقات بين مجاميع من الجمل والأحداث والأجزاء الرئيســة للحكاية، وهو يؤكــد أن البنية العامة للحكاية ليســت لهــا علاقة منطقية ضرورية بالبنية على المســتويين الضيِّقين: النحوي والصوتــي، ومما يؤيد قوله أن النص إذا ترجم جملــة جملة من لغة إلى أخرى، فإن بنيــة الجمل المفردة للنص لا بد أن تتغير، أما البنية العامة فتبقى دون تغيير. إن هذه الآراء التي أتى بها (فشــر) - كما يرى هيندريك - توفر دون شــك تصحيحاً مفيداً للمحاولات المتحمســة التي تحول كل شــيء في تحليل النص إلى علم اللغة[١]. ولعل (رولان بارت) يُلمح إلى هذه البنية العامة للنص، ولكن من طَرْف خفيّ في قولــه: "الخطاب ليس جمعاً من الجمل، إنه هو نفسه، ولو نستطيع لقلنا: إنه جملة كبيرة"[٢].

وإذا تجاوزنا هــذه الآراء المتفرقة التــي تنبهت إلى بنية النــص العامة، فإننا سنقف على نموذج منظم وشامل قدَّمه العالم الهولندي (فان دايك) تِباعاً على مدى عشرات السنين، حيث ركَّز على مظهرين أساسيين من تحليل الخطاب:

---

(١) يُنظر: *O.Hendrick Wiliam*، **علم اللغة السيميائي والأدب المروي**، ترجمة: نوزاد حسن أحمد ويوئيل يوسف عزيز، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ط١، ٢٠١٠م، ص٤٥.

(٢) بارت: **هسهسة اللغة**، ص٢٨.

- **أولهما:** مراعاة علائق الانسجام الخطيّ الموجود بين الجمل، من خلال القيــام بتفصيل القول في آليات الانســجام الخطــيّ بالاعتماد على عدة علائق، مثل: المطابقة، والتداخل، وعلاقة الجزء بالكل.
- **ثانيهما:** (البنية الكبرى) أو مــدار الحديث؛ الذي يعنــي به تكثيف نص طويل في كلمة أو تركيــب بالاعتماد على المعرفــة اللغوية وعلى معرفة العالم وعلى معرفة السياق[١].

فهنا نجد فان دايك يســتخدم مصطلح (البنية الكبــرى) ليطلقه على أبنية النص العامة؛ من أجل التمييز بينها وبين (البنيــة الصغرى) التي يطلقها على أبنية الجمــل والتتابعات في النصــوص، ويذهب (فان دايك) إلــى أن "الأمر الجديد والمثير للاهتمام في تلك النظرية الناشــئة لنحو النص هو إدخــال مفهوم (البنية الكبرى)، وهو مفهوم لــم يكن معروفاً من قبل في أيّ شــكل من أشــكال نحو الجملة. والفكرة الأساســية في البنى الكبرى هــي أن العلاقات داخل النصوص لا تقتصر على العلاقات الضيّقة على مســتوى البنى الصغــرى، وهي العلاقات بين الجمل المتتابعة، بل إنها تمتد لتشمل البنى الكلية التي تعطي لتلك النصوص ترابطها وتنظيمها العامين"[٢].

وينص الفــرض الذي يســتند إليه (فان دايــك) بوصفه البدايــة على "أن تتابعات الجملة فقط لها بنية كبرى، ســنحددها نظرياً بأنها نصوص، وسنفترض هنا كذلك أنه توجد أبنية نصية خاصة ذات طبيعــة عامة، أي أبنية كبرى، وأن هذه الأبنية الكبرى وفق طبيعتهــا دلالية، فلذلك تتمثل البنيــة الدلالية العامة لنص ما

---

(١) مفتاح، محمد، **التشــابه والاختلاف (نحو منهاجية شــمولية)**، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ط١، ١٩٩٦م، ص٣٨.

(٢) فان دايك، تون إيه، **من نحو النص إلى تحليل الخطاب النقدي** (سيرة ذاتية أكاديمية موجزة)، ترجمــة: أحمد صديق الواحي، مجلــة النقد الأدبي فصول (ملف العــدد: تحليل الخطاب: رهانات وآفاق)، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، العدد٧٧، ٢٠١٠م، ص٢١.

بصورة مجردة في البنية الكبرى، ولئن وجدنا المتتاليات ينبغي أن تحقق شـــروط التماسك الخطي أو الأفقي فإن النصوص لا تكتفي بتحقيق هذه الشروط، لمجرد أنها مجموعة من المتتاليات؛ بل لا بدّ لها من تماســـك بنيويّ شامل، ومن المهم هنا أن نوضح أن الأمر في ذلك يتعلق بأبنية مجرّدة ونظريّة، وإن كانت تقوم على مقولات وقواعد ذات طبيعة عامّة وعرفية، يَعْرِفها مستعملو اللغة بصورة ضمنية، أي يمتلكون ناصيتها ويستخدمونها"[١].

إنه ليبـــدو بالفعل أن المميزات الأكثر وســـماً للنصوص تأخذ مكاناً بشـــكل رئيس على المســـتوى الدلالي، ولهذا تُعدّ معظم البحوث في ميدان القواعد النصية ذات طبيعة دلالية؛ ذلك أن التتابعات الجملية توصف بشـــكل رئيس بمصطلحات (العلاقـــات الدلالية) بين الجمـــل[٢]، وفهـــم المتتاليات اللغويـــة والجمل النصية المركبة يقتضي عدداً من الملامـــح البارزة، يأتي في مقدمتهـــا أن عمليات التكوين تتجه بصفة خاصة إلى الجانب الدلالي، أي أن المتحدث يريد أن يسجل في ذاكرته قبل كل شـــيء المعلومات المتصلة بالمضمون المأخوذ مـــن الجمل والمتتاليات، لا تلك المعلومات الصوتيـــة أو الصرفية أو المعجميـــة أو النحوية، وإن كانت هذه الأخيرة بطبيعة الحال أدوات يتمّ عن طريقها تكوين البيانات الدلالية والتعبير عنها. والأبنية الكبرى للنصوص أيضاً كما يرى (فان دايك) ذات طبيعة دلالية؛ فهي لذلك تصوّر الترابط الكليّ ومعنى النص الذي يســـتقر على مســـتوى أعلى من مســـتوى القضايا الفردية. وبذلك يمكن أن يُشـــكِّل تتابع كُليّ أو جزئيّ لعدد كبير من القضايا وحدة دلالية على مستوى أكثر عمومية[٣].

---

(١) فـــان دايك: **علم النص مدخل متداخل الاختصاصـــات**، ص٧٤، ٧٥. فضل: بلاغة الخطاب وعلم النص، ص٢٣٧.

(٢) يُنظر: فان دايك: **النص بنى ووظائف (مدخل أولي إلى علم النص)**، ص١٥٤.

(٣) يُنظر: بحيري: **علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات**، ص١٧٣.

والأبنية الكبرى لدى فان دايك لا يبدأ بهـا التحليل، وإنما يبدأ في إطار هذا المنهج من الأبنية الصغرى، أو التراكيب المتشـكلة في جمل، أو متواليات جملية تؤلف نصـاً معيناً، وبينهـا علاقات ربط نحـوي، وهو ما أطلق عليه: (التماسـك الجزئي)، ثم ينتقل إلى الأبنية الكبرى، وهي تصورات دلالية - كما سبق - يتجمع تحتها كمّ غير محـدد من الأبنية الصغرى، ويناط إلـى المحلل تحديدها، وتحديد أشكال التماسك الكلي، ويؤكد (فان دايك) في مواضع مختلفة من عمله الأساسي (علم النص) علـى قيمة أبنية النـص ومسـتوياته والحركة الديناميـة أثناء عملية الانتقال بينها، وصور التفاعل الناتجة عن تلك الحركة، بحيث انتهى إلى أن تحليل النصوص يعتمد أساسـاً على رصد أوجه الربط والترابط والانسجام والتفاعل بين الأبنية الصغرى الجزئية والبنية الكبرى الكلية (أو الأبنية الكبرى) التي تجمعها في هيكل تجريدي منتظم[(١)].

وتَصوُّر البنية الكبرى لدى (فان دايك) لا يؤدي إلى تصور التماسـك الكلي بين وحدات النص الكبرى فحسـب، بل يؤدي كذلك إلى تصور التماسك الجزئي بين الجمل والمتواليـات الجملية أيضاً، ومن ثَمّ فإن تحليـل النصوص يعتمد على رصد أوجه الترابط، والانسـجام، والتفاعل، بين الأبنية الصغـرى الجزئية، والبنية الكلية الكبرى التي تجمعها في هيكل تجريدي[(٢)]. وتصور البنية الكبرى لديه كذلك تصور نسـبيّ، فالقضيّة لن تكون أبـداً قضيّة كبرى في ذاتها، ولكنّها سـتكون على الدوام قضيّة إزاء القضيّة (الصغرى) التي اشـتقت منها بوسـاطة الضوابط الكبرى، وقد يعني هذا أن القضية نفسـها تسـتطيع أن تكون قضية كبرى في نص ما وقضية صغرى في نص آخر[(٣)].

---

(١) يُنظـر: فان دايك: **علم النص مدخل متداخل الاختصاصات**، ص٧٤ - ٩٧؛ بحيري: **علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات**، ص٧٥، ١٣٠.

(٢) يُنظر: بحيري: **علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات**، ص١٤٤.

(٣) يُنظر: فان دايك: **النص بنى ووظائف (مدخل أولي إلى علم النص)**، ص١٦١.

وبناء على ما سبق يمكن أن يُعرَّف مفهوم البنية الكبرى على وجه الخصوص بالإشارة إلى القواعد الدلالية الدقيقة نسبياً والخاصة باشتقاق القضايا الكبرى من القضايا الصغرى المتتابعة، وهكذا يصبح لدينا تفسير شكلي لظاهرة تلخيص النص المألوفة، وفي سيكولوجية معالجة النصوص أدّت هذه البنى فيما بعد دوراً أساسياً في تفسير الطريقة التي يفهم بها مستعملو اللغة النصوص ويخزنونها ويسترجعونها. ونتيجة عملية الفهم هذه هي تمثيل النص في الذاكرة الشخصية، أي ذلك الجزء من الذاكرة طويلة الأمد الذي تختزن فيه الخبرات الشخصية للإنسان. وتؤدي فكرة البنية الكبرى دوراً أساسياً في هذه العملية وهذا التمثيل، فالبنية الكبرى هي بنية يكوِّنها مستعمل اللغة لكي ينظم تمثيل النص في الذاكرة، ولهذا السبب تأخذ هذه البنى مكاناً مركزياً في المعالجة الإدراكية للنص، فالقارئ غير قادر على تكرار النص كلمة كلمة ولا جملة جملة، إن القارئ عملياً لن يتذكر من قراءته للنص بعد عدة أسابيع سوى مواضع معينة، فكل أنواع التفاصيل تحذف في البنية الكلية، ولا يبقى محفوظاً فيها إلا المعلومة الأكثر أهمية والأكثر توافقاً، فالقُرّاء يصطفون من النص عناصر (مهمة) مختلفة، وذلك بالنظر إلى وظيفة معارفهم ومصالحهم، ومهماتهم أو أحكامهم، ولهذا فالبنية الكبرى تستطيع إذن أن تتغير من شخص إلى آخر. وبعبارة أُخرى فإن البنية الكبرى للنص بشكل رئيس هي التي تقاوم النسيان إلى حدّ ما، وهذه البنية في أي نظرية نفسية هي بنية ذاتية، فهي تفسر كيف يفهم مستعمل اللغة أهم ما في النص، أي موضوع النص، وسنلاحظ - أنه على الرغم من اختلافات مستعملي اللغة على مستوى (التأويل الإجمالي) للنص - اتفاقاً كبيراً نسبياً بينهم، ومن غير هذا الاتفاق الذي تحدده تواضعات التواصل، فإن كل فهم ضروري لانتقال المعلومة سيكون مقصيّاً[1].

---

(١) يُنظر: فان دايك: **من نحو النص إلى تحليل الخطاب النقدي**، ص٢٤؛ فان دايك: **النص بنى ووظائف (مدخل أولي إلى علم النص)**، ص١٥٨، ١٧٦.

ولم يقتصر الأمر لدى (فان دايك) في دراســاته النصيّة على الحديث عن (البنية الصغرى) و(البنية الكبرى) للنصوص فحســب، بل نجده يدرج مصطلحاً آخر ضمن هذه الدراسات، هو (البنية العليا) *Superstructure*، وبعض المصادر تترجم هذا المصطلح إلى (البنية الفوقية)، وفي هــذا الإطار يقول (فان دايك): "كنت في أعمالي الأولى أصنف هذه البنى الكبــرى إلى نوعين مختلفين، وهما البنى العامة المختصــة بالمعنى، والبنــى العامة المختصة بالشــكل، ولتجنب الخلط بين هذيــن النوعين من البنى العامة اســتحدثت فيما بعــد مفهوم (البنية الفوقية) للإشارة إلى ذلك النوع الأخير من البنى، أي البنى التنظيمية *Schematic* المجردة التي تنظم الشــكل الكليّ أو الصيغة الكليّة للنص، حســبما نعرفها من نظرية السردية أو نظرية الحجاج"[1].

ولتجنب الخلــط الذي يمكــن أن يحصل بيــن مصطلح (البنيــة الكبرى) ومصطلح (البنية العليا)، فإن (فان دايك) يُبْقي على المصطلح الأول لتفسير المعنى العام لنص ما (موضوع النص)، على حين يُدخل المصطلح الثاني لأول مرة ليطلقه على الأبنية العامة التي تميز نمط نص ما، فـ(بنية الحكي) على سبيل المثال تُعدّ بنية عليا، وهي مســتقلة عن مضمون الحكي (البنية الكبرى)، وهذا الاستقلال لا يعفي الأبنية العليا من أن تفــرض على مضمون نص ما قيوداً محــددة. إذ يمكن أن تدور حكاية معينة حــول موضوع محدد - الاقتحــام مثلاً - بيد أنه إلــى جانب الحقيقة القائلة بأن للنص ذلك الموضوع العام، فإن له بوجه عام سمة فارقة في الوقت نفسه، وهو أنه (حكاية)، وبعبارة أخرى: بعد ســماعنا وقراءتنــا حكاية ما، نعرف أن الأمر يدور حول حكاية، وليس حول إعلان أو محاضرة.

واســتقلال الأبنية العليا عن المضمون تجعل المرء عــادة لا يصف تلك الأبنية بمساعدة قواعد لغوية، ولذا يمكن أن يُقال - وإن كان ذلك بشكل محدود

(١) فان دايك: **من نحو النص إلى تحليل الخطاب النقدي**، ص٢١.

– إن شخصاً معيناً يمكن أن يتحدث لغته ويفهمها لكنه مع ذلك لا يجب أن يكون قادراً على سـرد حكاية، ومن ناحية أخرى يصعب أن تفيد مستخدم اللغة معرفتُه لقواعد النحو الخاصـة بلغته – التي عادة مـا تكون قواعد للجملـة أو تتابعات الجمل – وهو لا يعرف كيف يصور معايشـاته اليومية فـي حكاية صحيحة، أو كيف يسـتطيع أن يفهم حكاية في حدّ ذاتها من آخرين. وهكـذا فإن المرء يجب أن يتمكن من القواعد التي تُشكِّل أسـاس الأبنية العليا، وتلك القواعد تُعزى إلى قدرتنا اللغوية والاتصاليـة العامة جداً. ومن المفتـرض أن يكون لمجموعة من الأبنية العليا خاصية عرفية، أي معروفة لدى أغلب المتكلمين في جماعة لغوية ما من خلال تحققها في نصوص اللغة الطبيعية.

وثمة خاصيّة مشـتركة بين الأبينة العليا والأبنية الكبـرى، فهما لن يُحدَّدا بالنظر إلى جمل مسـتقلة أو تتابعات نص ما، بل بالنسـبة للنص بوصفه كُلاً، أو بالنسـبة لقطع محددة من النص. وهذا هو السـبب في الحديث عن (أبنية كُليَّة) في مقابل أبنية خاصة أو صغرى على مسـتوى الجمل. فحين نقول عن نص ما: إنه يدور حول حكاية ما، فإن هذه المقولة تسـري على النص بوصفه كُلاً، وليس على الجملـة الأولى أو مجموعة الجمـل الأولى، التي لا يمكـن أن تُعدّ مطلقاً على الأرجح أيضاً للوهلة الأولى جزءاً من حكاية. بيد أن الأبنية العليا لا تكشف في النص عن بنية كلية خاصة تالية فحسـب، بل إنها تحدد في الوقت ذاته النظام الكلي لأجزاء النص أيضـاً، ويتبين من ذلك أن البنية العليـا يجب أن تتكون من وحدات محددة خاصة بمقولة جنس محدد[١].

وهنا نجـد (فان دايك) بعد عشـرات السـنين من تطور لسـانيات النص يبدي اسـتغرابه، ويرى "أنه حتى يومنا هذا توجد مداخل لنحو الخطاب لا تُطبَّق إلا على المسـتوى الخطي للجمل، أو القضايا المتتابعـة، وتتجاهل البنى الكُليّة

(١) يُنظر: فان دايك: **علم النص مدخل متداخل الاختصاصات**، ص٢٠٨ – ٢١٢.

شـــديدة الأهميّة (البنى الكُبرى والبنى العليا) التي تحدد معنى النصوص وشكلها الإجماليين"[1]. ويذهب (فان دايك) إلى أن أحد الأسباب الرئيسة لهذا التجاهل هو أن "البنى الكبرى لا تزال أجســاماً غريبة في النظرية النحوية، أي لا تزال بنى تحتاج إلى تفسير مختلف عن بنى معنى الجمل أو العلاقة بين الجمل. والحقيقة أننا لا يمكننا أن نتصور وصفاً للبنى (الســردية) أو (الحِجاجيّــة) أو (المُحادثية) تقوم على قواعد النحــو وحدها. وبهذا المعنى فإن اللغويات الحديثة نفســها لم تطور على الإطلاق في اتجاهها الســائد نظرية حقيقية لاستعمال اللغة تقوم على الخطاب؛ ذلــك أن النماذج النحوية فــي اللغويات الحديثة ظلــت في جوهرها نماذج نحوية تتابعية أو خاصــة بالجمل، وينطبق الأمر نفســه على جزء كبير من اللغويات النفسية واللغويات الاجتماعية"[2].

(١) فان دايك: **من نحو النص إلى تحليل الخطاب النقدي**، ص٢٣.

(٢) فان دايك: **من نحو النص إلى تحليل الخطاب النقدي**، ص٢٣.

خاتمة

لقد ترسَّخ لدى اللســانيات الحديثة منذ بدايات القرن العشرين أن استقلالها علماً دقيقــاً قائماً بذاته يكمــن في ضرورة تحديــد الموضوع الــذي تُعنى ببحثه، فأدَّى إدراكها لهذا الحقيقة ومن ثَمَّ ســعيها الحثيث إلــى تطبيقها في جميع مباحثها ومناهجها إلى أن تتبوَّأ مكانة عالية بين جميع المعارف والعلوم الإنســانية. وبسبب العلاقة الوثيقة التي تربط بين اللســانيات وبين تحليــل النصوص والخطابات، كان ينبغي - أيضاً على أيّ تحليل يروم تجاوز الجملة - أن يُعلن عن الحدود التي يمكن أن تطالها أدواته الواصفة ليقف عندها.

وحين عُني اللغويون بالنصــوص والخطابات بعد المنتصف الثاني من القرن العشرين واجهتهم مســالك تفكير مألوفة وصياغات مُسبَقة لمعرفة موروثة متجذرة في (لســانيات الجملة)؛ مما جعل القضايا التي تمّ الالتفات إليها في هذه المرحلة تأخذ طابعاً عاماً يمكن تناوله بإجراءات وصف لها ارتباط قريب بلسانيات الجملة، وبالتالي لم يُغيَّر المفهوم النظريّ الأساســيّ للوصف النحوي، وإنما كُيِّفت قواعد الجملــة بحيث صار انتقــال الجهاز الواصف مــن إطار الجملة إلــى إطار الجمل المترابطة أمراً ممكناً، وصار بمســتطاع (لســانيات النص) أن تبحــث أجزاء كبيرة لقضايا جديدة تتجــاوز حدود الجملة من خلال تصورات قديمــة. وبناء على ذلك يمكن القول بأن ملامح المحاولة الأولى للســانيات النص تحــددت بالانتقال من التحليل المقصور على الجملــة إلى تحليل متتاليات من الجمــل، وكان لهذا صلة بمفهوم الجملة المُسلَّم به من الأنحاء النظامية.

ويلاحظ أن معظم مُقاربات الوصف النصيّ في تلــك المرحلة بُعثت من داخل النحو؛ فهي تنطلق مــن الفرض القائل: إن النصــوص ذات طبيعة مماثلة للجملة أساساً، و(نحو النص) تبعاً لذلك يجب أن يكون نموذج الإطار لوصف النصوص، ولذلك يمكن أن تُســتبدَل بقواعد بناء الجملــة المعروفة قواعد بناء النص أو أن تســتكمل بها على الأقل، ومــن ثم فإن مهمة مثل هــذا النحو لبناء النص تلاحظ في إطار فرضية التوسع في صياغة قواعد نحوية للنص قياساً على القواعد النحوية للجملة.

ولعل الســبب في انبعاث مقاربات الوصف النصي المبكرة من داخل النحو يرجع إلى الكَمّ المعرفي الكبير الذي يتسم به المجال النحويّ إذا ما قورن بغيره من مجالات المعرفة الأخرى، هذا بالإضافة إلى أن الدِّراسات والمباحث التي وُضعت ضمن إطار (لسانيات النَّص المُؤسَّســة على النِّظام اللغويّ) قَدَّمت البرهان الساطع على أن النحو قريب المأخذ بشكل مستقل نســبياً عن أنظمة إدراكية أخرى، ويبدو أنه قابل للنمذجة بصورة جعلت انطلاق بواكير الدراسات المتعلقة بنظرية النص من فِنائه أقرب مأخذاً وأيسر حالاً.

ولهذا ألفينا أمامنا في نهاية العقد الســادس من القرن العشرين وبداية العقد السابع مُقاربَتَيْ بحث لـ(لسانيات النص المؤسَّســة على النظام اللغويّ)، إحداهما رأت في دراســة النص امتداداً طبيعياً لدراســة الجملة، مُعتبرَة أن النص لا يختلف في جوهره عن الجملة من حيث إنه يمكن وصفه باعتماد المنهج نفســه، والوسائل النظرية نفسها أيضاً.

ومن ثَمّ يمكننا القول بأن هذا الاتجاه المبدئي قد تهيّأ لتطوير لسانيات للنص تواصل لســانيات الجملــة بوجه خاص، من خــلال إمدادها ببعــض القيود داخل متواليات جملية، وبالتالي تمحــورت الاهتمامات الأولى حول مســألة الربط بين الجمل داخل إطار النص.

أما المقاربة الثانية فــرأت أن حصر تعريــف النص بأنــه: (متتاليات جملية متماســكة) لا يُرينا إلا جزئية واحدة فقــط من جزئيات النص المهمــة، بل إن هذه المتتاليات حتى وإن كانت متعالقة ببعضها بعضــاً فإنها لا ترقى لأن تكون خصيصة تميز كل النصوص، فهذا الأمر لا يزال مشــكوكاً فيه، وخصوصاً إذا تَمَّ إدراك النص بأنه وحدة أساسية، وليس تركيباً من عناصر صغرى متتالية. من أجل ذلك وجدنا فئة من الباحثين قامت بتجاوز هذه النظرة الضيقة للنص مُلتفتةً إلى (بنية النص الكُليَّة)؛ ممثلة بـ(البنية الكبرى) و(البنية العليا).

فعن طريــق مفهوم هذه البنية اســتطاع علماء النص مقاومة الفكرة الشــائعة عن أن التنظيم النصيّ يتحدد على مســتوى علاقات الترابط بين المتتاليات والجمل فحسب؛ إذ إن هذا المستوى لا يُقدِّم ســوى الأبنية الصغرى، وتظل (البنية الكلية) هي التمثيل الحقيقي الذي يحدد تنظيم النص ومعناه.

الفصل الثالث

لسانيات النص ونظرية التواصل

تمهيد

إنَّ النسق المعرفي في حقل العلوم الإنسانية بعد النصف الثاني من القرن العشرين أصبح متداخلًا، والسِّمة البارزة لأغلب النظريات المُنجزَة في هذا المجال هي العبور التخصصي والوقوف على خطوط التماس الفاصلة بين العلوم المتجاورة، ولهذا كان من المُتعيَّن على أيّ مقاربة علمية أن تتوسَّل بجملة من الكفاءات المعرفية في مجال منظومة المعارف الإنسانية والاجتماعية.

وتُعدُّ نظرية التواصل من النظريات التي تقاطعت فيها مجموعة من العلوم والمعارف، فكانت ملتقى للكثير من التخصصات العلمية المتنوعة. فقد أثارت سيرورات التواصل اهتمام الفلسفة، واللسانيات، والتاريخ، والجغرافيا، وعلم النفس، والسوسيولوجيا، والسيميائية، والإثنولوجيا، والاقتصاد، مرورًا بالعلوم السياسية، وعلم الأحياء، ووصولًا إلى السيبرنيطيقا (التحكم الآلي)، والعلوم الإدراكية. وقد شكَّل حضور هذه التخصصات المتكاثف داخل التواصل، وهو يؤسس لحقله المعرفي الخاص داخل فضاء العلوم الاجتماعية، أحدَ المداخل الأساسية للتساؤل عن شرعيته علمًا قائمًا بذاته[1]، وهو ما جعله يبحث عن نماذج تضفي عليه هذا الطابع العلمي، فكان لا بدّ أن يتخذ من بعض الحقول المعرفية نموذجًا له، يبني من خلالها رؤاه العلمية التي تتكيف مع خصوصيته الأكاديمية.

---

(١) يُنظر: أرمان وماتلار، ميشال: **تاريخ نظريات الاتصال**، ترجمة: نصر الدين لعياضي والصادق رابح، ط٣، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٥م، ص١٩.

وليس أدلُّ على هذا التشتت المعرفي الذي مُني به علم التواصل من قول أرمان وماتلار في أثناء بيان هدفهما من الكتاب الذي اضطلاعا بتأليفه (تاريخ نظريات الاتصال): "يسعى هذا الكتاب إلى تعريف القارئ بالتعددية والانشطارات / التوزّع التي يعرفها هذا الحقل المعرفي، الذي يتموقع تاريخيًا بين الشبكات المادية وغير المادية، بين البيولوجي والاجتماعي، بين الطبيعة والثقافة، بين الدراسات الشاملة والمحدودة، بين القرية والكرة الأرضية، بين الفاعل الاجتماعي والنسق الاجتماعي، بين الفرد والمجتمع، بين حرية الاختيار والحتميات الاجتماعية. فتاريخ نظريات الاتصال هو تاريخ هذه التقاطعات، كما أنه تاريخ المحاولات المتعددة التي سعت إلى مفصلة أو فك، حسب القائمين بها، محاور (شيء) غالبًا ما ظهر على شكل تفرعات متعددة وتناقضات ثنائية أكثر منه تجليًا لمستويات تحليلية واضحة. هذه الفوارق في الرؤى التي غالبًا ما اتسمت بتعارضات فاصلة وإقصاءات متبادلة لم تَسِم فترة تاريخية وسياقات بعينها، بل شكلّت لازمة تاريخية لهذا العلم، نشأت على إثرها مدارس وتيارات واتجاهات مختلفة"[1].

وقد أدّى هذا الانشطار المعرفي الذي توزَّع التواصل ونظرياته إلى اختلاف كبير حول المفهوم والنظرية، بل وصل الأمر في بعض الأحيان إلى حدوث تعارض في طريقة المعالجة بين مختلف المدارس والتخصصات المعرفية، وربما غلب على الظن أن إطلاق مصطلح (مدرسة) أو (اتجاه)، عند الحديث عن نظريات التواصل، أن هناك نَسَقًا موحدًا تنطلق منه مثل هذه المدارس والاتجاهات في بناء الرؤى والمنهجيات، إلا أن ظن القارئ يتبدد ويتلاشى عندما يختبر صدق ما يعتقد في بعض التخصصات العلمية التي قاربت نظرية التواصل.

ومهما يكن من أمر فإن الباحث، وهو بصدد القيام بإعداد هذا الفصل المعنون بـ(لسانيات النص ونظرية التواصل)، يرى أن ثمّة سببين أساسيين يدعوان

(١) أرمان وماتلار: **تاريخ نظريات الاتصال**، ص٢٠.

إلى إنجازه، أما السبب الأول: فيكمن في أن معظم البحوث والدراسات المنجزة في الدرس اللغوي قد اتخــذت في مقاربتهــا لجوانب التواصــل وقضاياه نظرة ضيقة لم تتجاوز حدود (لســانيات الجملة) وأدواتها الواصفة في أغلب الأحيان، وهذه مســاهمة محدودة جدًا في تناول الظاهرة ووصفها، تُظهِــر مفارقةً واضحةً وقعتْ فيها مثل هذه الدراسات حينما تمسكت بـ(لسانيات الجملة) واتجهت في الوقت نفسه إلى تناول اللغة في ورودها الطبيعي المتمثل بالنصوص والخطابات، وضيقُ الأداة الواصفة هنا أمام ســعة الظاهرة الموصوفة، يُوقِعُ على اللغة شيئًا من الاحتباس، ولذا كان لابد من الانتظار حتى الثلث الأخير من القرن العشرين لتظهر لسانيات النص بنهجها القائم على الاستعمال، ويلج معها الاتصال اللغوي عوالم أرحب، حيث تتناســب ســعة الأداة الواصفة وجهاز التحليل مع سعة فضاء اللغة بنصوصها وخطاباتها.

وأما الســبب الثاني للمُضي في هذه الدراســة: فيكمن فــي أن الناظر في حقل اللســانيات يجد أن هنالك اتجاهين تناولا نظرية التواصل، أحدهما: الاتجاه الوظيفي ذو الإرث البنيــوي، والآخر هو الاتجاه التداولي ذو الإرث الفلســفي، وكل اتجاه مــن هذين الاتجاهين تنضــوي تحته عدّة مدارس تفتقــر جميعها إلى المقاربة الموحَّدة. والدراســات التي قامت بتناول نظرية التواصل في اللسانيات، على قلتها، قلما أقامت حدودًا فاصلة بين هذين الاتجاهين والمدارس التي انبعثت عنهما، حيث تدمج جنبًا إلى جنب المقــولات الوظيفية الجذابة لعلماء حلقة براغ وهيلمسليف وبنفينست ومارتينه وهاليداي، والمقولات الفلسفية الثقيلة لفلاسفة اللغة أمثال: هيدغر وفيتغنشتاين وغادامير وأوستن وســيرل... إلخ، ولهذا سعت الدراسة إلى رسم حدود واضحة بين هذين الاتجاهين بتناول نظرية التواصل لدى الاتجاه الوظيفي، وخصوصًا تلك المكتســبات التي خرجت بها لســانيات النص المُنبثِقة عن هذا الاتجاه، وتــمّ إرجاء الحديث عن الاتجاه الآخر إلى دراســات لاحقة تتكفل به بمشيئة الله.

والباحث - بحسب اطلاعه - لم يقف على دراسات سابقة أولتْ الجانب الوظيفي للسانيات النص المؤسَّسة على نظرية التواصل عناية خاصة، والدراسة التي قام بوضعها محمد العبد بعنوان: (النص والخطاب والاتصال)، تُظهِر أن نظرية التواصل في جانبها الوظيفي لم تُشكِّل عنوانًا لأيّ فصل من فصولها، فقد اقتصرت - في حديثها عن مفهوم الكفاية - على تناول الكفاية الاتصالية لدى التداوليين[1]، واتخذ الحديث عن ظاهرة الاتصال في الفصل الخامس من الدراسة نفسها: (الصورة والثقافة والاتصال) طابعًا أدبيًا ونقديًا[2]؛ ولذا فإن هذه الدراسة تخرج عن دائرة بحثنا وحدود اهتماماته المرسومة.

وأما الدراسة التي أجراها عز الدين البوشيخي والمعنونة بـ(التواصل اللغوي مقاربة لسانية وظيفية: نحو نموذج لمستعملي اللغات الطبيعية)، فقد قام الباحث بتقسيمها إلى أربعة فصول هي: الفصل الأول: من القدرة النحوية إلى القدرة التواصلية، والفصل الثاني: القالبية وبناء نموذج مستعمل اللغة الطبيعية، والفصل الثالث: مكونات نموذج مستعمل اللغة الطبيعية، والفصل الرابع: بنية نموذج مستعمل اللغة الطبيعية وطريقة عمله[3].

وقد غلبتْ على هذه الدراسة النزعة العقلانية، وظهر ذلك جليًا من خلال تركيز الباحث على الوظيفة التصورية للغة. والطابع التداولي لنموذج (النحو الوظيفي الخطابي) الذي تناوله البوشيخي ضمن مباحث الفصل الرابع[4]، يبتعد بدراسته أيضًا عن الحدود المرسومة لبحثنا.

---

(١) يُنظر: العبد، محمد: **النص والخطاب والاتصال**، ط١، القاهرة، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، ٢٠٠٥م، ص١٥.

(٢) يُنظر: العبد: **النص والخطاب والاتصال**، ص٣٤٣.

(٣) يُنظر: البوشيخي، عز الدين: **التواصل اللغوي مقاربة لسانية وظيفية: نحو نموذج لمستعملي اللغات الطبيعية**، ط١، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، ٢٠١٢م، ص٧ - ١٠.

(٤) يُنظر: البوشيخي: **التواصل اللغوي مقاربة لسانية وظيفية**، ص١٢٦.

وبناء على ذلك يمكن القول بأن تَناول نظرية التواصل في لسـانيات النص، لم يتجاوز حدود الإشـارات المتناثرة التي غالبًا ما جاءت ضمن إطار منفصل عن سياقه التاريخي، ولهذا سـعيتُ، وأنا أرسـم حدود البحث وتخومه، إلـى الوقوف - بقدر الإمكان - على المحطات الرئيسة لنظريات التواصل في حقول اللسانيات ومدارسها؛ بدءاً من الاتجاهات الوظيفية المنبثقة عن البنيوية في مطلع القرن العشـرين، ووصولًا إلى لسـانيات النص بوصفها واحدةً من أحدث تيارات البحـث اللغوي التي ختم بها ذلك القرن، محاولًا ضمن هذا الإطار الإجابة عن عدة تساؤلات تثيرها هذه الدراسة، ولعل من أبرزها: هل كان للسـانيات الوظيفية دورٌ في انبثاق لسانيات النص الموجَّهة على أسـاس نظرية التواصل؟ وما مدى المكتسـبات التي حققتها لسانيات النص في جوانب التواصل اللغـوي ومداراته؟ هذا مـا ارتهنتُ - جاهـدًا - الإجابة عنه بقدر المستطاع، متخذًا من المنهج الوصفي أداة لتتبع الظاهرة وتحليلها.

١ . اللغة أداة للتواصل:

اللغة بذاتها نشاط اجتماعي خلّاق لتطور البشـر الناطقين بها، فالإنسان بدأ بالكلام حين شعر بالحاجة الاجتماعية إلى التواصل، وهو لم يُعطَ اللغة من الطبيعة، ولكن الحاجة إلى التواصل هي التي جعلتها تنبعث حين سمحت له غريزته اللغوية بذلك؛ ولهذا فاللغة عندما تنأى عن كونها هبة من الطبيعة، فإنها تصبح في أيدي بني البشـر ملكية طبيعية، تضع من يفقدها منهم ضمن دائرة العجز والإعاقة، فالاتصال بالآخرين يشكل مسألة حياة أو فناء بالنسبة للفرد في إطاره الاجتماعي.

والملكيةُ العامة أضفت على اللغة قيمة اسـتعمالية عالية، فغدت إلى حدّ بعيد النظام الأكثر كفاءة تواصلية في المجتمعات الإنسانية، فقيمة أي نظام تواصلي ترتبط بمدى شيوعه وانتشـاره، وازدياد عدد هؤلاء الذين يمكن أن أتفاعل معهم عن طريق نظام تواصلي ما، يزيد من نفع هذا النظام بالمعنى الفعلي، فالتداول الشائع لمثل هذه الأنظمة التواصلية يزيد من حجم تكيفها لتقوم بتأدية وظيفتها على أكمل وجه.

والتكيّف اللغوي يحدث في العادة بشكل مستمر بوصفه عملية تضمن كفاءة معينة في عالم متغير، ذي احتياجات تواصلية متغيرة، وهذا التكيف لا يلاحظه غالبًا متحدثو اللغة. وتوصف اللغة - عادة - بأنها نظام وظيفي عالي التكيّف فيما يتصل بالاحتياجات التواصلية لمتحدثيها، فهي بِعدّها نظامًا سيميائيًا: وافية دلاليًا؛ أي يمكنها - دون صعوبة - أن تدل على كل الأشياء التي يجب التمييز بينها لفظيًا. وهي موحدة بشكل ظاهر؛ لميلها نحو إزالة اختلافات الأنماط الاجتماعية من أجل الاستجابة بشكل أفضل للاحتياجات التواصلية، ولامتلاكها صورة مشتركة مقبولة بشكل عام من جماعتها اللغوية. إضافة إلى أنها متفاضلة بشكل كافٍ، بحيث توفر السبيل للأساليب اللغوية الدقيقة المحددة وظيفيًا[١]. وقد تكون إحدى اللغات أكثر تكيفًا من غيرها لخدمة أغراض معينة، إلا أن هذا لا يعني أنها أغنى أو أفقر جوهريًا من غيرها. وبالتالي يمكن الافتراض بأن كل اللغات الحية هي بطبيعتها أنظمة تواصل فعَّالة[٢].

وعندما يبحث العالم اللغوي (بنفينست) عن السبب في استعمال اللغة أداة تواصل، واضعًا البداهة موضع تساؤل كي يعللها، يذهب إلى أن اللغة في الواقع تستعمل هكذا بلا شك؛ لأن الناس لم يجدوا وسيلة أحسن منها للتواصل ولا أنجع، فاللغة تعرض إمكانات تجعلها قادرة على أن تكون أداة تواصل فاعلة، إنها تحتمل بث ما نعهد به إليها: أمرًا، سؤالًا، إعلانًا. وهي تثير كل مرة في المخاطب سلوكًا مناسبًا[٣].

---

(١) يُنظر: كولماس، فلوريان: **اللغة والاقتصاد**، ترجمة: أحمد عوض، الكويت، سلسلة عالم المعرفة (٢٦٣)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٠م، ص٣٠٩.

(٢) يُنظر: ليونز، جون: **اللغة واللغويات**، ترجمة: محمد إسحاق العناني، ط١، عمان، مؤسسة رلي للنشر، ١٩٩١م، ص٦٤.

(٣) يُنظر: بنفينست، إميل: "**عن الذاتية في اللغة**"، ضمن كتاب (لسانيات الخطاب: الأسلوبية والتلفظ والتداولية)، ترجمة: صابر حباشة، ط١، سورية، دار الحوار، ٢٠١٠م، ص١٣٥.

ولعل هذه الكفاءة التواصلية للغة ترجع من وجهة نظر بنفينست إلى طابعها الرمزي، "فملكة الترميز عند الإنسان تبلغ أقصى تحققها في اللغة، التي هي تعبير رمزي بامتياز، وكل أنظمة التواصل الأخرى، الخطية منها والحركية والبصرية إلخ، تتفرع عنها، وتفترضها مسبقًا...؛ لذلك فإن الرمز اللساني هو رمز توسيطي، إنه ينظم الفكر ويتحقق في شكل مخصوص، وهو يجعل التجربة الباطنية لذات ما منفتحة على ذات أخرى في تعبير متمفصل وممثل، وليس عبر إشارة مثل صيحة معدلة، إنه يتحقق في لسان محدد بمجتمع متميز من غيره، وليس في بث صوتي يشترك فيه الجنس كله"[1].

فاللغة تُعدُّ - بوصفها نظامًا رمزيًا خاصًا - كيانًا له وجهان: فهي من جهة واقعة فيزيائية؛ تستخدم الجهاز الصوتي لتَظهر، والجهاز السمعي لتُدرك. وبناء على ذلك فهي قابلة للملاحظة والوصف والتسجيل. وهي من جهة أخرى بنية تجريدية لا مادية، وإيصال لمدلولات معوضة للأحداث والتجارب بالإشارة إليها[2].

ولهذا تمكنت اللغة من القيام بوظيفتها بوصفها أداة تواصل في كل مجالات المجتمع إلى حد أن ماهيتها الرمزية التجريدية قد تحولت مما هو مادي إلى ما هو وظيفي. والناس في تواصلهم يستلهمون اللغة أكثر مما يلجأون إلى الطبيعة المادية المحددة للأشياء كما هي من حولهم.

فكلما نمّى الناس العلاقات فيما بينهم لزم أن تكون وسيلتهم للتبادل مجردة ومقبولة على نطاق عام. وفي المقابل إذا ما وجدت مثل هذه الوسيلة فإنها عند ذلك تسمح باتفاقات على نطاق مسافات يصعب بلوغها في ظروف أخرى، وتسمح بضم الأشخاص الأكثر اختلافًا للمشروع نفسه، كما تسمح

---

(١) بنفينست، إميل: "**ما اللغة؟**"، ضمن كتاب (اللغة: دفاتر فلسفية)، إعداد وترجمة: محمد سبيلا وعبد السلام بنعبد العالي، ط٤، الدار البيضاء، دار توبقال، ٢٠٠٥م، ص٤١.

(٢) يُنظر: بنفينست: "**ما اللغة؟**"، ص٤١.

بتفاعل النـــاس، وبذلك توحدهم. هــؤلاء الناس الذين كانوا مــن المحتمل ألا يتوحدوا في أي تشكيل لجماعة أخرى؛ بسبب اختلافهم المكاني، والاجتماعي، والشخصي، واختلاف اهتماماتهم[١].

ولم يقتصر الأمر على ذلك، فبالإضافة إلى الكفــاءة التواصلية العالية للغة، يتبيَّن أن الطابع التجريدي جعل منها أيضًا أداة اقتصادية خلاقة ذات إنتاجية واسعة، أثارت عجب العلماء والفلاســفة. فقد أدهشـــت هذه الخصيصــة (جاليلو) الذي رأى أن اكتشـــاف طريقة نستطيع بها إيصال أكثر أفكارنا ســرية إلى أي شخص آخر باســتخدام أربعة وعشرين شــكلًا صغيرًا أعظمُ الاكتشافات البشــرية. وينجح هذا الاختراع؛ لأنه يصوِّر خصيصة اللانهائية المتمايزة للغة التي تستعمل هذه الأشكال في تمثيلها. وبعد ذلك بفترة وجيزة دُهــش مؤلفو كتاب (*Port Royal Grammar*) بذلك الاختراع الرائع لوســيلة يمكن بها أن نكوِّن من عــدد من الأصوات تعبيرات لا نهائية، تمكننا من أن نُطْلع الآخرين على ما نفكر فيه، وما نتخيله وما نشعر به[٢]. فإنتاجية أي نظام تواصلي هــي الخاصية التي يصبح ممكنًا بموجبها بناء إشـــارات

---

(١) يُنظر: كولماس: **اللغة والاقتصاد**، ص٥٢.

(٢) يُنظر: تشومســكي، نعوم: **آفاق جديدة في دراســة اللغة والذهن**، ترجمة: حمزة بن قبلان المزيني، ط١، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٥م، ص٨٦. تجدر الإشارة هنا إلى أن تشومســكي، يرى من وجهة نظر معاصرة، أن اللغة ليست اختراعًا، لكنها لا تقل روعة بوصفها ثمرة لعملية التطور الأحيائي، التي لا نكاد نعرف عن الدور الذي قامت به شــيئًا. فتشومسكي لا يقول بتطور اللغة، بل يقول: إنها انبثقت بكل بساطة، بخلاف أغلب علماء اللغــة الذين يرون أنها تطورت نحو التواصل، وهو في مهاجمته لهذه النظرة التواصلية في كثير من أبحاثه، يستند إلى أقوال عدد من علماء البيولوجيا البارزين، (جاكوب) و(مونو) و(لوريا)، الذين يشـكّون في أن التواصل أمكن له أن يمــارس ضغطًا انتقائيًا كافيًا لإنتاج اللغة. يُنظر: روبول، آن: "**المؤتلف والمختلف بين الســببية البشرية وغير البشرية**"، ضمن كتاب (لســانيات الخطاب: الأســلوبية والتلفظ والتداولية)، ترجمة: صابر حباشة، ط١، سورية، دار الحوار، ٢٠١٠م، ص٥٤.

جديدة وتفسيرها؛ أي إشـــارات لم تعرف من قبل، ولا هي مدرجة في قائمة يمكن الرجوع إليها من الإشارات الجاهزة، مهما كان حجم هذه القائمة[1].

ووفقًا لمبدأ الاقتصاد اللغوي لدى (مارتينه) فإن الإنســـان يرضي احتياجاته التواصلية اللغوية، إلى حد ما، من خلال رواية أشياء مختلفة ضمن سياقات متنوعة بواسطة الأشكال عينها، ويشـــكل ذلك واحدًا من أساســيات أي اقتصاد لغوي[2]، وهذا المبدأ الذي يشـــكل حجر الزاوية في نظرية مارتينه يُظهـــر نزعتين متضادتين بالتبادل، يقوم تأثيرهما المتوازي بتنظيم التطور في اللغـــة، وهما: الحاجة إلى تلبية جميع ما تتطلبه عملية التواصل، والاتجاه في الوقت نفســـه إلى الاقتصاد في الجهد الذهني والفيزيقـــي أثناء عملية الـــكلام. فاللغة تبدو بوصفها نظامًـــا ذا تحكم ذاتي يخضع لقوتين متعارضتين: القوة الأولى، هي ميل المتحدثين إلى رفع كفاءة النظام إلى الحد الأعلى؛ أي تحقيق التواصل بأقل إنفـــاق للجهد، والقوة الثانية هي الرغبة في الفهم؛ أي أن الإنسان يبذل بلا شـــك المجهودات اللازمة لكي يصبح مفهومًا، والتواصل الناجم عن الزيادة والحشـــو هو الذي يضمن التلقي الســـليم للرســـالة. وبناء على ذلك فإن القوة الأولى غايتها هي تقليل الفائـــض، أما القوة الثانية فغايتها هي زيادته[3]. ولعل هـــذا التناوب بين القوتين لا يظهر جانـــب التعارض في اللغة، باعتبارها نظامًا حيويًا للتواصل، بقدر ما يظهر ثـــراء هذا النظام إذا ما قورن بالأنظمة الآلية الأخرى لوسائل التواصل الصناعي التي تفتقر لمثل هذا التوازي.

ولربما كانت أكثـــر خصائص اللغة لفتًا للنظر بالمقارنـــة مع غيرها من أنظمة التواصل الأخرى، هي مرونتها وتعدد اســـتعمالاتها، فنحن نستطيع استعمال اللغة للتنفيس عن انفعالاتنا وأحاسيســـنا، ولالتماس تعاون زملائنا، وللتهديد والوعيد،

---

(١) يُنظر: ليونز: **اللغة واللغويات**، ص٥٠.

(٢) مارتينه، أندريه: **وظيفة الألسن وديناميتها**، ترجمة: نادر سراج، ط١، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٩م، ص٣٥٥.

(٣) يُنظر: كولماس: **اللغة والاقتصاد**، ص٢٩٢.

ولإصدار الأوامر، وطرح الأسـئلة، والإدلاء بالبيانات، وإلى أمـور بعيدة جدًا عن ملكة الكلام، حتى إلى الأشياء التي لا يشـترط وجودها، بل لا يمكن وجودها، ولا يبدو أن أي نظام تواصل آخر سواء أكان بشريًا أم غير بشري يتمتع بمثل هذه الدرجة من المرونة وتعدد الاستعمالات[1].

وتلك المرونة التي اكتسـبتها اللغـات بوصفها أنظمة تواصـل فعالة جاءت من التسـامح الكبير الذي قام بين أولئك الذين يتكلمونهـا ويكتبونها، ومن قبولهم للأشـكال والقيم المختلفة عن تلك التي نعرفها ونمارسها منذ الأبد. فمثل هؤلاء، كما يرى مارتينه، لديهم اعتقاد راسـخ بـأن "التفاهم المتبادل يولـد من الرغبة في التواصل، وأن لسانًا مرنًا أفضل من لسـان نقي، وأن لسانًا جديدًا يمكن أن يبزَّ الذي سبقه، ليس فقط من جراء القيم العاطفية التي ترتبط به، بل لأنه سيظهر تلاؤمًا أفضل مع احتياجات مستعمليه؛ لأننا سنعرف أن نسـقط منه، حين يلزم الأمر، التعقيدات التي لا قيمة تواصلية لها، والتي تربك الألسن التي تملك تقاليد جيلية، لا بل ألفية. ينبغي أن يكون الاسـتلهام من الماضـي والحاضر هو المقصـود دائمًا، لا للإبقاء عليهما بأكملهما، بل بالأحرى من أجل التمهيد للمستقبل"[2].

وهذه المرونة لا تنفي عن اللغة صفة التعقيد، فاللغة بوصفها شـفرة تعد من أعقد أنظمة التواصل التي عرفها الإنسـان، ولعل هذه من أبرز السمات التي جعلت من اللغة الأداة الأكثر كفاءة لإنجاح عمليات التواصل بين البشـر، وهذا ما يكشف عنه جورج مونان بقولـه: "إن اللغة بما هي مجموعة الألسـن الطبيعية الإنسـانية، وليست شيئًا آخر عدا ذلك، هي نسـق للتواصل يشتغل في مجمله باعتباره نوعًا من الشـفرة التي تتميز عن غيرها بشـكل خاص جدًا، بحيث لم نعثر إلى الآن على بنية مثل بنيتها في أي من وسائل أو أنسـاق التواصل الأخرى التي يستعملها الناس فيما بينهم، ولا تعود هذه الخصوصية إلى تعقيد الشفرة اللسانية في حد ذاتها بالنظر إلى

(١) يُنظر: ليونز: **اللغة واللغويات، ص٤٣**.

(٢) مارتينه: **وظيفة الألسن وديناميتها**، ص٢٥٣.

البساطة النسبية لكل الشــفرات الأخرى، إن هذه الخصوصية التي تَسِم اللغة تعود إلى طبيعة هذا التعقيد في حد ذاتهـا"[1].

والتعقيد الشــديد للغة يظهر في بنيتها النحوية، وفي التبايــن البعيد للمبادئ التي تتضمنها وتكونها، وهــذا التعقيد والتباين غير طليق؛ فهــو محكوم بقواعد قد تكون عامة من بعض الوجوه، وقد تكــون خاصة بلغات معينة مــن وجوه أخرى، وهذا ما يعطي اللغة خاصيتها التوليدية ويميزها من سائر أشكال التواصل الحيواني. ونحن نعرف أنه لا يوجد حتى الآن ما يشــبه النحو، ولو من بعيد، في نظم التواصل لدى الكائنات الأخرى؛ لا كلمات وظيفية ولا تعاقبية ولا أزمنة ولا جمل. ولا يعني ذلك أن لا شيء في التواصل لدى الحيوانات أو أعمالها يتشابه مع اللغة البشرية[2]،

---

(١) مونان، جورج: **التواصل المسرحي**، ترجمة: العربي الذهبي، ضمن كتاب: (التواصل نظريات وتطبيقات) بإشــراف: محمد عابد الجابري، ط١، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠١٠م، ص٢٦٤.

(٢) يذهــب مالبرج إلى أن الوظائف التعبيريــة والاجتماعية والكفاءة اللغويــة التجريدية توجد بلا شــك بقدر كبير عند عدد هائل من الحيوانات وبمســتويات مختلفة من التطــور، ولا تعني أن تكون بالضرورة لغة إنســانية، فمن الممكن أن نعثــر لدى حيوانات الدرجة الأولى على نوع من الكفاءة التجريدية الاســتنباطية، فالكلب مثلًا يمكنه أن يميز بيــن الفرد باعتباره فردًا، وبين غيره باعتباره يمثل طبقة اجتماعية، وهناك أنواع من الحيوانات من تلك التي تنتمي إلى سلالة متطورة جــدًا تعيش حياة اجتماعية متطورة ومعقدة (النمل والنحل). مثل هذه الحيوانات تســتعمل هي الأخرى نظام تواصل متطور، إلا أنه في الوقت نفســه يعد نظامًــا خاصًا بها، وجميع الحيوانات العليــا تعرف عديدًا مــن الأدوات التعبيرية، الصوتية منها أو تلك الأخــرى التي تنتمي إلى نوع تعبيري آخر على نحو ما نشاهده لدى قرود الشمبانزي التي لا تستطيع أن تطلق الأكاذيب من بين أســنانها واقعيًا، ولكنها تستطيع أن تعمينا عن الحقيقة. وعلاوة على ذلك تتصاعد الشواهد على أن أقرب مقاربة للغة البشرية بين قرود البرية توجد في إشاراتها، وليس في أصواتها، على رغم ما تعج به الغابة من أصوات. وأي نمط للحياة العضوية يعني في النهاية وسائل تواصل معينة تعتمد إشارات ضرورية جدًا لحياة الجماعة وتكاثر النوع. يُنظر: مالبرج، برتيل: **مدخل إلى اللسانيات**، ترجمة: السيد عبد الظاهر، ط١، القاهرة، المركز القومي للترجمة، ٢٠١٠م، ص٣٣.

لكن من الواضح أن الفجوة بين التواصل لدى الحيوانات والتواصل البشري واسعة جدًا، وهي إحدى التحديات الكبرى التي تواجه علم النفس[1].

٢. اللسانيات ونظرية التواصل:

يرى مارتينه أن اللسانيين هم الأفضل تسلحًا من الآخرين لمعالجة الصلات التي تقوم بين لسان ما والعالم، أي معاينة الطريقة التي يُمارَس فيها التواصل بين الناس[2]. فإذا صحّ ذلك، فهل يمكن أن نعدّ تاريخ علوم اللغة هو تاريخ تصور التواصل البشري؟ لعل الأمر هنا يرتبط بغياب اللغة وحضورها لدى الدارسين لا المتكلمين، فعندما لم تكن اللغة موجودة في أذهانهم، كانت تقوم بوظيفتها، ولمّا بدأت اللغة بالوجود توقفت عن القيام بوظيفتها، فوجودها يُظهر انعزالها وتجريدها، وغيابها يُظهر وظيفتها. وهذا ما يُفسر تنقّل علم اللغة بين لسانيات الشفرة ولسانيات التواصل منذ نهايات القرن التاسع عشر وحتى يومنا هذا.

فحضور علم اللغة بدأ يتشكل في الغرب علمًا قائمًا بذاته، له محدداته وفروضه مع ظهور الحقبة البنيوية في دراسة اللغة، فهي تعني ابتداء مقاربة جديدة لحقائق معروفة، وقد ظهر رواد هذه الحقبة الجديدة بأماكن متفرقة في الماضي، في تاريخ مبكِّر يعود إلى القرن التاسع عشر، غير أن المحاولات المبعثرة لم تحظ من معاصريها بالاهتمام، وكان الصوت الوحيد الذي جعل من نفسه صوتًا مسموعًا بحق إلى درجة لا تزال أصداؤها تتردد حتى اليوم هو صوت فرديناند دي سوسير (١٨٥٧ - ١٩١٣). إن دي سوسير يُعدّ الآن مؤسس اللسانيات البنيوية، فهو أول من ألهم معاصريه، في قوة، بأفكار جديدة

---

(١) يُنظر: كورباليس، مايكل: **في نشأة اللغة من إشارة اليد إلى نطق الفم**، ترجمة: محمود ماجد عمر،، سلسلة عالم المعرفة (٣٢٥)، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٦م، ص٢٣؛ ليونز: **اللغة واللغويات**، ص٥٠.

(٢) يُنظر: مارتينه: **وظيفة الألسن وديناميتها**، ص٣٥٨.

عن اللسانيات، بل إن أولئك الذين لم يخضعوا خضوعًا مباشرًا لتأثيره بدأوا من الأسس النظرية نفسها التي تضمنتها آراؤه[١].

وقد ظهر التناوب بين لسانيات الشفرة ولسانيات التواصل جليًا لدى دي سوسير في دروسه، وهو ما كان يطلق عليه لسانيات اللغة ولسانيات الكلام، وقد أعاد بنفينست صياغته بقوله: "إنهما حقًا عالمان مختلفان، رغم احتضانهما للواقع نفسه، وهما يقسمان المجال لنوعين مختلفين من اللسانيات، رغم أن طريقيهما يتقاطعان في كل حين، فمن جهة هناك اللغة التي هي مجموعة من الدلالات الصورية محددة بواسطة إجراءات صارمة، ومصنفة في طبقات، ومؤلفة في بنيات وأنساق. ومن جهة أخرى هناك تمظهر اللغة في التواصل الحي"[٢]. وكما يرى سوسير فإن هذين العالمين يتطلب كل واحد منهما نظرية منفصلة عن الأخرى.

ونجد هنا أن سوسير قد جهد في بناء نظرية لسانيات اللغة بخلاف لسانيات الكلام التي قاربها مقاربة خفيفة، فالنظام اللغوي يقع دائمًا بالنسبة له في بؤرة الاهتمام، غير أنه ليس وظيفة للذات المتحدثة، بل هو نتاج اجتماعي، ومن ثم لم تُعطَ الوظيفة الإبلاغية لدى سوسير إلا أهمية ثانوية، فهي تقع بالنسبة له في مجال الكلام، الذي لا يكون وثيق الصلة بالنسبة له إلا بمقدار ما يتيح له مدخلًا إلى اللغة. ولذلك لم يحلل عملية التواصل بين فردين إلا تحليلًا سطحيًا للغاية؛ إذ قسمها

---

(١) يُنظر: إفيتش، مليكا: **اتجاهات البحث اللساني**، ترجمة: سعد مصلوح ووفاء فايد، ط١، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠م، ص١٩٣. بدأت البنيوية تطورها في أوربا والولايات المتحدة في آن واحد، ولكن دون مزيد من الاتصال المتبادل بينهما، ومنذ البداية يتمثل الفارق الجوهري بينهما في أن اللسانيات الأوربية قامت على أساس من تأثير أفكار دي سوسير على حين أن دي سوسير كان من الوجهة العلمية مجهولاً في أمريكا.

(٢) نقلاً عن: بافو، ماري آن وسرفاتي، جورج إليا: **النظريات اللسانية الكبرى من النحو المقارن إلى الذرائعية**، ترجمة: محمد الراضي، ط١، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ٢٠١٢م، ص٢٨١.

بالنسبة للمتكلم إلى ثلاث مراحل: مرحلة نفسية، ومرحلة فسيولوجية، ومرحلة فيزيائية. تتكرر للسامع في تتابع عكسي[(١)].

وقد أرسى سوسير بانحيازه إلى لسانيات اللغة تقاليد منهج يُسميه دي بوجراند: علم اللغة الخاص بالعمل المنزلي، "وكما يشي الاسم، يعمل اللغويون في المنزل (أو في المكتب) في انفصال حاسم للغاية منهم عن الواقع اللغوي، حينئذٍ سرعان ما ينشأ خطر الاستهانة بالواقع الاتصالي، أو عدم الالتفات إليه مطلقًا، وبخاصة حين يتخذ اللغويون دور المتكلم المثالي صاحب اللغة، أو المتكلم / السامع أيضًا بمفهوم تشومسكي (١٩٦٥). هنا يصير، كما نشهد ذلك غالبًا في علم اللغة الشكلي، بناءُ النظرية سريع التضخم، وتُفترَض بشكل غير نقدي فروض بحتة دون اختبار كافٍ في الواقع. وربما كان علم اللغة هذا من الناحية التاريخية فصلًا مبدئيًا للنظرية عن التطبيق"[(٢)].

والتناول النظري للغة عادة ما تحكمه نُظُم افتراضية، ولا تكفي معرفة مثل هذه النُّظم لمنح الناطقين القدرة على التواصل بطريقة كافية ومباشرة، فالمعرفة الإنسانية لا ينبغي لها أن تكون مقصورة على الإمكانات فقط، بل ينبغي أن يعلم الناطقون أي الاحتمالات أولى بالاختيار وأصلح للاستعمال في موقف بعينه، ولغرض بذاته. فالنواحي الافتراضية للتقابلات المتبادلة (تبعًا لسوسير)، وجودة السبك (تبعًا لتشومسكي) دليلان غير مكتملين. وأي فهم للمقدرة لا يعتد بمرتكزات التفعيل التي يسلطها الناطقون على النظم الافتراضية، لا بد أن يكون قاصرًا[(٣)].

---

(١) كلماير وآخرون، **أساسيات علم لغة النص (مدخل إلى فروضه ونماذجه وعلاقاته وطرائقه ومباحثه)**، ترجمة: سعيد حسن بحيري، ط١، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، ٢٠٠٩م، ص٣٣.

(٢) دي بوجراند، روبرت: **علم لغة النص: نحو آفاق جديدة؟**، بحث ضمن كتاب: (علم لغة النص نحو آفاق جديدة)، ترجمة: سعيد حسن بحيري، ط١، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، ٢٠٠٧م، ص١٦.

(٣) يُنظر: دي بوجراند، روبرت، **النص والخطاب والإجراء**، ترجمة: تمام حسان، ط١، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٩٨م، ص٩٧.

وهكذا تُصبــح اللغة آلة مجــردة بانعزالها عن ســياق إنتاجهــا، ومثل هذه المقولات لا تحدد حقيقة اللغــة، بل هي تبني وهم نظام اللغــة[1]، ويبدو أن الذي أغرى هذه الفئة من اللســانيين بســلوك هذا الاتجاه، هو وجود خصيصة في اللغة الإنســانية تُعدّ من أبرز ســماتها التي تميزها عــن أنظمة التواصــل الأخرى، وهي الاستقلالية النســبية للمضمون عن سياق القول وســياق الثقافة، وهذه الاستقلالية (الحرية) التي غالباً مــا تُدعَى بالانزياحيــة (*Displacement*)، هــي قدرة الكلام الإنساني على الإشارة إلى أشــياء وأصوات بعيدة مكانيًا وزمنيًا عن السياق المباشر للقول، فبينما ترتبــط نداءات الحيوانــات ولغة الأطفال ارتباطًا مباشــرًا بالظروف المباشــرة للقول، تمتاز اللغة الإنســانية تامة التطور بإحالتها إلى سياقات بعيدة كل البعد عن ظروف إنتاجها[2].

وقد دفعت هذه القدرة علماء اللغة إلى التركيز على المفهوم المجرد للواقعة التواصلية، مما هيأ لهم ممارســة اختزال أكثر تجريدًا للغة، ولو أنهم ربطوا الواقعة التواصلية بسياقها المرجعي لوجدوا السبل متاحة أمامهم لِيَعبُروا من لسانيات اللغة إلى لسانيات الكلام، حيث تدرك وقائع القول مرتبطة بسياقها الزمني.

في حين جعل التقيد بلســانيات اللغة مــن مثل هذه الوقائــع نظامًا افتراضيًا خارج إطاره الزمني، ولذلك فإن أي تناول للكلام من حيــث هو واقعة تواصلية لا يكون دالًا إلا إذا أظهر علاقات التحقق ضمن سياقه المرجعي.

وفي المقابل ظهر اتجاه آخر يمكن أن يُســمَّى بـ(علــم اللغة الميداني)، تمت فيه مقاربة اللغة بواقعها الاســتعمالي مقاربة تامة، فتفتَّق عنه مكتسبات في

---

(١) يُنظر: لوسركل، جان جاك: **عنف اللغة**، ترجمة: محمد بدوي، ط١، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٥م، ص١٠٥.

(٢) يُنظر: فاولر، روجر: **النقد اللســاني**، ترجمة: عفاف البطاينــة، ط١، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ٢٠١٢م، ص١٩٥.

غاية الأهمية، ظل لهـــا دور بارز في توجيه علم اللغة ومـــا انبثق عنه من تيارات حديثة، ولـم يكتفِ هذا الاتجـــاه في بحثه اللغوي بالحفــاظ على علاقة جدلية بين النظرية والتطبيق، كما فعل روّادُ الاتجـــاه الأول، أصحابُ النظرية المجردة والشكلية للغة، بل نجد اللغوي الميداني يختبر فروضه من خلال إسقاطها على السياق التواصلي في المجتمع، فإن وجدت لها سندًا أشاعها نظريةً في الأوساط البحثية، وإن كان خلاف ذلك فإنه يعود إلى تلك الفـــروض مراجعًا ومصححًا حتى تستقيم له نظريته.

وينضوي علماء اللغة الميدانيون تحت ما يُعرَف بالحركة الوظيفية في دراسة اللغة، وهي حركة مســتقلة داخـــل البنيوية، تتصـــف بالاعتقاد القائـــل إن التركيب الدلالي والنحـــوي والصوتي للغة ما، يتحـــدد بالوظائف التي عليهـــا أن تؤديها في المجتمعات التي تعمل بها. وبالقدر الذي نعـــدّ فيه ترتيب الكلمات في الجملة أمرًا متعلقًا بالنحو، فإنه يمكننا القول إن البنية النحوية تتحـــدد طبقًا لما تمليه مقتضيات الأحوال التواصلية للجملـــة، فالنظام النحـــوي وفقًا لذلك ليـــس اختزاليًا منعزلًا؛ فأبحاثه تدفع باتجاه الســـياق التواصلي، فعندما نُرجِع البنى المجردة إلى تحققاتها الفعلية، تظهر أهمية دراستها ضمن ظروف إنتاجها، وبتعبير نستعيره من (ألتوسير): تُسهم العناصر الاجتماعية الأخرى في تحديد اللغة بشكل متزايد[(١)].

ولهذا فـــإن تَعَاطي البحـــث اللغوي الحديث مـــع البنى المجـــردة منفصلة عن ســـياقها يُمكن أن يُعدَّ دراســـة للغة، ولكن إلى حد ما، أقول: (إلى حد ما)؛ لأن النظريات الوظيفية للغة ترى أن الجانب الاجتماعي يبلـــور النحو في كل لغة، وهنا يتم التعامل مع تحديد أكبر للغة مصدره العناصر الاجتماعية الأخرى[(٢)].

---

(١) نقلًا عـــن: فاركلوف، نورمان: **تحليـــل الخطاب (التحليل النصي فـــي البحث الاجتماعي)**، ترجمة: طلال وهبه، ط١، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٩م، ص٦٢.

(٢) يُنظر: فاركلوف: **تحليل الخطاب**، ص٦٢.

ويبدو أن فئة من علمـــاء النفس قد أدركــوا هذا الأمر[١]، فنجــد أن جيروم برونر يذهب إلى أنـــه ليس بالإمكان تعلُّم كيفية اســتعمال اللغة فــي مختبر، وإنما السبيل الوحيد الذي يؤدي إلى إمكان تعلّمها هو اســتعمالها في إطارها التواصلي، ولم تحدد الأنظمة النحوية قواعد اســتعمال اللغة إلا نادرًا، ليس لأن هذه الأنظمة ليست ذات اهتمام عميق، فلعلها تكشف لنا الكثير عن شكل العقل البشري، بل لأن الأطفال الذين يكتسبون اللغة ليسوا نحويين أكاديميين، يستنتجون قواعد اللغة على نحو تجريدي ومستقل عن الاســتعمال، وأي لغة مهما كانت، فهي تخضع لطريقة نظامية في التواصل مع الغير، والتأثير في ســلوكهم وســلوكنا، وتشــكيل الانتباه والحقائق التي تلتزم بها بعد ذلك، تمامًا كما نلتزم بحقائق الطبيعة[٢].

وهنا يَســهُل أن نضع أهمية الأنظمــة النحوية المجردة في موضع الشــك؛ فالجزء الكبير مما لا يقال إلى ما يُقال في معظم عمليات التواصل اللغوي يقلل من أهمية المقاربة التي تجعل الأنظمة النحوية وحدها ضرورية لفهم اللغة ومعرفة كيفية اســتعمالها، وفي الواقع فإن الحصول على إواليات قوية تسمح باستعادة ما لا يقال هو أهم على ما يبدو من إعمــال التحليل النحوي المُعمّق في مــا يقال، وهو الذي يمكن أن لا يكون سوى الجزء الظاهر من جبل الجليد، لا بل الذي يمكن أن يكون مُضلِّلًا بالمعنى الحرفي للكلمة، كما يقال: (هذا قمــة الذكاء!) أمام مظهر جلي من

---

(١) يُعنَى علم اللغة النفسي بالإنسان أثناء عملية التواصل، ومن ثَمّ يشمل مجال الاهتمام المباشر لهذا العلم: الظواهر العضوية والنفسانية لإنتاج الكلام وإدراكه، والمواقف العاطفية والذهنية تجاه حدث بعينه من أحداث التواصل، والخلفية الثقافية والاجتماعية التي تشــكلت نفســية الفرد في مواجهتها. وقد كان تأســيس علم لغة النفس ســببًا في تجميع اهتمامات اللسانيين وعلمــاء النفس، وإن كانت مهمة الريادة في الإجراءات المنهجية الخاصة بالاختيار في أيدي علماء النفس. يُنظر: إفيتش: **اتجاهات البحث اللساني**، ص٣٠٩.

(٢) يُنظر: جوزيف، جون: **اللغة والهوية (قومية، إثنية، دينية)**، ترجمة: عبد النور خراقي، سلســلة عالــم المعرفــة (٣٤٢)، الكويت، المجلس الوطنــي للثقافة والفنــون والآداب، ٢٠٠٧م، ص١١٤.

مظاهر الغباء[1]. ولهذا فإذا كانت اللغة تُمثِّل مجموعة من القوانين المتعارف عليها، ابتداء من المستوى الصوتي وانتهاء بالمستوى الدلالي، فإن وظيفة هذه المستويات المتحققة تتجلى ضمن سياقها الاجتماعي والثقافي الأوسع. ومتكلم اللغة لا يستشعر مثل هذه القوانين في جميع عمليات تواصله وتفاهمه الناجحة، فهي جزء من ذاته المُتحدِّثة، تلك الذات المنخرطة دائماً في إطارها الاجتماعي والحياتي.

وهذه القوانين التي يتكئ عليها المتكلم في فعل التواصل تظل لا شعورية إلى أن يتم خرقها أو نقضها[2]، وعلى هذا النحو يكون فعل التواصل فعلاً لا واعيًا، ذا شكل دائري لا نهائي، تندرج تحته كل الأفعال والأشكال الممكنة. ويعد اللاوعي في التواصل معطى نسقياً ينبثق عن طبيعة الميكانزمات الفاعلة فيه، ولذلك فهو معطى راسخ بين الأشخاص، ولا يمكن التواصل إلا من خلاله، فالتواصل مع شخص ما مهمة معقدة إلى حد يستحيل معه القيام بها بشكل واعٍ، وحينما تفعل

---

(١) يُنظر: أورو سيلفان وديشان جاك وكولوغلي جمال: **فلسفة اللغة**، ترجمة: بسام بركة، ط١، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ٢٠١٢م، ص٤٦١.

(٢) على الرغم من أن هذه القوانين تعد لا شعورية بالنسبة لمستعملي اللغة، فإنهم، كما يرى بعض الباحثين، أكثر وعيًا من علماء اللغة أنفسهم، بل ويتفوقون عليهم في قضية الإحساس بجوانب القصور في التواصل اللغوي، إن تعبيرات مثل: (هل تعلم ما أعني؟) أو (هل فهمت؟)... كثيرة الاستعمال، وإنها محتملة الحدوث عندما يكون هناك شك فيما يتعلق بوجود إسناد كافٍ يأخذ شكل اعتقادات مشتركة، أو خبرة تكون حاضرة في وقتها لتمكين متكلم اللغة من أن يؤدي وظيفته بشكل ناجح. من المحتمل أن يكون مستعملو اللغة على اطلاع ووعي كاملين بمواطن الضعف وعدم مناسبة وملاءمة اللغة حالما يخرجون من إطار الحديث عن الأشياء المألوفة الشائعة. أما علماء اللغة فإنهم لم يعيروا هذا القصور في اللغة أي اهتمام جاد، ومع هذا فإن محاولة فهم كيف تعمل اللغة مسألة مهمة، وذلك لأن فهم جوانب القصور اللغوي يمكن أن تكون خير من يزودنا بمؤشرات واضحة لبعض أهم الخصائص الأساسية للتواصل اللغوي. ينظر: موور، تيرينس وكارلنغ، كريستين: **فهم اللغة نحو علم لغة لما بعد مرحلة جومسكي**، ترجمة: حامد حسين الحجاج، ط١، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٨م، ص٢٧.

ذلك فإنك تعيق السـير الطبيعي للتواصل، ويمكن بشـيء من المبالغة القول بإن ما ترسله إلى الآخرين هو لا وعيك[1].

وعلى وجه العموم فإن الحركة الوظيفية تهدف إلى إبـراز أهمية عمل اللغة في المجتمع من حيث كوْنها أداة. والذي يشـترك فيه جميع أتباع الاتجاه الوظيفي، هو الاعتقـاد بأن بنية الـكلام تحددها الفائدة المتوخاة من اسـتعمالها، والسـياق التواصلي الذي ترد فيه. وبالتالي يمكن القول بأن النظام اللغوي للسان ما، يبدأ من اللحظة التي يَكُفُّ فيها عن التجريد، ويأخذ بعين الاعتبار بيان كيفية اسـتعمال اللغة في المواقف التواصلية، وهكذا فإننا نَعبُر من لسـانيات اللغـة (بمفهومها النظري) إلى لسـانيات الكلام (بمفهومها الوظيفي). ومن أوائل دعـاة الحركة الوظيفية في اللسـانيات الحديثة هم لغويو حلقة بـراغ، بل إنه يُطلَق غالبًا علـى هذه الحلقة في دوائر البحث اللغوي اسم (علم اللغة الوظيفي)، ومصطلح (وظيفة) لم يعرف بدقة في النصوص الصادرة عن حلقة براغ، وإنما اسـتعمل بمعنـى ضمني، وإذا ما عُدنا إلى تعريفهم للغة الوارد في بعض أدبياتهم الأولى: "اللغة نسـق من وسائل التعبير المناسـبة لهدف ما"[2]، فإنه يمكننا تعريف (الوظيفة) بكونها المهمة الموكولة إلى عنصر لساني بنيوي (طبقة، آلية) للوصول إلى هدف في التواصل البشري[3].

وحلقة براغ اللغوية لم تعن - خلافًا لمدارس بنيوية أخرى - بشـكل مكثف باللغة الشعرية فحسب، بل إنها تؤكد أيضًا منذ البداية الخاصية الوظيفية / التواصلية للغة[4]، فالوظيفة فهمت لديهـم بمعنى لغوي عام على أنها "ما تُسـتعمل له وحدة

---

(١) يُنظر: مستر، حسن: "**لا وعي التواصل**"، ضمن كتاب: (التواصل نظريات وتطبيقات) بإشراف: محمد عابد الجابري، ط١، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠١٠م، ص١٧.

(٢) نقلًا عن: بافو، وسرفاتي: **النظريات اللسانية الكبرى**، ص٢٠١.

(٣) يُنظر: بافو، وسرفاتي: **النظريات اللسانية الكبرى**، ص٢٠١.

(٤) يُنظر: آدميتسـك، كيرستن: **لسانيات النص (عرض تأسيسـي)**، ترجمة: سعيد بحيري، ط١، القاهرة، زهراء الشرق، ٢٠٠٩م، ص٥٣.

ما، فاللغة تُستعمل وسيلة للتفاهم بين البشر، ولذلك ينتج عن هذه الوظيفة في التواصل مهام تتجاوز بحث النظام اللغوي"[1]. فهم يرون أن بنية النظم اللغوية يتم تحديدها بمقدار ما تبديه من مرونة تتلاءم مع وظيفتها الرئيسة، وهم يميلون إلى إبراز أهمية (التعددية الوظيفية) في اللغة، وإلى توكيد الجوانب التعبيرية والاجتماعية والدلالية، إضافة إلى الوظيفة الوصفية[2].

وقد تأثر عالم النفس الألماني كارل بولر (١٨٧٩ - ١٩٦٣) بحلقة براغ، وحدد في خلاصته التركيبية حول اللغة، التي نشرها عام ١٩٣٤م، ثلاث وظائف للغة، توافق الفاعلين الثلاثة الأساسيين بالنسبة للتواصل: (العالَم، المتكلم، المخاطب)، وهذه الوظائف هي:

- **أولًا**: الوظيفة المعرفية (أو وظيفة تمثل العالم)، وهي تناسب استعمال اللغة قصد الإخبار (نقل معلومات واقعية).
- **ثانيًا**: الوظيفة التعبيرية (أو وظيفة الإفصاح)، وتقدم معلومات حول الأحوال الداخلية للمتحدث أو استعداداته أو مواقفه.
- **ثالثًا**: الوظيفة النزوعية (أو وظيفة النداء)، وهي تناسب استعمال اللغة بقصد التأثير على المرسل إليه، أو بقصد إنتاج تأثيرات ذريعية.

والبنيات اللغوية بالنسبة لبولر - كما بالنسبة للوظيفيين عمومًا - تفسر عن طريق وظائف اللغة[3].

---

(١) بارتشت، بريجيته: **مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي**، ترجمة: سعيد بحيري، ط١، القاهرة، مؤسسة المختار، ٢٠٠٤م، ص٢٥٩.

(٢) يُنظر: ليونز: **اللغة واللغويات**، ص٢٨٧. لم يتبع علماء مدرسة براغ النهج الذي سار عليه العقلانيون في فترة ما قبل القرن التاسع عشر، والذي تميزت به التقاليد الفلسفية الغربية حينذاك، حيث كانت اللغة تفسر على أنها تعبير عن التفكير، فالتفكير هو الوظيفة الرئيسة الوحيدة للغة.

(٣) يُنظر: بافو، وسرفاتي: **النظريات اللسانية الكبرى**، ص٢٠٢.

ومن أبرز علماء حلقــة براغ رومــان جاكوبســون (١٨٩٦ - ١٩٨٢)، الذي حاول إعادة صياغة وظائف اللغة المتنوعة في إطار نموذج جامع يُشــكِّل التواصل مفتاحًا له، فبدأ من علاقة ثلاثية بين المتكلم والمســتمع والرسالة، ثم أضاف ثلاثة عناصر تكميلية أَثْرَت نموذجه. وهذه العناصر هي: الشــفرة، وقناة التواصل، والسياق. وعلى أساس نظام من هذه العناصر الستة يعطينا جاكوبسون مخططًا ذا وظائف ست، حيث يتطابق المتكلم مع الوظيفة الانفعالية، والمستمع مع الوظيفة الإقناعية، والرســالة مع الوظيفة الشــعرية، بينما تشــير الشفرة إلى الوظيفة اللغوية الشــارحة، وقنــاة التواصل والســياق هما حاملتــا الوظيفتين التعاطفية والمرجعية. وهــذا النموذج الذي أتى به جاكوبســون مثير للاهتمام؛ لكونه يصف الخطاب وصفًا مباشــرًا، وليس كبقية من بقايا اللغة ولكونه يلحق وظيفة الشفرة بعملية الربط التواصلي[١].

وقد حظيت خطاطــة التواصل هذه التــي اقترحها جاكوبســون باهتمام كبير خلال النصف الثاني من القرن العشــرين، فعرفت انتشــارًا كبيرًا في تعليم اللغة وتعليم التواصل علــى الخصوص. ويوضح جاكوبســون بأن الخطاب لا ينحصر في وظيفة واحدة من هذه الوظائف الســت فقط، بل يؤدي عدة وظائف مع هيمنة واحدة منها؛ إذ إن هنــاك تراتبية بين الوظائف في الملفوظات المنتجة. وأول نقد وجه لتصنيف جاكوبســون بوجه عام، ينصب على كون كل وظيفة من هذه الوظائف لا تســتند بالضرورة إلى عناصر بنيوية خاصة باللغة، فمن الصعب العثور على معايير لغوية صرفة للتمييز بين الوظائف. أما النقد الثاني، فيتمثل في أن هذه الوظائف توجد في أنساق تواصل غير لغوية، فهي ليست وظائف خاصة باللغات الطبيعية[٢].

---

(١) يُنظر: ريكور، بول: **نظرية التأويل (الخطاب وفائض المعنى)**، ترجمة: ســعيد الغانمي، ط٢، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٦م، ص٤٣.

(٢) يُنظر: بافو، وسرفاتي: **النظريات اللسانية الكبرى**، ص٢٠٣.

ويمكن القول بأنه لم يتسـع مفهـوم أي مصطلح من مصطلحـات البنيوية اللسـانية بقدر ما اتّسـع مفهوم مصطلح (الوظيفة)، فقد عَدّت الجلوسيمية[1]، من خلال فهم رياضي صارم، الوظيفـة علاقة تبعية بين قطبين ثابتيـن، ولا يجوز وفق هيلمسليف أن تصنف وحدات لغوية ما إلا حسـب وظيفتها، وليس حسب معناها، ولذلك فإن المذهب اللسـاني لديه يخضع لنظرية العلامات التواصلية، وليس من الضروري أن تكون هذه العلامات ذات طبيعة لغوية؛ إذ يمكن - على وجه التساوي - أن تكون علامة من علامات المرور أو أي شيء آخر يتحمل نقل معلومة ما[2]. أما الوصفيون فقد ساوَوا الوظيفة بالموقع، فوظيفة عنصر ما: هي مجموعة المواقع التي يمكن أن يشغلها، وتحددها اختبارات حول التوزيعات الممكنة[3].

بينما يسـتند مارتينه في اسـتعماله لمصطلح (وظيفة) إلـى مفهوم مركزي في لسـانياته، وهو الورود التواصلي، وهذا الفهم الذي يُعـدّ أكثر تداولًا لمصطلح (وظيفة) ينتمـي بوضوح إلـى إرث حلقة بـراغ، ويقضي بأنْ تُحلـل الملفوظات اللغوية اعتمادًا على الكيفية التي تسـاهم بها في سـيرورة التواصل. ويأتي اختيار مارتينه لوجهة النظر الوظيفية من الاقتناع بأن كل بحث علمي يتأسـس على إيجاد

---

(١) لقد أطلق هلمسليف على نظريته اللسانية اسـم (الجلوسيمية)، وتُعنَى هذه النظرية بالمقارنة النظامية لبنى اللغات الحية بالبنى الأساسـية لكل الأنظمة السيميوطيقية، أي جميع الوسائل التي يتحقق بها التواصل (بما في ذلك الوسـائل غير اللغوية). وقد قامت هذه البنى الأساسية على التحليل المنطقي الذي أجري باستخدام الطرق الرياضية، والهدف منها هو أن تعين على وضع نظرية عامة للعلامات التواصلية، أي نظرية عامة للسيميوطيقا. يُنظر: إفيتش: **اتجاهات البحث اللساني**، ص٣٢٥.

(٢) يُنظر: إفيتش: **اتجاهات البحث اللسـاني**، ص٣٢٤. لم تصر مدرسـة على الانتماء بجذورها إلى مذهب دي سوسـير كما فعلت مدرسة هيلمسليف. وكان له دون غيره فضل المناداة بدي سوسـير مؤسسًا للبنيوية اللسـانية، ومن أجل ذلك أطلق كثير من الباحثين على نظرياته اسم (السوسيرية المحدثة).

(٣) يُنظر: بارتشت: **مناهج علم اللغة**، ص٢٥٩.

دور ما، وأن الورود التواصلي هو الذي يسمح بفهم أفضل لطبيعة اللغة وديناميتها. وستفرز جميع السمات اللغوية، وتصنف بالدرجة الأولى اعتمادًا على الدور الذي تؤديه تلك السمات في توصيل المعلومة، وإذا كان على لسان ما أن يرضي دومًا احتياجات التواصل، وهي احتياجات تخضع لتغييرات مستمرة، فينبغي على أداة التواصل، التي هي لسان ما، أن تتلاءم مع شروط جديدة[1].

وقد طوَّرت وظائفية مارتينه، دون أن تتخلى عن البنيوية في مستوى مبادئها الأساسية، ضربًا من النسبية، وضربًا من الواقعية، (مقابل البحث عن الكليات، ومقولة المتكلم الواضع المثالي لدى التوليديين)[2]، فهي تأخذ بعين الاعتبار تنوع الاستعمالات، ولا تختزل اللغة في بنية مجردة[3].

ومعظم الاتجاهات الوظيفية المنبثقة عن البنيوية اتخذت في دراستها لجوانب التواصل اللغوي نظرة ضيقة، لم تتجاوز حدود الجملة الواحدة في أغلب الأحيان، وقد يكون ذلك سببًا لعدم إحرازها نجاحًا ذا بال في حل القضايا الرئيسة للتواصل اللغوي، فاللغة تستعمل لتحقيق التواصل التفاعلي في مختلف

---

(١) يُنظر: مارتينه: **وظيفة الألسن وديناميتها**، ص١٤٣؛ وبافو، وسرفاتي: النظريات اللسانية الكبرى، ص٢٢٢.

(٢) تقوم اللسانيات التوليدية على إهمال مبدأ التنوع وافتراض الوحدة والتجانس والمثالية في ظروف التواصل اللغوي، وهذا ما يعبر عنه تشومسكي دائمًا بأوضح عبارة، فالنظرية اللسانية لديه معنية أولًا وقبل كل شيء بإنسان مثالي في سلوكه اللغوي، تكلمًا وسماعًا، يعيش في جماعة لغوية متجانسة تمام التجانس، وهو عارف بلغته تمام المعرفة، ولا يخضع في ممارسته لهذه المعرفة أثناء أدائه اللغوي الفعلي لتلك الظروف التي لا صلة لها بالجانب النحوي، مثل محدودية الذاكرة، والارتباك، والعوارض التي تتوزع اهتمامه وانتباهه، ولما يمكن ارتكابه من أخطاء عشوائية أو مميزة. ينظر: مصلوح، سعد: **في النص الأدبي دراسة أسلوبية إحصائية**، ط١، القاهرة، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ١٩٩٣م، ص١٩.

(٣) يُنظر: بلانشيه، فيليب: **التداولية من أوستن إلى غوفمان**، ترجمة: صابر الحباشة، ط١، اللاذقية، دار الحوار، ٢٠٠٧م، ص٣٦.

مجالات الحياة، والنفاذ إلى الجوهر الحقيقي لهذا التفاعل وفهم طبيعته لا يتم من خلال التموضع حول إطار الجملة المفردة، بل لا بد من تجاوزها والالتفات إلى التفاعلات التواصلية المتعلقة بالنصوص والخطابات. وهذه مفارقة واضحة وقعت فيها اللسانيات الوظيفية الحديثة حينما تمسكت بنحو الجملة، واتجهت في الوقت نفسه إلى تناول الاستعمال القائم للغة من خلال التركيز على وظيفتها الاجتماعية ودورها التواصلي، متغافلة في ذلك عن حقيقة ذات أهمية بالغة، وهي أن التواصل اللغوي لا يكون بالجمل وإنما بالنصوص والخطابات.

وقد استشعر عالم اللغة الشهير إميل بنفينست (١٩٠٢ - ١٩٧٦) هذا الأمر من خلال نقده للسانيات اللغة، ودعوته إلى ضرورة إعادة النظر في النظريات اللغوية المتعلقة بالتواصل الحي، وتمثل ذلك لديه فيما عرف بـ(اللسانيات التلفظية) التي أوجدت نظرية لسانية قادرة على أن تأخذ في الحسبان بعض القضايا اللغوية في اللسانيات الخطابية، ولا سيما الجوانب الذاتية والشخصية للفرد المتكلم. وفي اتجاه واضح نحو تجاوز اللسانيات السوسيرية يحبذ بنفينست دراسة الجملة باعتبارها وحدة تعبير خطابية تسمح بالانتقال من مجال اللسان بوصفه نسقًا من العلامات لنلج عالمًا آخر هو عالم اللسان بوصفه أداة للتواصل المتجلي في الخطاب[(١)]، فالوحدة الأولى لمعنى اللغة الحية لديه ليست العلامة المعجمية، ولكنها الجملة التي كان يسميها محفل الخطاب، فهي التي تحتوي من وجهة نظره على الحد الأدنى من فعل الإسناد التركيبي، وهي لذلك الوحدة الأولى للغة التي يمكن أن تقوم في تدرج المستويات اللغوية بوظيفة وحدة تواصلية ممكنة (منطوق، وحدة اتصال، نص).

إنَّ بنفينست هذا اللساني المختص بالفارسية القديمة، الذي عاش على هامش البنيوية وقبل أن تعرف اللسانيات الخطابية أولى خطواتها، فتح الباب واسعًا

---

(١) يُنظر: بافو، وسرفاتي: **النظريات اللسانية الكبرى**، ص٢٨٩.

أمام اتجاهات جديدة للبحث اللســاني تمكن من معانقة مجالات بين لغوية أرحب من الجملة، حيث التعبير هو النص والخطاب[١].

ويُعـدُّ مايكل هاليـداي من بين الدارسـين الذيـن اعتنوا بتطوير الألسـنية الوظيفية، فتميـزت أعماله عن غيره مـن الباحثين في هذا الميـدان بإدخاله النص والخطاب ضمن دائرة اهتمامه، بحيث يمكن القول بأن هاليداي من واضعي نموذج النحو الوظيفي / النصي، هذا النوع مـن النحو الذي خرج من رحم حلقة براغ ومن النحو الوظيفي الذي أنشـأه العالم البريطاني فيرث. فقد تبيـن لهاليداي أن معرفة كيفية عمل اللغة بوصفها نظام تواصل يسـتوجب الانتقال من مسـتوى الجملة إلى مستوى النص، ومثل هذا الطموح الداعي إلى توسـيع سياقات الدراسة يشهد على أقدمية الاهتمام بالنصوص والخطابات في الدراسات الأنجلوساكسونية، ولا سيما في أعقاب اللسانيات الوظيفية المنحصرة في إطار الجملة.

وإحدى نقاط القـوة في عمـل هاليداي إدخالـه البعـد الاجتماعي في اللسـانيات بحيث يمكن نعت عمله بالمقاربة السوسـيو - وظيفيـة للغة، وهذا التداخل من نواح عديدة مصدر مفيد لتحليل اللغـة والخطاب تحليلًا اجتماعيًا. وإذا كان هاليـداي يندرج بوضـوح ضمن إطـار الوظيفية البراغية والفرنسـية، ويسـتوحي أفكاره من أعمال مدرسـة لندن ومدرسـة كوبنهاغن (هيلمسليف)، فإن اهتمامه بالأنثربولوجي مالينوفسـكي يفسـر قوة تأكيده على وجود صلة بين البنيات الاجتماعية واللغوية، وليست اللغة لديه مجرد جزء من سيرورة اجتماعية فحسـب، بل هي تعبير عنها كذلك؛ ولهذا فهـي منظمة بكيفيـة تجعل منها في الوقت نفسه استعارة للسيرورة الاجتماعية، فالتمفصل بين المعطيات الاجتماعية

---

(١) يُنظر: غلفان، مصطفى: "**اللسانيات وتحليل الخطاب (أية علاقة؟ تساؤلات منهجية)**"، مجلة النقد الأدبي فصول (ملف العدد: تحليل الخطاب: رهانات وآفاق)، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، العدد٧٧، ٢٠١٠م، ص٥٩.

والصور اللســانية يتم بفضل ما يطلق عليه هاليداي الميتا -وظائف، وهي بالنسبة إليه محاولة نظرية لإدراك العلاقة بين الصور الداخلية للسان واستعمالاتها ضمن سياقات الحياة الاجتماعية[1].

وقد أتاح ذلــك لهاليداي الخروج من النســق للتوجه نحــو النص، فمفهوم النص يحتل قلب لســانياته، وعلــم اللغة الوظيفــي لديه "يحترم كليــة النصوص وخصوصيتها، بدلًا من مجرد اســتيعاب محتوياتها داخل مخطط مبجل ومفرط في تجريديته، فلكل نص يقدم هــذا النوع من التحليل وصفًا للأنســاق اللغوية، ولكن البناء الذي يكشف عنه التحليل لا يترك كما هو؛ فاللساني الوظيفي يسعى دائمًا إلى فهم سبب وجود هذه الأنســاق اللغوية بالذات، وتعليل ذلك من زاوية الاحتياجات الاجتماعية والتواصلية التي جاء النص ليخدمها"[2].

وفي عام ١٩٨٠م اقترح هاليداي بــدوره تنميطًا وظيفيًا يُقيم بشــكل صريح علاقات بين البنيــات النحوية للغة ما ووظائفها، وهو فــي ذلك أقرب إلى تحليلات بولر منه إلى اقتراحات جاكوبســون، وقــد وضع الوظائف الثــلاث التالية: الوظيفة التمثلية (التصوريــة) التي تتيح للمتحــدث التعبير عن حالته الداخليــة وعن العالم الخارجي في الآن نفسه. والوظيفة البينشخصية التي تسمح بإقامة وحفظ وتخصيص العلاقات بين أعضاء المجتمعات. والوظيفة النصيــة التي تمكن من تنظيم الخطاب المناســب للظرفية. وهذه الوظائف إما من صميم اللغة (وهو حال الوظيفة النصية)، وإما خارجة عن نظــام اللغة، وتحيل إلى الواقع الاجتماعــي والثقافي، مثل الوظيفة التمثلية والوظيفة البينشــخصية. إن هذا التصنيف الذي وضعه هاليداي يســتند إلى مســلمات تختلف قليلًا عن تلك التي تســتند إليها حلقة براغ، التي يستلهم منها كل من بولر وجاكوبســون، فبالنسبة للســاني براغ تســتطيع وظيفتان أو أكثر أن تعملا

---

(١) يُنظر: بافو، وسرفاتي: **النظريات اللسانية الكبرى**، ص٢٢٧.

(٢) فاولر: **النقد اللساني**، ص٣٢.

في الملفوظ نفســه إلا أن واحدة منها هي التي تهيمن، أما بالنســبة لهاليداي فجميع الوظائف في جملة ما تشتغل في الوقت نفسه من دون أن تكون لإحداها الأسبقية[1].

ومن بين الوظائف الثلاث للغــة التي ميزها هاليداي فإننــا معنيون بالدرجة الأولى بالوظيفــة التمثلية والوظيفة البينشــخصية، فالأولى تعنــى بالبعد الإدراكي للغة؛ أي بالطريقة التي توفر بها اللغة بنى لتصوير ما يمر به المتكلمون من تجارب، وما يراودهم من شــعور. أما الثانيــة فتضيف إلى هذه التصورية مســاهمة المتكلم الشــخصية في حقل التواصل: إشــارته إلى وجهة نظر فرديــة، وأداءه لفعل ما من خلال الكلام، وتقييمه للسامع وسياق القول وتأقلمه معها، وكل ذلك يتم من خلال ربط بناء اللغة بالبنائيــن الاجتماعي والثقافي من جهــة، وبالعلاقات التواصلية بين المتكلمين من جهة أخرى[2].

وبناء على ذلك فــإن هاليداي وأتباعــه لا يتصورون اللســانيات باعتبارها تقنية ميكانيكية غرضها إعطاء تفاصيــل عن تركيب النصوص ضمن الحــدود الضيقة للنحو والصوتيــات، والفرق بيــن مقاربته وبيــن التحليل اللســاني الكلاســيكي الذي طبقه جاكوبسون على القصائد هو أن النموذج اللساني الذي استعمله هاليداي وأتباعه يحاول بجد أن يشتمل على أبعاد تداولية واجتماعية وتاريخية للغة. فالتداولية ترتبط بالعلاقات بين اللغة ومستعمليها، ولذلك فإن ما تعنى به لا يركز على بناء المحادثة فقط، بل وعلى كل أشــكال التواصل اللســاني كتفاعل بين المتكلمين، وهناك أيضًا العلاقات المتنوعة بين استعمال اللغة وأنواع ســياقاتها المختلفة، وبشــكل خاص العلاقات مع السياقات الاجتماعية وتطوراتها التاريخية، وكذلك وبشكل أساسي أنظمة المعرفة المشتركة داخل الجماعات وبين المتكلمين التي تجعل من التواصل أمرًا ممكنًا[3].

---

(١) يُنظر: بافو، وسرفاتي: **النظريات اللسانية الكبرى**، ص٢٠٥.

(٢) يُنظر: فاولر: **النقد اللساني**، ص١٣٦.

(٣) يُنظر: فاولر: **النقد اللساني**، ص٣٧.

٣. لسانيات النص ونظرية التواصل:

شهد الثلث الأخير من القرن العشرين ظهورًا متزايدًا لاتجاهات لغوية متعددة ومتنوعة، هدفت في مجملها إلى مقاربة اللغة في إطارها التواصلي والاستعمالي، وهي بذلك تولي أهمية بالغة للنظر إلى اللغة بوصفها خطابًا تفاعليًا ضمن سيرورة اجتماعية متغيرة. والعلماء الذين أسّسوا لهذه الاتجاهات والمدارس لم يكونوا علماء لغة بالمعنى الضيق، بل كانوا أصحاب اهتمامات متعددة وثقافة واسعة بشكل ملحوظ، وبعض هؤلاء لم يُعرَف في الأوساط العلمية بوصفه لغويًا، بل عُرف بوصفه فيلسوفًا أو عالم نفس أو عالم اجتماع...إلخ، له مباحثات لغوية استطاعت أن ترقى، بفضل عمقها وطرافة موضوعها، إلى تشكيل اتجاهات لسانية لها أتباعها ومريدوها في الأوساط اللغوية.

وقد أوجد هذا الانفتاح على عالم الثقافة والمعرفة في حقل علم اللغة مجموعة من فروع اللسانيات الحديثة الموسَّعة، نحو: اللسانيات الوظيفية، واللسانيات النفسية، واللسانيات الاجتماعية، واللسانيات التداولية، واللسانيات السيميائية، واللسانيات النصية، واللسانيات الثقافية...إلخ.

والأساس النظري الذي يجمع بين هذه الفروع، على تنوع مناهجها وتعدد مشاربها، هو ضرورة النظر إلى الواقعة اللغوية في سياقها التواصلي. ويرى روجر فاولر أنه لو اعتبرنا أن اللسانيات ليست أكثر من الدراسة البنيوية للتركيب وعلم الدلالة والصوتيات، لكانت مساهمة اللسانيات محدودة جدًا، غير أن مجال اللسانيات اتسع كثيرًا في السنوات الثلاثين الأخيرة ليشمل استقصاءات متطورة في هذه الفروع الجديدة للتواصل عن طريق اللغة[١].

ومعظم هذه المشاريع اللسانية لا تزال قيد المناقشة والتطوير، إلا أن المفارقة تكمن، ولأول مرة في الدرس الغربي، في أنْ تصبح مجموعة الأقوال المنجزة

---

(١) يُنظر: فاولر: **النقد اللساني**، ص٣٨٣.

بهدف التواصل موضوعًا للـــدرس والتحليل، بدءًا من الحـــوارات الألصق بحياتنا اليومية، ومرورًا بالنصوص الأدبية، والأقوال التي لها صبغة مؤسســـاتية، وما تنتجه وسائط الاتصال للجماهير، فأنْ يكون الإنســـان كائنًا لغويًا، فذلك ما لا نزال نردده منذ زمن بعيد، أما أن يكون إنســـانًا تواصليًـــا، فهذه انعطافة مـــا زالت الاتجاهات اللسانية الحديثة تتلمس فيها خطواتها الأولى.

ومنذ أن انقاد البحث اللغوي بقوة، في السنوات الأخيرة، من المعرفة القائلة إن التواصل لا يتحرك في حدود وحدات لغوية من كلمة (تحقق الوحدة المعجمية) وجملة (تحقق الوحدة النحوية) فقط، بل إن التواصل بشـــكل عام يوجد في محيط نصوص منطوقـــة ومكتوبة، فإن علم اللغـــة يتجه بقوة نحو بحـــث النصوص وأبنية الأنماط المرتبطة بذلك.

والآن يعد النص، بوصفه تحقيقًا للغة، موضوع بحث متعدد الطبقات، يجب أن ينظر إليه من جوانب مختلفة وتبعًا لذلك خُـــص بناء الأنماط أيضًا بوجهات نظر متباينة، لهـــا جميعها تبريرها، طالما تعنى أخيرًا، وبشـــكل دائـــم، بعلاقات اللغة / التواصل ونظام مجتمع محدد[(١)].

وأكثر هذه الفروع لصوقًا بالواقـــع اللغوي المتمثل بالنصوص والخطابات ما عُرف في الدوائر الغربية بـ(لســـانيات النص)، بل يمكن أن يُسمَّى هذا الفرع ضمن طور من أطواره بـ(لسانيات التواصل)، إذا تبيّن لنا أن معظم روّاده ينطلقون من رؤية مفادها بأن التواصل اللغوي لا يكون إلا بالنصوص والخطابات. "فالنص هو الشكل الأساســـي للتنظيم الذي تتجلى فيه لغة إنســـانية، فحين يتواصل الناس لغويًا، بوجه عام، فإنهم يتواصلون (يتكلمون / يكتبون) في صورة نصوص. ولما كان التواصل

(١) يُنظر: بفوتسه، ماكس وبلاي دجمار: "**نمط النص نمط تواصل (تقويم لوضع البحث)**"، بحث ضمن كتاب: (علم لغة النص نحو آفاق جديدة)، ترجمة: سعيد حسن بحيري، ط١، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، ٢٠٠٧م، ص١٢٤.

الإنســاني فعلًا اجتماعيًا دائمًا، فإن النص في الوقت نفســه هو تلــك الوحدة التي ينجز بواسطتها النشاط اللغوي بوصفه نشــاطًا اجتماعيًا تواصليًا. النص إذن وحدة تواصلية، أي وحدة ينظم فيها تواصل لغوي"[1].

فالاشــتغال بالنصوص والخطابات غيَّر الطبيعة النظرية والفعلية لعلم اللغة، فبعد أن كان علمًا شــكليًا وصوريًا، أصبح اليوم علمًا وظيفيًــا وتواصليًا. وبالتالي ينظر إلى هذا العلم على أنــه مرحلة انتقالية فــي تطور علم اللغــة، كان لا بد منها لوضع التواصل البشــري ضمن أفق البحث اللغوي. فعلم اللغــة بوجه عام يهدف إلى وصف اللغة الإنسانية، ويسري هذا الهدف على لســانيات النص أيضًا، غير أن لســانيات النص تتجه في المقام الأول إلى الورود الطبيعــي للغة؛ من أجل وصف كل الظواهر وثيقة الصلة بالتواصل البشري، وتُفضِي هذه النظرة القائمة على أساس الاســتعمال إلى وحدة التواصل الكلية وهي النص / الخطاب، (بناء على أن النص هو اللغة في حالة استعمال)؛ فالعلامات اللغوية لا يمكن أن ترد إلا في سياق نصي، ونحن عندما نتحدث، كما يقول هارتمان، لا نتحدث إلا بنصوص؛ فكل المتكلمين والشــعراء (الأدبــاء) والفلاســفة...إلخ، بوصفهــم حاملين ومســتعملين للغات ومشتركين فيها، هم منتجو لغة طبيعية، إنهم لا يتحدثون إلا بنصوص، أو بالأحرى هم يتحدثون بجمل من مفردات في نصوص[2].

ولذلك نجد بعض علماء لسانيات النص المتحمســين لهذا الفرع من علوم اللغة، يذهبون إلى أن علم اللغة لا يمكن أن يكون إلا علم لغة النص وهذا يعني أن كل تحليل لغوي يجب أن ينطلق من النص بوصفه إطارًا للوصف[3].

---

(١) ايزنبرج، هورســت: "**بعض مفاهيم أساســية لنظرية لغوية للنص**"، ضمن كتاب: إســهامات أساســية في العلاقة بين النص والنحو والدلالة، ترجمة: سعيد حسن بحيري، ط١، القاهرة، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨م، ص١٩.

(٢) يُنظر: آدميتسك: **لسانيات النص (عرض تأسيسي)**، ص٢٠.

(٣) واورزنياك، زتسيسلاف: **مدخل إلى علم النص (مشكلات بناء النص)**، ترجمة وتعليق: سعيد حسن بحيري، ط١، القاهرة، مؤسسة المختار، ٢٠٠٣م، ص٣٧.

فاللغةُ نصٌ، ويعني النظــر إلى اللغة على أنها نص، جعــل اللغة في ورودها التواصلي منطلقًا للبحث. فيمكن للمرء بواســطة النص / الخطاب أن يشير إلى كل ما يقع في اللغة أثناء ورودها التواصلي بين شــركاء في إطار اجتماعي، فإذا جمعت هذه المقولة مع مطلب تأسيس لســانيات للنص باعتبارها فرعًا جديدًا داخل علوم اللغة، فإنه يتضــح أن النص بوصفه حدثًــا لغويًا لا يمثل منطلقًــا للبحوث بمفهوم ظواهر الكلام فحسب، بل إنها تُعلِّم أيضًا هدفها، أي أن بحث الاستعمال اللغوي أو بشكل أدق بحث الواقع الاجتماعي / التواصلي التام للغة يقدم بوصفه مجال بحث مستقل بذاته إلى جانب البحث التقليدي للغة بوصفها نظامًا مفترضًا[1].

ويبدو أن دور لســانيات النص الذي تتزايد أهميته باطراد في كثير من البلدان لا يشير إلى تحول عن استكشاف الأقصر إلى استكشــاف الأطول من نماذج اللغة فحســب، بل إنه يُشــير أيضًا إلى تحول في الفكر على حد تعبيــر توماس كوهين، فانشــغال علم اللغة ســابقًا بالجمل التوضيحيــة المنعزلة عــن مواقف النصوص التواصلية، يتحــول إلى اهتمــام جديد بحــدوث التجليــات الطبيعيــة للغة؛ أي النصوص، إذ ربما اشتملت وقائع اســتعمال اللغة على تركيب سطحي من كلمات مفردة، أو جمل، ولكنها تقع في نصوص؛ أي في أشــكال من اللغة ذات معانٍ قُصِد بها التواصل. ودلالات هذا التحول في مجــال البحث باللغة الأثر حقًا؛ إذ إننا نجعل الاهتمام يتجه إلى إجراءات اســتعمال اللغة للتواصل بدلًا مــن التركيز على الصيغ المجردة في الذهن[2].

وإن كان لا بد من تحليل الصيغ المنعزلة والمجردة فلا يكون ذلك، وفقًا لبيتر هارتمان، إلا بمدخل منهجي يهبط أساسًــا من النص، دون إغفال قيود الانعزال عن الكُلّ النصي.

---

(١) يُنظر: آدميتسك: **لسانيات النص (عرض تأسيسي)**، ص٣٣.

(٢) يُنظر: دي بوجراند: **النص والخطاب والإجراء**، ص٧١.

ويجب الأخذ بعين الاعتبار أن المراحل الأولى لنشأة لسانيات النص، وعادة ما يؤرخ لها ببداية النصف الثاني من القرن الماضي، لم تلتفت إلى القيمة الاستعمالية والتواصلية للنصوص والخطابات، ويبدو أن لسانيات الجملة كان لها دور في توجيه هذه البدايات التي عُنيت باللغة باعتبارها نظاماً دون إعطاء أهمية لجانبها الاستعمالي، وعندما تنبهت لسانيات الجملة إلى الجانب الوظيفي لاستعمال اللغة، وقطعت فيه شوطاً لا بأس به، بدأت فئة من علماء لسانيات النص تنحو هذا النحو في دراسة النصوص والخطابات، معتقدين أن حقلهم العلمي هو أجدر بذلك من غيره، مع أننا لا ننفي عنه في هذا الجانب التأثر بالمكتسبات التي حققتها لسانيات الجملة وخصوصًا ما توصلت إليه اللسانيات الوظيفية واللسانيات الاجتماعية والتداولية.

ومن هنا نجد أن المرحلة الأولى للسانيات النص، التي يمكن أن يطلق عليها اسم (لسانيات النص النظامية) أو ما يُسمّى بالنهج المجاوز للجملة، طبقت المنظورات الألسنية على النصوص، مركزة تركيزًا كليًا على الوسائل اللغوية التي تربط بمساعدتها الجمل إلى تتابعات متماسكة. وفي هذه المرحلة عدّ النص وحدة تكبر في حجمها الجملة بينما تحتفظ بنفس خصائصها.

بينما تُعنوَن المرحلة الثانية منه بـ(لسانيات النص التواصلية)[1]، وفي هذه المرحلة لا يُرى النص، إلى حد كبير، تتابعًا من الجمل (مبنيًا من وحدات لغوية أصغر)، بل ينظر إليه بوصفه بنية كلية تُعزَا إليها وظيفة تواصلية معينة. ويعيب هذا الاتجاه على المرحلة الأولى أنها تُظهر مجال موضوعها بمظهر مثالي للغاية، فتعالج

(١) يضيف آدميتسك إلى هاتين المرحلتين من مراحل تطور لسانيات النص مرحلة ثالثة، يمكن تسميتها بـ(لسانيات النص الإدراكية) حيث توضع عمليات إنتاج النصوص وتلقيها في موضع الصدارة. وتقع هذه الصياغات الرئيسة الثلاثة في علاقة متباينة بعلوم النص الأخرى أو الفروع المجاورة الأخرى. يُنظر: آدميتسك: **لسانيات النص (عرض تأسيسي)**، ص١٥.

النصوص بوصفها موضوعات مستقلة ثابتة، ولا تراعي بشكل كافٍ أن النصوص متضمنة دائمًا في سياق التواصل، وأنها توجد دائمًا في عملية تواصل معينة، يُمثل فيها المتكلم والسامع أو المؤلف والقارئ بشروطهم وعلاقاتهم الاجتماعية أهم العوامل. فالاهتمام يجب ألا يكون منحصرًا في البنية اللغوية للنص، بل يجب أن تُعطَى قيمته التواصلية أيضًا الاهتمام الأكبر(١).

وبعض الدارسين لا يعد هذين الموقفين الأساسيين للسانيات النص تصورين بديلين بل متكاملين، ويتصل بعضهما ببعض اتصالًا وثيقًا، ولكي نقوم بتحليل لغوي كافٍ للنص يجب علينا مراعاة كلا الاتجاهين البحثيين؛ إذ ربما يمكن بوجه عام - كما يرى هارتمان - أن توصف نصوص بوسائل نصية داخلية (النهج القائم على النظام)، ولكن يجب لتعريف النصوص الانتقال إلى معايير نصية متجاوزة، أي إلى وظيفة النصوص (النهج القائم على الاستعمال). ومن هنا يوصف النص / الخطاب بأنه وحدة لغوية وتواصلية في الوقت نفسه، ولا يمكن أن نحرز الكفاءة التواصلية إلا مع تمام مضموني ونحوي نصي (يجب ألا ينظر إلى التمام المضموني، كما قيل، على أنه مطلق، بل إنه متعلق دائمًا بالهدف المتعين للمؤلف)، ويطابق التعريف الآتي للنص ذلك الشرط، حيث يَسِم المصطلح (نص) تتابعًا محدودًا من علامات لغوية متماسكة في ذاتها، وتشير بوصفها كلًا إلى وظيفة تواصلية مدركة(٢).

وإذا استطاع بعض الباحثين أن ينجح في الدمج بين هذين الاتجاهين ليخرج بتوليفة ما لتعريف النص، فإن الحال مختلف أمام علم تصنيف النصوص، فالبحوث

---

(١) يُنظر: برينكر، كلاوس: **التحليل اللغوي للنص (مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمناهج)**، ترجمة وتعليق: سعيد حسن بحيري، ط٢، القاهرة، مؤسسة المختار، ٢٠١٠م، ص٣١.

(٢) يُنظر: برينكر: **التحليل اللغوي للنص**، ص٣٤؛ آدميتسك: **لسانيات النص (عرض تأسيسي)**، ص١٥.

المؤسَّسة على نظام اللغة لم توفّق في وضع أوجه تفريق أكثر دقة مميزة لأنواع النصوص، فأوجه التمييز المقترحة بناء على سمات نحوية، على سبيل المثال في نصوص عملية وغير عملية، لن تبلغ مدى بعيدًا، وعلى العكس من ذلك يمكن أن يحكم على النهج البحثي الذي توجهه نظرية التواصل، الذي يستهدف حل إشكالية أنواع النصوص انطلاقًا من جوانب موقفية وتواصلية / وظيفية، على أنه نهج واعد بالنجاح إلى حد بعيد، وهو يناسب بقدر بالغ المدى أيضًا معرفتنا الحدسية (اللغوية - اليومية) بأنواع النصوص.

إن تصنيف اللغة اليومية للنصوص ليس واسعًا فحسب، بل متعدد الجوانب إلى حد ما أيضًا، ويمكن أن يوسع باستمرار حين تتطلب احتياجات تواصلية ذلك، وفيما يتعلق بالسمات الجوهرية التي تعد أساس مفاهيم أنواع النصوص في اللغة اليومية، يصل بعض الباحثين إلى النتيجة الآتية، وهي أن المعايير الحاسمة تتبع في الأساس ثلاث مقولات: موقف التواصل ووظيفة النص، ومضمون النص. ويعزا لوظيفة النص في ذلك دور مهيمن باعتبار أنها تقرر كيفية التواصل، أما البناء المضموني، فليس له إلا أهمية تخصيص النص[1].

وبناء على ذلك يظهر أن السمات النحوية المحضة لا تؤدي عادة دورًا مهيمنًا في تحديد أنواع النصوص؛ إذ توجد نصوص يمكن أن يكون لها تأثير تواصلي تام، وإن كانت غير نحوية إلى حد ما (الشعر)، وتتضمن أخطاء نحوية

(١) يُنظر: برينكر: **التحليل اللغوي للنص**، ص١٨٦، ١٩٠. يرى برينكر أنه تتجلى الأهمية الأساسية لأنواع النصوص بالنسبة لواقعنا التواصلي في أن العالم اليومي يتضمن تسميات كثيرة لأنواع النصوص، وقد أحصى ديمتر أكثر من ١٦٠٠ اسم لأنواع النصوص، غير أنه يمكن أن يعد منها حوالي ٥٠٠ اسم فقط أساسية، أما الأسماء الباقية فيمكن أن توصف بأنها مشتقة، فالأمر يتعلق في ذلك غالبًا بألفاظ مركبة، فعلى سبيل المثال ينظر إلى الاسم (تقرير) على أنه أساسي بينما تعد المركبات: تقرير عن رحلة، وتقرير عن بحث، وتقرير عن نتيجة... إلخ اشتقاقات.

(في حال المتحدث بغير لغته الأم)، فجودة السبك المتتابع للنصوص لا يمكن أن تختزل في الصحة النحوية للجمل التي ترد فيها؛ ذلك أن أحد أهم العوامل المحددة لجودة السبك هو التمام التواصلي، وبالتالي فإن الصواب النحوي لا يعد قانونًا وفقًا للسانيات النص، بل يعد تعويضًا؛ أي معيارًا يلجأ إليه فقط عند عدم وجود قرائن محددة، أو هو تفضيل أي معيار يفضل على غيره حينما تتعدد الاحتمالات[١].

وعلى العكس من ذلك يمكن أن تذكر تتابعات جملية تتكون من جمل جيدة السبك نحويًا ودلاليًا، ولكنها نصوص بالكاد؛ لأن وظيفتها التواصلية تساوي القيمة صفر، وعلى هذا فإن التمام التواصلي من شروط جودة السبك، ودونه لا يتكون نص.

وبالنظر إلى السياق الاجتماعي الكبير نجد أنه بالإضافة إلى النصوص التي تعمل بوصفها وحدات تواصلية متحققة لغويًا، هنالك أيضًا وحدات تواصلية غير لغوية، مثل حركة اليدين، والنظرات، وتعبيرات الوجه. وإنه لمن النادر أن يكون مفهوم النص المستعمل بشكل واسع في إطار اللسانيات والدراسات الأدبية والاجتماعية قد حدد بشكل واضح؛ إن بعضها يحدد تطبيقه على النص المكتوب من العمل الأدبي، وبعضها الآخر يرى فيه مرادفًا للخطاب اليومي، وبعضها يعطيه توسعًا سيميائيًا متنقلًا، فيتكلم عن نص فيلمي، وعن نص موسيقي وعن نص فوتوجرافي...إلخ.

---

(١) يذهب دي بوجراند إلى أن الجملة كيان قواعدي خالص يتحدد على مستوى النحو فحسب. أما النص فحقه أن يعرَّف تبعًا للمعايير الكاملة للنصية. فقيود القواعد المفروضة على البنية التجريدية للجملة في النص يمكن أن يتم التغلب عليها بواسطة الاهتمام بتحفيزات تعتمد على سياق الموقف. فالعناصر التي يمكن فهمها من الموقف مثلًا من خلال الإدراك الحسي يمكن السكوت عنها أو اقتضابها بواسطة المتكلم دون ضرر يعود على الطاقة التواصلية للنص. يُنظر: دي بوجراند، **النص والخطاب والإجراء**، ص٨٩.

ولما كان من الواجب أن نفرق مع ذلك بوجه عام بين إشارات تواصلية لغوية وإشارات غير لغوية، فإن النص يُفهم قبل أي شـيء على أنه الجزء اللغوي من فعل التواصل. وقد ركز بعض علماء لسـانيات النص، حتى أولئـك المهتمين بالجانب التواصلي، على المكـون اللغوي للنص، ويظهـر ذلك جليًا فـي تعريفات النص المختلفة والمتنوعة لدى معظمهم[1]. وفي هذا المقام يحدد (فان دايك) موضوع لسـانيات النص بتلك النصوص التي تعد صيغًا خاصة لعبارات اللغة، وإن هذا ليعني لديه أن نصوص اللغة الطبيعية هي التي تشـكل الموضوع الأساس لعلم النص، بخـلاف النصوص التي تعد جزءًا من أنسـاق أخـرى (علاماتية)، مثل أنسـاق الموسـيقى، والصورة والسـينما والرقص والحركة...إلخ، وإنه لمن الممكن أحيانًا نعـت التواصل المكتوب بلغة اصطناعية بمسـمى النص، ومن ذلك مثلًا الرياضيات والمنطق ولغة الإنسان الآلي والحواسيب[2].

وبالاتفاق المنتشـر في لسـانيات النص، فإن النص يحدد بوصفه: "سلسلة لسانية محكية أو مكتوبة، وتشـكل وحدة تواصلية، ولا يهم أن يكون المقصود هو متتالية من الجمل، أو من جملة وحيدة أو من جزء مـن الجملة. ولقد يعني هذا أن مفهوم النص لا يسـتوي مع مفهوم الجملة على مخطط واحد (أو مع مفهوم القول أو التركيب إلى آخره)؛ فالبنـى النصية وإن كانت قد أنجزتها كينونات لسـانية، إلا أنها تكون كينونات تواصلية، فالنص ليس بنية مقطعية ملازمة، ولكنه وحدة وظيفية تنتمي إلى نظام تواصلي"[3].

---

(١) يُنظر: آدميتسك: **لسانيات النص (عرض تأسيسي)**، ص٨٩ - ٩١.

(٢) يُنظر: فان دايـك، تون إيه: **النص بنى ووظائف (مدخل أولـي إلى علم النص)**، بحث ضمن كتاب (العلاماتية وعلم النص)، ترجمة: منذر عياشـي، ط١، الـدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٤م، ص١٤٣.

(٣) يُنظر: سشايفر، جان ماري: **النص**، بحث ضمن كتاب (العلاماتية وعلم النص)، ترجمة: منذر عياشي، ط١، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٤م، ص١١٩.

فالنص بناء على ذلك – وكما يرى دي بوجراند – لا يتميز بحجمه أو شكله، وإنما يتميز بقيمته التواصلية؛ فهو كل وحدة كلامية تخدم غرضًا تواصليًا، ويمكن أن تندرج هذه الوحدة من مستوى الكلمة إلى مستوى العبارة إلى مستوى الجملة إلى مستوى النص وهلم جرًا[1].

بل إن بعض الدارسين يذهب بعيدًا، ويرى أنه داخل الوحدة الكلامية نفسها لا تتعلق العلامات اللغوية ببعضها البعض صراحة، من خلال وسائل شكلية، إلا بالقدر الذي يكون ضروريًا للتواصل[2].

---

(١) ينظر: عوض، يوسف نور: **علم النص ونظرية الترجمة**، ط١، مكة المكرمة، دار الثقة للنشر والتوزيع، ١٤١٠هـ، ص٣٧.

(٢) يُنظر: آدميتسك: **لسانيات النص (عرض تأسيسي)**، ص٢٩٢.

خاتمة

وبعدُ، فإن تتبع مراحل التطور الطبيعي للســانيات النص، يبين أنها اقتصرت في بدايات نشأتها على وصف أبنية النصوص، وبعد ذلك بفترة وجيزة بدت ملامح المرحلة الثانية تظهر من خلال الدعوة إلى الانتقال مــن وصف أبنية النصوص إلى تحديد الوظيفة التواصليــة لتلك النصوص، وهذه التحــركات جميعها كانت تركز على الجزء اللغوي من النص. وفي الآونة الأخيرة ظهرت ميول إلى تجاوز الحدود باتجاه علم التواصل، حيث المساواة بين لســانيات النص وعلم التواصل؛ فمجال علم النص يمكنه أن يضم وصــف كل ظواهر عملية التواصل وقيــوده، ومثل هذا التوســع قد يحظى بالقبول إذا ما وسِّــع مفهوم النص بشــكل كبير، كما هي الحال لدى كلماير الذي يرى أن النص هو مجموعة الإشــارات النصية التي ترد في تفاعل تواصلي[1]. فمن هذا التعريف يمكن أن نرصد إشارات تواصلية لغوية وغير لغوية.

وبناء على ما سبق، فإنَّ لسانيات النص الموجَّهة على أساس نظرية التواصل تهيأت منذ بداياتها لأن تتلقى اتجاهات بحثية شــديدة الاختــلاف، وقد تكفل هذا الفصل بالوقوف على شــيءٍ منها، وظهر ذلــك من خلال الحديث عــن المنظور الوظيفــي للجملة في حلقة بــراغ، وما انبثــق عنها من مــدارس واتجاهات عنيت بالوظيفة التواصلية للألســن ضمن إطار علم اللغة العام، ومن خلال الحديث أيضاً عن المنظور الوظيفي للنص في علم اللغة النســقي لــدى هاليداي وأتباعه، ولذلك فإننا لا يمكن أن ننفي عن لسانيات النص تأثرها بالمكتسبات التي حققتها لسانيات

---

(١) يُنظر: هاينه مان، وفيهفجر ديتر: **مدخل إلى علم لغة النص**، ترجمة: سعيد حسن بحيري، ط١، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، ٢٠٠٤م، ص٦.

الجملة، وخصوصًا ما أسـهمت به اللسـانيات الوظيفية باتجاهاتهـا المتعددة في الجانب الاستعمالي والتواصلي للغة.

وأما ما تم إرجاء الحديث عنه إلى دراسات قادمة بإذن الله، فهو التطور الذي لحق لسانيات النص الموجهة على أساس نظرية التواصل المستندة إلى نظرية الفعل الكلامي المنبثقة عن الفلسفة الأنجلو ساكسـونية لدى أوستن وتلميذه سيرل. ففي إطار منظور براجماتي فلسـفي خـاص بنظرية الفعل الكلامي لـم يعد يظهر النص على أنه تتابع جملي مترابـط نحويًا أو دلاليًا، بل على أنه فعل لغوي معقد، يسـعى المتكلم أو الكاتـب أن يُنجز به علاقة تواصلية معينة مـع المتلقي، ومن هنا لم يعد يُعنَى بالنصوص على أنها ليست إلا نتاجات جاهزة تُحلّل بوصفها نظامًا مستقلًا، بل إنها صارت تُبحَث بوصفها عناصر أفعال شـاملة، وبوصفها أدوات لتحقيق مقاصد تواصلية واجتماعية معينة للمتكلمين.



المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

١. آدميتسك، كيرستن: لسانيات النص (عرض تأسيسي)، ترجمة: سعيد بحيري، ط١، القاهرة، زهراء الشرق، ٢٠٠٩م.

٢. أرمان وماتلار، ميشال: تاريخ نظريات الاتصال، ترجمة: نصر الدين لعياضي والصادق رابح، ط٣، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٥م.

٣. إفيتش، مليكا: اتجاهات البحث اللساني، ترجمة: سعد مصلوح ووفاء فايد، ط١، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠م.

٤. أورو سيلفان وديشان جاك وكولوغلي جمال: فلسفة اللغة، ترجمة: بسام بركة، ط١، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ٢٠١٢م.

٥. ايزنبرج، هورست: "بعض مفاهيم أساسية لنظرية لغوية للنص"، ضمن كتاب: إسهامات أساسية في العلاقة بين النص والنحو والدلالة، ترجمة: سعيد حسن بحيري، ط١، القاهرة، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨م.

٦. بارت، رولان، التحليل النصي (تطبيقات على نصوص من التوراة والإنجيل والقصة القصيرة)، ترجمة وتقديم: عبد الكبير الشرقاوي، دمشق، دار التكوين، ٢٠٠٩م.

٧. بارت، رولان: لذة النص، ترجمة: منذر عياشي، ط١، حلب، مركز الإنماء الحضاري، ١٩٩٢م.

٨. بارت، رولان: مـن العمل إلى النص، بحث ضمن كتاب: دراسـات في النص والتناصية، ترجمة: محمد خير البقاعي، ط١، حلب، مركز الإنماء الحضاري، ١٩٩٨م.

٩. بارت، رولان: هسهسـة اللغة، ترجمة: منذر عياشي، ط١، حلب، مركز الإنماء الحضاري، ١٩٩٩م.

١٠. بارتشـت، بريجيته: مناهـج علم اللغة مـن هرمان بـاول حتى ناعوم تشومسـكي، ترجمة: سـعيد بحيري، ط١، القاهرة، مؤسسـة المختار، ٢٠٠٤م.

١١. بافو، ماري آن وسـرفاتي، جورج إليا: النظريات اللسـانية الكبرى من النحو المقـارن إلى الذرائعيـة، ترجمة: محمد الراضـي، ط١، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ٢٠١٢م.

١٢. بحيري، سـعيد حسـن: علم لغة النص المفاهيـم والاتجاهات، ط١، القاهرة، الشركة المصرية العالمية للنشر - لونجمان، ١٩٩٧م.

١٣. برينكر، كلاوس: التحليل اللغوي للنص (مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمناهج)، ترجمة وتعليق: سـعيد حسن بحيري، ط٢، القاهرة، مؤسسة المختار، ٢٠١٠م.

١٤. بفوتسـه، ماكس وبلاي دجمار: "نمط النص نمط تواصل (تقويم لوضع البحث)"، بحث ضمن كتاب: (علم لغة النص نحو آفاق جديدة)، ترجمة: سعيد حسن بحيري، ط١، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، ٢٠٠٧م.

١٥. بلانشـيه، فيليـب: التداولية من أوسـتن إلى غوفمـان، ترجمة: صابر الحباشة، ط١، اللاذقية، دار الحوار، ٢٠٠٧م.

١٦. بنفينست، إميل: "عن الذاتية في اللغة"، ضمن كتاب (لسانيات الخطاب: الأسلوبية والتلفظ والتداولية)، ترجمة: صابر حباشة، ط١، سورية، دار الحوار، ٢٠١٠م.

١٧. بنفينست، إميل: "ما اللغة؟"، ضمن كتاب (اللغة: دفاتر فلسفية)، إعداد وترجمة: محمد سبيلا وعبد السلام بنعبد العالي، ط٤، الدار البيضاء، دار توبقال، ٢٠٠٥م.

١٨. البوشيخي، عز الدين: التواصل اللغوي مقاربة لسانية وظيفية: نحو نموذج لمستعملي اللغات الطبيعية، ط١، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، ٢٠١٢م.

١٩. تادييه، جان ايف: النقد الأدبي في القرن العشرين، ترجمة: قاسم المقداد، ط١، دمشق، المعهد العالي للفنون المسرحية، ١٩٩٣م.

٢٠. تشومسكي، نعوم: آفاق جديدة في دراسة اللغة والذهن، ترجمة: حمزة بن قبلان المزيني، ط١، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٥م.

٢١. تودوروف، تزيفيتان: مفاهيم سردية، ترجمة: عبد الرحمان مزيان، ط١، الجزائر، منشورات الاختلاف، ٢٠٠٠م.

٢٢. جوزيف، جون: اللغة والهوية (قومية، إثنية، دينية)، ترجمة: عبد النور خراقي، سلسلة عالم المعرفة (٣٤٢)، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٧م.

٢٣. خطابي، محمد: لسانيات النص (مدخل إلى انسجام الخطاب)، ط١، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ١٩٩١م.

٢٤. دي بوجراند، روبرت: علم لغة النص: نحو آفاق جديدة؟، بحث ضمن كتاب: (علم لغة النص نحو آفاق جديدة)، ترجمة: سعيد حسن بحيري، ط١، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، ٢٠٠٧م.

٢٥. دي بوجراند، روبرت: النص والخطاب والإجراء، ترجمة: تمام حسان، ط١، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٩٨م.

٢٦. راستيي، فرانسوا: فنون النص وعلومه، ترجمة: إدريس الخطاب، ط١، الدار البيضاء، دار توبقال، ٢٠١٠م.

٢٧. روبول، آن: "المؤتلف والمختلف بين السببية البشرية وغير البشرية"، ضمن كتاب (لسانيات الخطاب: الأسلوبية والتلفظ والتداولية)، ترجمة: صابر حباشة، ط١، سورية، دار الحوار، ٢٠١٠م.

٢٨. ريكور، بول: نظرية التأويل (الخطاب وفائض المعنى)، ترجمة: سعيد الغانمي، ط٢، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٦م.

٢٩. الزناد، الأزهر: نسيج النص (بحث في ما يكون به الملفوظ نصاً)، ط١، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ١٩٩٣م.

٣٠. سشايفر، جان ماري: النص، بحث ضمن كتاب (العلاماتية) وعلم النص، ترجمة: منذر عياشي، ط١، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٤م.

٣١. الشاوش، محمد: أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية: تأسيس نحو النص، ط١، بيروت، المؤسسة العربية للتوزيع، ٢٠٠١م.

٣٢. شبلنر، برند، علم اللغة والدراسات الأدبية (دراسة الأسلوب، البلاغة، علم اللغة النصي)، ترجمة: محمود جاد الرب، الرياض، الدار الفنية للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٨٧م.

٣٣. صكّوحي، كورنيليا فون راد، لسانيات النص أو (لسانيات ما بعد الجملة وما قبل الخطاب)، بحث ضمن كتاب: مقالات في تحليل الخطاب، تقديم: حمّادي صمّود، تونس، منشورات كلية الآداب والفنون والإنسانيات بجامعة منوبة، ط١، ٢٠٠٨م.

٣٤. طبجون، رابح: تحليل الخطاب عند سـارة ميلز (مـن إنتاج النص إلى تسـويقه)، مجلة النقد الأدبي فصـول (ملف العدد: تحليـل الخطاب: رهانات وآفـاق)، القاهرة، الهيئـة المصرية العامة للكتـاب، العدد٧٧، ٢٠١٠م.

٣٥. طوني بينيت ولورانس غروسـبيرغ وميغان موريس: مفاتيح اصطلاحية جديدة (معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع)، ترجمة: سـعيد الغانمي، ط١، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ٢٠١٠م.

٣٦. العبد، محمـد: النص والخطاب والاتصـال، ط١، القاهرة، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، ٢٠٠٥م.

٣٧. عناني، محمد: المصطلحات الأدبية الحديثة: دراسة ومعجم إنجليزي عربي، ط٣، القاهرة، الشركة المصرية العالمية للنشر، ٢٠٠٣م.

٣٨. عوض، يوسـف نور: علم النص ونظرية الترجمة، ط١، مكة المكرمة، دار الثقة للنشر والتوزيع، ١٤١٠هـ.

٣٩. غلفـان، مصطفى: اللسـانيات وتحليل الخطاب (أية علاقة؟ تسـاؤلات منهجية)، مجلة النقد الأدبي فصول (ملف العدد: تحليل الخطاب: رهانات وآفاق)، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، العدد٧٧، ٢٠١٠م.

٤٠. فاركلـوف، نورمـان: تحليل الخطـاب (التحليل النصـي في البحث الاجتماعـي)، ترجمة: طـلال وهبه، ط١، بيـروت، المنظمـة العربية للترجمة، ٢٠٠٩م.

٤١. فالانسـي، جيزيل: النقد النصي، بحث ضمن كتاب: مدخل إلى مناهج النقد الأدبي، ترجمة: رضوان ظاظا، الكويـت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، العدد (٢٢١)، ١٩٩٧م.

٤٢. فاليط، بيرناد: النص الروائي (تقنيات ومناهج)، ترجمة: رشـيد بنحدو، ط١، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٩م.
٤٣. فان دايك، تون إيه: علم النص مدخل متداخل الاختصاصات، ترجمة: سعيد حسن بحيري، ط١، القاهرة، دار القاهرة للكتاب، ٢٠٠١م.
٤٤. فان دايك، تون إيه: من نحو النص إلى تحليل الخطاب النقدي (سـيرة ذاتية أكاديمية موجزة)، ترجمة: أحمد صديق الواحي، مجلة النقد الأدبي فصول (ملف العدد: تحليل الخطاب: رهانات وآفـاق)، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، العدد٧٧، ٢٠١٠م.
٤٥. فان دايك، تون إيه: النص بنى ووظائف (مدخل أولي إلى علم النص)، بحث ضمن كتاب: (العلاماتية وعلم النص)، ترجمة: منذر عياشي، ط١، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٤م.
٤٦. فان دايك، تون إيه: النص والسـياق (اسـتقصاء البحـث في الخطاب الدلالي والتداولي)، ترجمة: عبد القادر قنيني، المغرب، أفريقيا الشرق، ٢٠٠٠م.
٤٧. فاولـر، روجـر: اللسـانيات والرواية، ترجمـة: أحمد صبـرة، ط١، الإسكندرية، مؤسسة حورس الدولية للنشر، ٢٠٠٩م.
٤٨. فاولر، روجر: النقد اللسـاني، ترجمة: عفاف البطاينـة، ط١، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ٢٠١٢م.
٤٩. فضل، صلاح: بلاغة الخطاب وعلم النـص، ط١، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة (١٦٤)، ١٩٩٢م.
٥٠. فولفجانج هانيه مان وديتر فيهفجر: مدخل إلى علم لغة النص، ترجمة: سعيد بحيري، ط١، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، ٢٠٠٤م.

٥١. فيهفجر، ديتر: سـمات دلالية وبنيـة النص، ضمن كتاب: إسـهامات أساسـية في العلاقة بين النص والنحو والدلالة، ترجمة: سـعيد حسـن بحيري، ط١، القاهرة، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨م.

٥٢. كلماير وآخرون: أساسيات علم لغة النص (مدخل إلى فروضه ونماذجه وعلاقاته وطرائقه ومباحثه)، ترجمة: سعيد حسن بحيري، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، ط١، ٢٠٠٩م.

٥٣. كورباليس، مايكل: في نشأة اللغة من إشارة اليد إلى نطق الفم، ترجمة: محمود ماجد عمر،، سلسـلة عالم المعرفة (٣٢٥)، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٦م.

٥٤. كولماس، فلوريان: اللغة والاقتصـاد، ترجمة: أحمد عوض، الكويت، سلسلة عالم المعرفة (٢٦٣)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٠م.

٥٥. لقـاح، عبد الناصر: مفهـوم النص في الفكر اللغـوي المعاصر، بحث ضمن كتاب: (اللسـانيات واللغة العربية بين النظرية والتطبيق)، مكناس، جامعة المولى إسماعيل، ١٩٩٢م.

٥٦. لوسركل، جان جاك: عنف اللغة، ترجمة: محمد بدوي، ط١، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٥م.

٥٧. ليونز، جون: اللغة واللغويات، ترجمة: محمد إسـحاق العناني، ط١، عمان، مؤسسة رلي للنشر، ١٩٩١م.

٥٨. مارتينه، أندريه: وظيفة الألسـن وديناميتها، ترجمة: نادر سـراج، ط١، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٩م.

٥٩. مالبرج، برتيل: مدخل إلى اللسانيات، ترجمة: السيد عبد الظاهر، ط١، القاهرة، المركز القومي للترجمة، ٢٠١٠م.

٦٠. المتوكل، أحمد: الخطاب وخصائص اللغة العربية (دراسة في الوظيفة والبنية والنمط)، ط١، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٠م.

٦١. محسب، محيي الدين: اللسانيات والخطاب الأدبي، مجلة علامات، جدة، ج٥٥، م١٤، ٢٠٠٥م.

٦٢. مستر، حسن: "لا وعي التواصل"، ضمن كتاب: (التواصل نظريات وتطبيقات) بإشراف: محمد عابد الجابري، ط١، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠١٠م.

٦٣. مصلوح، سعد: العربية من نحو (الجملة) إلى نحو (النص)، بحث ضمن الكتاب التذكاري (الأستاذ عبد السلام هارون مُعلِّماً ومؤلفاً ومحقّقاً)، إعداد: وديعة طه النجم وعبده بدوي، ط١، الكويت، جامعة الكويت، ١٤١٠هـ.

٦٤. مصلوح، سعد: في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية (آفاق جديدة)، ط١، الكويت، مجلس النشر العلمي، ٢٠٠٣م.

٦٥. مصلوح، سعد: في النص الأدبي دراسة أسلوبية إحصائية، ط١، القاهرة، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ١٩٩٣م.

٦٦. مصلوح، سعد: نحو أجرومية للنص الشعري (دراسة في قصيدة جاهلية)، مجلة فصول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، المجلد العاشر، العدد الأول، ١٩٩١م.

٦٧. مفتاح، محمد: تحليل الخطاب الشعري (استراتيجية التناص)، ط٣، الدار البيضاء، المركز الثافي العربي، ١٩٩٢م.

٦٨. مفتاح، محمد: التشابه والاختلاف (نحو منهاجية شمولية)، ط١، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ١٩٩٦م.
٦٩. المهيري، عبد القادر: اللسانيات الوظيفية، بحث ضمن كتاب: (أهم المدارس اللسانية)، ط١، تونس، المعهد القومي لعلوم التربية، ١٩٨٦م.
٧٠. المهيري، عبد القادر: نظرات في التراث اللغوي العربي، ط١، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٣م.
٧١. مونان، جورج: التواصل المسرحي، ترجمة: العربي الذهبي، ضمن كتاب: (التواصل نظريات وتطبيقات) بإشراف: محمد عابد الجابري، ط١، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠١٠م.
٧٢. موور، تيرينس وكارلنغ، كريستين: فهم اللغة نحو علم لغة لما بعد مرحلة جومسكي، ترجمة: حامد حسين الحجاج، ط١، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٨م.
٧٣. نيكل، جرهارد: علاقات سياقية بين الجمل في الإنجليزية، بحث ضمن كتاب: (علم لغة النص نحو آفاق جديدة)، ترجمة: سعيد حسن بحيري، ط١، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، ٢٠٠٧م.
٧٤. هاينه مان، وفيهفجر ديتر: مدخل إلى علم لغة النص، ترجمة: سعيد حسن بحيري، ط١، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، ٢٠٠٤م.
٧٥. واورزنياك، زتسيسلاف: مدخل إلى علم النص (مشكلات بناء النص)، ترجمة وتعليق: سعيد حسن بحيري، ط١، القاهرة، مؤسسة المختار، ٢٠٠٣م.
٧٦. ويليام، هيندريك: علم اللغة السيميائي والأدب المروي، ترجمة: نوزاد حسن أحمد ويوئيل يوسف عزيز، ط١، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ٢٠١٠م.

٧٧. يقطين، سعيد: تحليل الخطاب الروائي (الزمن – السرد – التبئير)، ط١، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ١٩٨٩م.

٧٨. يقطين، سعيد: الترابط النصي والخطاب الروائي العربي، جامعة البحرين، مجلة العلوم الإنسانية، العدد ١٨ / ١٩، ٢٠١٠م.

٧٩. يقطين، سعيد: من النص إلى النص المترابط: مفاهيم أشكال تجليات، مجلة عالم الفكر، الكويت، العدد٢، المجلد٣٢، ٢٠٠٣م.